فلسطين – غزة

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السِّيَاسَة الخَارِجِيّةُ لِلْقُوَى الإقْليميّة تِجَاهَ الثّورة السُّورِيَّة "تُركيا وإيرَان"

دِرَاسَة مُقَارَنة: 2011 - 2014

Foreign Policy of the Regional Powers Towards the Syrian Revolution "Turkey and Iran" Comparative Study

2011 - 2014

إعداد الباحث

عبد الكريم أحمد الأسطل

إشراف الأستاذ الدكتور

كمال محمد الأسطل

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1435 هـ - 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

البقرة "32"

"إِنّي رأيتُ أَنه لا يَكتُبُ إِنْسَانٌ كِتاباً فِي يَوْمِهِ إلاّ قَالَ فِي غَدِهْ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنْ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنْ، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلْ، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلْ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرْ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرْ" .

العماد الأصفهاني

الإهداء

إلى "المرحُومِ بإذنِ الله" وَالدِي الْعَزِيزْ . . الذي أملتُ أن أُقَدّمَ هذا العَملَ بينَ يديْه . . رَحَلَ عنّا

أطفالاً قبلَ أنْ يُحقّقَ أُمنيتَه برُؤيتِنا تَتَرَعْرَعُ بينَ يَدْيه . . .

إلى وَالدتِي العظيمةْ "مَدَّ اللهُ في عُمُرِهَا وأَحْسَنَ خَاتِمتَهَا" الّتي أَظلّتني بِرضَاهَا وَدَعَواتِها . . .

إلى إخْوَتِي وأوْلادِي وَزوْجَتِي . . .

إلى عَائِلتِي الكَرِيمةُ وَالعَرِيقَةْ . . .

إلى بَلدِي وَمَوْطِنِي فِلَسْطِينُ الحَبِيبَةْ . . .

إلى كُلِّ حُرٍّ في هَذَا الْعَالَمُ الفَسِيحْ . . .

أُهْدِي هَذَا الجُهْدَ المتواضِعْ . . .

شكر وعرفان

الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالمِينْ . . .

الحَمْدُ للهِ مُنذُ الأَزَلِ وَحتَّى انتِهَاءِ الأَجَلْ . . .

الحَمْدُ للهِ كَمَا يَنبغِي لجَلالِ وَجهِهِ وَعظِيمِ سُلطَانِهْ . . .

ثمَّ الشُّكرُ والتقديرُ لكُلِّ منْ أسْهَمَ ولو بالقليلِ في هَذا الجُهد المتواضع، بَدءاً بِمُشرفي الفَاضِلِ الأسْتَاذ الدّكْتُور كَمال محمّد الأَسْطل، مُحاضِرِ العُلومِ السّياسِية بجَامعةِ الأَزهرِ بغَزة، عَلى تحمّله مَشَقّة الإِشْرافِ والتوْجيه، مُرُوراً بِكَافّة العَامِلينَ بأَكَاديميّة الإِدارة والسّياسَة، وَأَخُصُّ بالذِّكرِ أَعضَاء هَيئَةِ التّدْريس في بَرنامَجْ الدّبلومَاسِيةِ وَالعِلاقات الدّوليّة، وَليْسَ انتِهَاءً بِكُلِّ مَنْ قدَّمَ العَوْن والتّسْهيل لإِتمامِ هَذا العَملَ المُتوَاضِع، وَأخِيراً فَالشُّكرُ مَوصُولٌ لِكُلِّ مَنْ اسْتَشمَرَ هَذا الجُهدَ في إِكْمَالِ البنَاءِ عَلَيْه، حتَّى يَتّسِعَ المشْهَد ، وَقدْ رُسِمَت فيهِ مَلامحُ التّغييرِ الّتي دَفَعتْ شُعُوبنَا العَرَبيّة دِمَاءَهَا في سَبيلِ نَيْلِ كَرَامتِهَا وحُرّيتهَا .

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه الثورة السورية، حيث عالجت هذا الموضوع الهام، من خلال مقدمة وستة فصول؛ مشفوعةً بالخلاصة والنتائج والتوصيات، والسيناريوهات المتوقعة لمآلات هذه الثورة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة؛ من كونها تسلط الضوء على واحدةٍ من أكثر الثورات العربية أهمية، والتي اكتسبت أهميتها، من أهمية الموقع الجيوغرافي والجيوسياسي لسوريا.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع كلٍ من السياستين: التركية والإيرانية؛ تجاه الثورة السورية، منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في منتصف آذار/ مارس 2011، وحتى نهاية عام 2014، ومقارنة هاتين السياستين؛ للوقوف على مدى تأثيرهما في مجريات الثورة السورية، وكذلك من أجل البناء على هذه الدراسة؛ لتحديد مآل ثورة السوريين؛ التي توقف قطار الثورات عندها مطولاً.

ومن المفيد الإشارة هنا؛ إلى أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة، اعتمد في مجمله على المزج بين المناهج البحثية التي تتطلبها هذه الدراسة، كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ومنهج صنع القرار السياسي.

وقد خَلُصَت الدراسة إلى نتائج؛ أهمها: أن الثورة السورية بدأت شأناً داخلياً سورياً، وكانت ثورة سلمية، قبل أن تتحول إلى العسكرة، وتأخذ بعداً إقليمياً ودولياً، استوجب تسليط الضوء على البعد الإقليمي – موضع تركيز هذه الدراسة – المتمثل في موقف تركيا وإيران، لما للثورة السورية من تداعيات مباشرة، على أمن واستقرار هاتين القوتين الإقليميتين، ليتضح أن الموقف التركي بدا مُكبّلاً بمعطيات داخلية، متعلقة بملف الأكراد وحساباته بالغة الحساسية، بالإضافة إلى موقف الجيش، وخارجية؛ متعلقة بعضوية تركيا في حلف الناتو، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية؛ هذه المعطيات وقفت حائلاً دون قيام أنقرة بدور يليق بمكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، في مقابل وضوح تأثير الدور الإيراني؛ الذي تدخل بقوة في الثورة السورية، وقد أدى انحيازه بشكل كبير إلى النظام السوري، ومده بكل أسباب البقاء؛ إلى تعقيد الأزمة السورية، وتحويلها إلى أزمة على المستويين الإقليمي والدولي، واضعاً إياها في نفق المجهول، مفتوحةً نهايتها على كافة الاحتمالات، لكن الجانب المؤكد من هذه الأزمة، هو رجوع الدولة السورية في عمق الزمن عقوداً طويلة.

ABSTRACT

This study deals with the foreign policy of Turkey and Iran towards the Syrian popular revolt. The study consists of an introduction and six chapters followed by a summary, results, and recommendations. The significance of the study stems from its elucidation of one of the most significant revolts of the Arab Spring, the Syrian Uprising whose crucial importance stems from the geographical and geopolitical position of Syria. The study has sought to uncover the political motives of both Turkey and Iran towards Syria since the onset of the popular revolt in March 2011 until the end of 2014, comparing those two policies to determine their influence on the course of the Syrian revolt. This is in an attempt to build on this study to determine the prospects of the lingering Syrian popular revolt against Syrian regime. The study has employed an eclectic methodology, thus making use of a number of research methods such as those of the descriptive, analytical, comparative and that of decision-making. The study has concluded that the Syrian Uprising has begun as an internal Syrian issue, characterized by non-violence before starting to take on military forms, and regional and international dimensions, which has provoked highlighting the regional dimension – focus of this study – represented by the Turkish and Iranian position whose security and stability as regional powers are affected by the spillover of the Syrian morass. Unlike the Iranian position, the study has found that the Turkish position began by being restricted by internal issues related to the Kurdish problem, and Army attitude, and external issues related to Turkey's membership with the NATO and the Turkish relations with the USA. Those issues have posed an obstacle for Ankara regarding its exercise of a role that would fit with her position on the regional and international arena. As for the Iranian role, the study has found that Iran's unequivocal strong involvement, support and complicity with the Syrian regime have complicated the Syrian situation, turning it into a crisis on both the regional and international levels; thus plunging its in a fathomless abyss with no certainties whatsoever. What is certain, however, the study has concluded, about the crisis is Syria's regression in time many decades.

قائمة المحتويات

المحتوى **الصفحة**

آية قرآنية ..... ت

الإهداء ..... ث

شكر وعرفان ..... ج

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ح

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية "Abstract" ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

1. الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. توطئة للدراسة 1

2.1. مشكلة الدراسة 3

3.1. أهمية الدراسة 4

4.1. أهداف الدراسة 5

5.1. حدود الدراسة 6

6.1. منهجية الدراسة 6

7.1. مصطلحات الدراسة 10

8.1. الدراسات السابقة 20

2. الفصل الثاني

خلفيات الثورة السورية وانطلاقها وجنوحها نحو العسكرة

1.2. توطئة للفصل 35

2.2. **المبحث الأول:** خلفيات الأزمة السورية 36

1.2.2. توطئة 36

2.2.2. الأوضاع السياسية والأمنية 36

3.2.2. الأوضاع الاقتصادية 38

3.2. **المبحث الثاني:** اندلاع الأزمة السورية 40

1.3.2. توطئة 40
2.3.2. بداية الاحتجاجات الشعبية وتصاعدها 40
3.3.2. البداية الفعلية لاندلاع الثورة 41
4.3.2. رد فعل النظام وتعقيد الأزمة 43
4.2. **المبحث الثالث:** عسكرة الثورة السورية وتعميق الأزمة 47
1.4.2. توطئة 47
2.4.2. بداية عسكرة الثورة 47
3.4.2. إجراءات النظام وأهدافه من عسكرة الثورة 49
1.3.4.2. إجراءات النظام 49
2.3.4.2. أهداف النظام 53
4.4.2. دوافع عسكرة الثورة السورية 57
1.4.4.2. دوافع العسكرة على المستوى المحلي 58
2.4.4.2. دوافع العسكرة على المستوى الإقليمي 59
3.4.4.2. دوافع العسكرة على المستوى الدولي 61
5.2. خلاصة الفصل 65

3. الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية

1.3. توطئة للفصل 66
2.3. **المبحث الأول:** أهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية 67
1.2.3. توطئة 67
2.2.3. أهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية تجاه الثورة السورية 68
3.3. **المبحث الثاني:** ودوافع السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية 71
1.3.3. توطئة 71
2.3.3. خلفيات ودوافع السياسة الخارجية التركية 73
3.3.3. الموقف التركي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط 74
4.3.3. الموقف التركي من الثورات العربية 77
5.3.3. الموقف التركي من الأزمة السورية 79
1.5.3.3. أولاً: مرحلة النصح والإرشاد 81
1.1.5.3.3. الرد السوري على النصائح التركية وتطور الموقف التركي ... 83

2.5.3.3. ثانياً: مرحلة إعادة تقيم الوضع 85
1.2.5.3.3. المعطيات الذاتية 86
2.2.5.3.3. المعطيات الإقليمية 86
3.2.5.3.3. المعطيات الدولية 87
3.5.3.3. ثالثاً: مرحلة التحول والضغط 88
1.3.5.3.3. الرد السوري على مرحلة الضغوطات التركية 91
4.5.3.3. رابعاً: مرحلة المواجهة 93
1.4.5.3.3. الرد السوري على مرحلة المواجهة 94
2.4.5.3.3. رد أنقرة على الاستفزازات السورية 95
4.3. **المبحث الثالث:** تداعيات الأزمة السورية على الداخل التركي 98
1.4.3. توطئة 98
2.4.3. دوافع وخلفيات تركيا الداخلية 99
1.2.4.3. على المستوى المحلي 99
1.1.2.4.3. الاحتجاجات الشعبية وضغط الإعلام 99
2.1.2.4.3. الانقسام السياسي 100
3.1.2.4.3. التوترات العرقية والطائفية 100
4.1.2.4.3. إرهاب الداخل 101
2.2.4.3. ردود الأفعال التركية العملية على تحديات المستوى المحلي 101
1.2.2.4.3. الاستنفار الأمني 101
2.2.2.4.3. وقف بناء الجدار العازل 102
3.2.4.3. على المستوى الإقليمي 103
1.3.2.4.3. التطور المفاجئ 103
2.3.2.4.3. عودة الدب 103
3.3.2.4.3. انكسار التحالف 104
4.3.2.4.3. الرهان الخاسر 104
5.3.2.4.3. تهديدات داعش 104
3.4.3. دوافع وخلفيات تركيا الخارجية 105
5.3. خلاصة الفصل 107

4. الفصل الرابع

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

4.1. توطئة للفصل 109

4.2. **المبحث الأول:** موقع إيران، وأهمية سوريا وعلاقتها بها قبل الثورة 110

4.2.1. توطئة 110

4.2.2. العلاقة الإيرانية – السورية قبل الثورة 112

4.2.3. الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لسوريا في حسابات طهران 115

4.3. **المبحث الثاني:** دوافع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية 119

4.3.1. توطئة 119

4.3.2. الموقف الإيراني وتأثيره في الأزمة السورية 120

4.3.2.1. أولاً: مرحلة الظهور بالحيادية 121

4.3.2.2. ثانياً: مرحلة التدخل المباشر 122

4.3.2.3. ثالثاً: مرحلة إعادة تقييم الوضع 125

4.4. الموقف الإيراني من الثورات العربية 129

4.4.1. المخاوف المتعلقة بالداخل الإيراني..... 134

4.4.2. المخاوف المتعلقة بالوضع السوري 134

4.5. خلاصة الفصل 135

5. الفصل الخامس

المعارضة السورية وأثرها في الأزمة

5.1. توطئة للفصل 137

5.2. **المبحث الأول:** المعارضة السورية ما قبل الثورة 138

5.2.1. توطئة 138

5.2.2. نشأة الأحزاب السورية قبل الثورة 138

5.3. **المبحث الثاني:** فصائل المعارضة السورية ما بعد الثورة 141

5.3.1. توطئة 141

5.3.2. فصائل المعارضة بعد الثورة 142

5.3.2.1. أولاً: أحزاب المعارضة السياسية 142

5.3.2.1.1. القوى والتشكيلات السياسية الجديدة 142

2.1.2.3.5. التنسيقيات 143
3.1.2.3.5. المجلس الوطني السوري 143
4.1.2.3.5. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي 143
5.1.2.3.5. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية 144
2.2.3.5. ثانياً: تشكيلات المعارضة العسكرية 144
1.2.2.3.4. التشكيلات العسكرية ذات النزعة العلمانية 145
1.1.2.2.3.5. الجيش السوري الحر 145
2.1.2.2..3.5. القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية . 146
3.1.2.2..3.5. الجيش الوطني السوري 146
4.1.2.2.3.5. مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة 146
2.2.2.3.5. التشكيلات العسكرية ذات النزعة الإسلامية 147
1.2.2.2.3.5. جبهة النصرة لأهل الشام 147
2.2.2.2.3.5. الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) . 148
3..2.2.2.3.5. الجبهة الإسلامية السورية 150
4.2.2.2.3.5. حركة الفجر الإسلامية 150
5.2.2.2.3.5. تجمع أنصار الإسلام 151
6.2.2.2.3.5. جبهة تحرير سوريا 151
4.5. **المبحث الثالث:** وحدة المعارضة السورية (الأهداف – الدوافع) 152
1.4.5. توطئة 152
2.4.5. أهداف توحيد المعارضة السورية 152
3.4.5. دوافع الوحدة 154
4.4.5. محاولات الوحدة 156
5.4.5. ضغوط خارجية من أجل الوحدة 158
5.5. **المبحث الرابع:** أثر فصائل المعارضة في الأزمة السورية 160
1.5.5. توطئة 160
2.5.5. أثر المعارضة العسكرية 160
3.5.5. أثر المعارضة السياسية 162
6.5. خلاصة الفصل 164

6. الفصل السادس

مقارنة بين السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه الأزمة السورية

1.6. توطئة للفصل 165

2.6. **المبحث الأول:** تأثير المواقف الدولية في الأزمة السورية 167

1.2.6. توطئة 167

2.2.6. الموقف الأمريكي من الثورة السورية 168

3.2.6. الموقف الروسي من الثورة السورية 170

4.2.6. خلاصة الموقفين الروسي والأمريكي 172

3.6. **المبحث الثاني:** العلاقات الأمريكية والروسية بتركيا وإيران وأثرها على موقفهما من الأزمة السورية 175

1.3.6. توطئة 175

2.3.6. أثر العلاقات الأمريكية - التركية على الموقف التركي من الأزمة السورية 175

3.3.6. أثر العلاقات الأمريكية - الإيرانية على الموقف الإيراني من الأزمة السورية 177

4.3.6. أثر العلاقات الروسية - التركية على الموقف التركي من الأزمة السورية 179

5.3.6. أثر العلاقات الروسية - الإيرانية على الموقف الإيراني من الأزمة السورية 181

6.3.6. تركيا وإيران في الحسابات السورية 182

4.6. **المبحث الثالث:** مقارنة السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران وتأثيرها على الأزمة السورية 183

1.4.6. توطئة 183

2.4.6. مساحة التناقض بين الموقفين التركي والإيراني تجاه سورية 184

3.4.6. أولاً: الإجراءات التركية تجاه الأزمة السورية 187

4.4.6. ثانياً: الإجراءات الإيرانية تجاه الأزمة السورية 187

1.4.4.6. الموقف الأول: الوقوف المباشر خلف النظام السوري 188

2.4.4.6. الموقف الثاني: منع التدخل الدولي بأي شكل في الأزمة السورية 188

5.4.6. أشكال الدعم الإيراني للنظام السوري 189

1.5.4.6. على المستوى السياسي 189

2.5.4.6. على المستوى الإعلامي 190

3.5.4.6. على المستوى الاقتصادي 191

4.5.4.6. على المستوى العسكري 192

6.4.6. دوافع الدعم الإيراني للنظام السوري 193

1.6.4.6. الأول: عدم انتقال العدوى الثورية 193

2.6.4.6. الثاني: الخشية من سقوط النظام 193

5.6. خلاصة الفصل 195
6.6. خلاصة الدراسة 197
7.6. نتائج الدراسة 199
8.6. توصيات الدراسة 204
9.6. السيناريوهات المتوقعة 207
قائمة المراجع 210

1. الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. توطئة للدراسة

تعتبر السياسة الخارجية للدول من القضايا الهامة والمثيرة للجدل في عالمنا اليوم، خاصة في ظل جملةً من التطورات والمتغيرات السياسية التي تجتاح العالم، وبالذات المشرق العربي؛ الذي شكل موقعه الجيوسياسي وعلى مدار التاريخ، موقعاً هاماً في الخريطة السياسية العالمية، زاد من أهميته ما يتمتع به من تنوعٍ في الهوية الإثنيةِ والدينية، ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحةً ملائمةً لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع انعكس انعكاساً كليّاً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً، بحيث إنّ أيّ تغيرات سياسية في المشرق العربي؛ لا تتوقف عادةً ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعيّاً وسياسيّاً في محيطها الجغرافيّ برمته.

وكواحدة من أهمّ الظواهر السياسية؛ باتت الثورات العربية تشكل أكبر دليل على مدى تداخل التأثير والتأثر؛ ليس فقط بين الدول التي ابتُليت بها؛ بل بينها وبين دولٍ لا تربطها بها روابط جغرافية كالحدود بأنواعها، ولا روابط اجتماعية؛ عرقيةٍ كانت أو إثنية، فتجاوز التأثير كافة هذه الروابط، وأثّر في المستوى الإقليميّ والدوليّ، في دولٍ تبعد آلاف الكيلو مترات عن مركز الحدث، ولا تخرج الأَزَمة السورية عن هذا الإطار؛ إذ تأثرت دول الجوار العربيّ والدول على المستويين الإقليمي والدوليّ بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سوريا، كما أثرّت فيها؛ من أجل دفع أنظمتها إلى اتباع سياساتٍ تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السورية.

وفي قلب الأهمية التي يحظى بها المشرق العربيّ؛ تأتي الأهمية الجيوسياسيةِ لسوريا، والتي جعلت منها محطاً هاماً لتطلعات المحيط الإقليميّ والدوليّ في كافة النواحي، هذا الموقع الإستراتيجي؛ هو ما خلق لسوريا مركزيتَها الإقليمية وأهميتَها العالمية؛ كلاعبٍ تتقاطع عندها الكثير من المصالح والسياسات، فتمركزَها في قلب الهلال الخصيب؛ الذي يقع في منتصف العالم، أعطاها مكانة القُبة لهذا العالم، والتي تعطي لمن يتحكم فيها، القدرة على التحكم برياحها الأربعة، وقد أتت

الثورة السورية لتُضفي مزيداً من المصداقية على طبيعة الجغرافيا السياسية لسوريا وتأثيرها، ومدي استغلال القوي الدولية للخصوصية السورية؛ من أجل النفاذ إلي الغايات الكبرى في الإقليم والعالم.

فعلى الرغم من مضىّ أكثر من أربعة أعوام على اندلاع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في سوريا؛ والتي تطورت بمرور الوقت لتصبح ثورةً شعبيةً لإسقاط نظام بشار الأسد، إلاّ أنّ الأمر ما يزال حتى الآن، بعيداً عن الحسم لصالح أيّ من الأطراف، ممَّا يُبقى كلّ الاحتمالات واردة، وارتباطاً بحالة الجمود هذه؛ وطول المدة الزمنية اللازمة للحسم، سمح ذلك بدخول لاعِبينَ إقليميّين ودوليين – بمختلفِ مصالحهم وتوجهاتهم– على خطّ التأثير المباشَر وغيرِ المباشَرْ في تطور مسار الثورة السورية، خاصةً مع ظهور كيانات سياسية، وأخرى مسلحة، معبرة عن المعارضة السورية، وفي ظل بروز مصالح وسياسات متباينة لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، تراوح بعضها باتجاه تأييد ومساندة النظام السوري، مثل إيران وروسيا، والبعض الآخر باتجاه مساندة الثورة الشعبية لإسقاط النظام، كتركيا وبعض الدول الخليجية، ودولاً أخرى ما تزال تراقب الوضع السوري، وتنظر في احتمالات تأثيره الراهن والمستقبلي علي مصالحها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد عملت الأزمة السورية المستمرة منذ آذار/ مارس 2011 على تشكيل نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة –ولاسيما الصراع مع (إسرائيل) – لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبر عن منظومة إقليمية ودولية واسعة، وبذلك فإن هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا، يصعب فصلها في سياقات محلية أو إقليمية أو دولية بشكل منفرد.

ولما كان من غير اليسير معالجة هذه المنظومة بكافة مكوناتها في دراسة واحدة؛ اقتضت الضرورة البحثية تفتيت هذه المنظومة والتركيز على المستوى الإقليمي كأحد مكوناتها، واختزال هذا المستوى في أكثر الدول الإقليمية تأثيراً في الأزمة السورية وتأثراً بها.

وتتصدر كلا من تركيا (الجارة الجغرافية) لسوريا، وإيران (الحليف السياسي والإستراتيجي) قائمة الدول الإقليمية، التي لا يمكن عزل تأثيرها في الثورة السورية، ولا عزل تأثير الأخيرة عليها؛ لذلك سوف تركز هذه الدراسة على خلفيات وتأثير الموقفين التركي والإيراني في الثورة السورية؛ كما

ستعرج هذه الدراسة قليلاً على علاقة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بكل من تركيا وإيران، على اعتبار أن طبيعة العلاقات الخاصة بين هاتين الدولتين وبعض الأنظمة العربية والإقليمية؛ ربما تعتبر العامل الأهم والأكثر تأثيراً بين مختلف المتغيرات الخارجية، عند قراءة السياسة الخارجية لهذه الأنظمة بوجه عام؛ لذلك يصعب عزل تأثير الدور الأمريكي أو الروسي عن حقيقة السياسات الخارجية لبعض الدول تجاه الأوضاع الدولية، والثورة السورية على وجه الخصوص، وفي خضم ذلك؛ تفرض فصائل المعارضة السورية نفسها بقوة خلال هذه الدراسة، لذلك سوف تركز هذه الدراسة على أبرز هذه الفصائل، من حيث طبيعة نشأتها ومرجعيتها، وكذلك الوقوف على مدى تأثيرها في الثورة السورية.

2.1. مشكلة الدراسة

إن تناول الثورة السورية ودراسة حيثياتها وارتداداتها الإقليمية والدولية، والأطراف المشاركة فيها سواء بالتأثير أو التأثر المباشر وغير المباشر؛ يفرض كماً من الاعتبارات والحقائق التي تفرض نفسها بقوة، وتتحكم في مجرياتها بشكل أو بآخر، فالموقع الجيوسياسي، وعلاقات الدولة السورية على مستوى الجوار العربي، وعلى المستوى الإقليمي – موضع تركيز هذه الدراسة – وعلى المستوى الدُّولي، وكذلك القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية، كل ذلك يشكل اعتبارات لابد من أخذها بعين الاعتبار، في معالجة هذه الجولة من جولات الثورات العربية.

ولما كانت الاعتبارات السابقة تتمثل في سلوك كلٍ من الدولة صاحبة الثورة، وبعض الدول الفاعلة على المستويات آنفة الذكر؛ فقد كان لابد من دراسة هذا السلوك المتمثل في السياسة الخارجية لتلك الدول على المستوى الإقليمي، والتي لا يمكن لنا بحال، دراسة هذا الملف دون الأخذ بعين الاعتبار دوافع وخلفيات هذه السياسات تجاه الثورة السورية.

لذلك كانت هذه الدراسة التي سيتم من خلالها تناول خلفيات ودوافع السياسة الخارجية لبعض الدول ذات التأثير الفاعل على المستوى الإقليمي، والمتمثلة في الموقفين التركي والإيراني، ومقارنة هذه الخلفيات وتلك الدوافع للسياسات الخارجية لهذه الدول، ومدى تأثيرها على الثورة السورية، وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي خلفيات ودوافع السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين؟ وما ومدى تأثيرهما في الثورة السورية؟

وحتى تتضح خلفيات ودوافع السياسة الخارجية لهذه القوى، ومقارنة مدى تأثيرها، ستحاول الدراسة أيضاً الإجابة عن بعض الأسئلة الفرعية، والتي تتلخص في:

1. ما هي دوافع السياسة الخارجية التركية والإيرانية كقوتين إقليميتين؟ وهل اتفقت سياستهما أم اختلفت تجاه الثورة السورية؟ وما هي طبيعة تدخل هاتين القوتين؟ وما مدى تأثيرهما في الثورة السورية؟

2. ما هي البيئة التي أدت إلى بزوغ فصائل المعارضة السورية؟ وما طبيعة نشأتها وخلفياتها السياسية والأيديولوجية؟ مرجعياتها وارتباطاتها؟ هل هي محلية أم إقليمية أم دولية؟ وما مدى تأثيرها على مسار الثورة السورية؟

3. وأخيراً: ما مدى تأثر مسار الثورة السورية بمواقف هاتين الدولتين؟ بغض النظر عن اتفاق أو اختلاف سياستهما الخارجية تجاه الثورة السورية.

3.1. أهمية الدراسة

انطلقت الرغبة في إعداد مثل هذه الدراسة، من الأهمية المتنامية للدول الإقليمية، باعتبارها دول مؤثرة في النظامين الإقليمي والدولي، ولما كان موضع تركيز هذه الدراسة على الدولة السورية المُحاطة بدولٍ تحظى بتلك الأهمية؛ بدا واضحاً تباين الآراء حول طبيعة ردود أفعال هذه الدول تجاه المتغير الكبير (الثورة) الذي طرأ على المنطقة، ومدى تأثير هذه الدول وتأثرها بهذا المتغير، كما سبق هذا التباين في الآراء، تباين مماثل حول مدى تهيؤ الساحة السورية لانتقال عدوى الثورات؛ هذا التباين في الردود والآراء، نابع بكل تأكيد من حسابات المصالح لكافة الأطراف، فبحجم مصالح كل طرف؛ سواء كانت هذه المصالح متعلقة بوجود النظام السوري أو تغييبه، تباينت هذه الردود؛ بين حراك وضغط دبلوماسي، إلى دعم عسكري أو استخباري لطرف من أطراف الأزمة، إلى تدخل مباشر وغير مباشر في قرارات هذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على مسار الثورة، في كافة مراحلها.

ومما لاشك فيه، أن تباين ردود الأفعال قد فاقم الأزمة، وزاد من تعقيدها، بسبب حالة التضارب الواضحة في المواقف الإقليمية والدولية تجاه تطورات الثورة السورية، والاختلاف البارز في أنماط التعاملات الدولية مع هذا الملف الشائك، فبات الأمر أكثر تعقيداً وتعتيماً، نتيجة عدم التوافق بشأن الوصول إلى حل نهائي.

ويمكن تركيز أهمية الدراسة ودواعيها العلمية والأكاديمية في النقاط التالية:

1. تبيان أهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية تجاه الثورة السورية.
2. تناول دوافع وخلفيات السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران على المستوى الإقليمي تجاه الثورة السورية.
3. الوقوف على دور كل من هذه السياسات في تنازع الثورة بين تباين مصالح كل طرف.
4. محاولة التعرف على المؤثرات التي تنطوي عليها صناعة القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول تجاه الثورة في سوريا.
5. تبيان أهمية الموقع الجيوسياسي لسوريا في حسابات كل من تركيا وإيران.

4.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على موقف السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران –كقوتين إقليميتين –تجاه الثورة السورية، هل هي داعمة أم معادية لأحد أطراف الأزمة السورية، أو لكليهما.
2. معرفة مدى إسهام كل طرف في تعميق الأزمة السورية أو تطويقها.
3. تبيان طبيعة مصالح كل طرف، وما هي خطواته، دبلوماسياً أو سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً باتجاه تحقيقها.

4. تسليط الضوء على طبيعة وخلفيات فصائل المعارضة المسلحة، ومدى تأثير كل منها على مسار الثورة السورية.

5.1. حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة ما بين بداية اندلاع الثورة في آذار/مارس عام 2011، وحتى نهاية عام 2014.

2. الحدود المكانية: الساحة السورية، ومناطق ارتداد أزمتها على المستوى الإقليمي.

3. حدود الموضوع: المقارنة بين السياسات الخارجية لكل من تركيا وإيران إزاء الثورة السورية.

6.1. منهجية الدراسة

من المفيد هنا الإشارة إلى اعتماد المنهج التكاملي في البحث، حيث اعتمد الباحث على المزج بين عدد من المناهج العلمية التي تطلبتها الدراسة، أبرزها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ومنهج صنع القرار، في إطار رصد وتتبع تسلسلي منتظم للأحداث، وتوظيف ذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة.

وفيما يلي نبذه عن كل منهج من هذه المناهج:

1.6.1. المنهج الوصفي التحليلي

1.1.6.1. أولاً: تعريفه

التعريف الأول: "الأسلوب الوصفي هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة". (ملحم، 2002)

التعريف الثاني: "يقوم المنهج الوصفي التحليلي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين، بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو

الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات، تساعد على فهم الواقع وتطويره. (عليان، وغنيم، 2004: 78)

ويحتوي المنهج الوصفي التحليلي على مجموعة من أساليب البحث العلمي؛ التي تستخدم من قبل الباحثين، كالأسلوب المسحي، ودراسة الحالة، وتحليل المحتوى.

2.1.6.1. ثانياً: توظيفه في الدراسة

لما كان حقل استخدام المنهج الوصفي التحليلي هو دراسة حاضر الأوضاع الراهنة للظواهر والأحداث – بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي – فقد اعتمدت الدراسة عليه في فهم مجريات الأحداث ودوافعها، كونه الأسلوب الوحيد الممكن لدراسة الكثير من المجالات الإنسانية، الذي يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي، وكذلك العلاقة بين الظواهر المختلفة، والعلاقة بين الظاهرة نفسها، كما أنه يمكن من خلاله التنبؤ بمستقبل الظاهرة في ضوء المعلومات التي يقدمها عن الظاهرة نفسها.

2.6.1. المنهج المقارن

1.2.6.1. تعريفه

المقارنة لغةً: "هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف".

المقارنة اصطلاحاً: "هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر، تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق، نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف، وهذه الحادثة يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل، أو كمية قابلة للحساب، وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى، وهنا تبدأ معرفتنا له". (خضر، 2008: 5)

والمنهج المقارن "هو منهج شبه تجريبي" يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما؛ في أكثر من مجتمع، أو أكثر من زمان. (صليبا، 1997: 88)

إذن؛ فالمنهج المقارن هو مفهوم مركب من مصطلحين هما: المنهج والمقارنة، فالمنهج؛ يعني الطريق أو الأسلوب، أما المقارنة؛ فتعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أو تحديد أوجه الاختلاف وأوجه الائتلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يعني بدوره استحالة عقد مقارنة بين شيئين متناقضين تماماً، إذ نكون هنا أمام ما اصطلح على تسميته بالمقابلة وليس المقارنة، أما المقارنة كمنهج، فقد تعدد العلماء والمفكرين في تعريفها".

2.2.6.1. توظيفه في الدراسة

لما انطوى المنهج المقارن على بعدين زماني ومكاني، استخدمه العديد من العلماء في المقارنة بين ظواهر متشابهة تحدث في مكانين متباعدين وهي المقارنة الخارجية، ومقارنة داخلية لظاهرة واحدة تحدث في زمان ومكان معين، للوقوف على أسباب هذه الظاهرة.

كما استخدمه علماء السياسة أمثال "ميكافيلي" عندما ميز في مقارنته بيبن ثلاث أصناف من الدول، الدولة التي يحكمها ملك واحد، والدولة الأرستقراطية التي يحكمها أقلية النبلاء، والدولة الديمقراطية التي ترجع فيها السيادة للشعب.

وعليه؛ فقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة من أجل المقارنة بين سلوك دول مختلفة تجاه ظاهرة واحدة، ومقارنة مدى تأثر هذه الظاهرة بسلوك هذه الدول، وتأثر سلوك هذه الدول بمراحل تطور ذات الظاهرة.

3.6.1. منهج صنع القرار

ما يزال مفهوم القرار السياسي يعاني من عدم وجود تعريف محدد له ومتَّفق عليه من قبل المتخصصين والباحثين في علم السياسة بشكل عام، وحقل تحليل النظم بشكل خاص، فعلى الرغم من اتفاق غالبية الباحثين على أن عملية صنع القرار هي طريقة يتم من خلالها الانتقال بين عناصره ومراحله، إلاَّ أنهم يختلفون في وصف خطوات صنعه وتحليله وأساليب اتخاذه.

وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى تعدد المداخل التي يمكن اعتمادها لمقاربة هذه الظاهرة وتحليلها، وإلى عدم الاتفاق على العناصر الأساسية أو الموضوعية؛ التي يمكن أن يتألف منها

القرار، وإلى تعدد العوامل المؤثرة في صنعه، وأخيراً إلى تعدد المدارس التي تناولت ظاهرة القرار السياسي.

والحقيقة أن غالبية التعريفات المعطاة للقرار السياسي؛ إما أنها تؤكد أن جوهر القرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل التصرف المتاح، واختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع (حبيب، 1997: 74)، أو تؤكد أن القرار السياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقدة، تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض، للوصول إلى حلول توفيقية، توفر الحد الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات ودوافع ومصالح متعارضة. (هلال، ومسعد، 2000: 10)، أو تؤكد أن عملية صنع القرار السياسي هي مزيج من القوة والنفوذ، ومن الرشد والعقلانية، في إطار قيم الجماعة، تتفاعل جميعاً لصياغة القرار كحلّ توفيقي بين جميع الاعتبارات، (ناصوري، 2005: 280)

1.3.6.1 توظيفه في الدراسة

قبل الخوض في آلية التوظيف؛ ينبغي التفريق بين عملية صنع القرار، كعملية متكاملة بكافة جوانبها؛ وبين الموقف القراري – حيث يتطلب الأمر اتخاذ قرار معين – ففي الحالة الأولى ينبغي التدرج وفق مراحل تتطلبها العملية ذاتها، كمراعاة البيئتين الداخلية والخارجية، وطبيعة الهيكل التنظيمي الذي يتولى عملية صنع القرار، أما في الموقف القراري، فإن صانع القرار يكون خاضعاً لمجموعة مؤثرات يظل متأثراً بها في كافة مراحل عملية صنع القرار، كميول صانع القرار واتجاهاته، وانتماءاته، والتقاليد والعراف السائدة في دولته، وضغوطات ناتجة عن تعهدات سابقة، واعتبارات اقتصادية وتقنية، والمخاطر المحتملة في المدى المنظور والبعيد.

ومن هنا، فإن منهج صنع القرار قد تم توظيفه في هذه الدراسة، من أجل الوقوف على الاعتبارات التي ينطوي عليها صنع القرار في السياسة الخارجية، ومدى إسهام كل من هذه الاعتبارات منفرداً أو مرتبطاً بغيره، في التأثير على صانع القرار، أو جهاز صنع القرار بشكل كامل.

7.1. تحديد دلالة المصطلحات

قبل الخوض بين ثنايا مفردات مصطلحات هذه الدراسة، من المهم الإشارة هنا؛ إلى أنه تم استخدام مصطلح الحراك الشعبي، والاحتجاجات الشعبية، والثورة، والأزمة، خلال هذه الدراسة، في المواضع التي يتطلب وصف أحداثها أحد هذه المفردات، بمعنى أن مصطلحي الحراك الشعبي والاحتجاجات الشعبية، قد جاءا في معالجة بواكير الأحداث، أما مصطلح الثورة، فقد وصف تطور الحراك الذي بدأ بمطالب معينة، ثم ما لبث أن تحول إلى ثورة – وإن ليست بكامل أركانها – بات مطلبها الوحيد إسقاط النظام السوري، وأما مصطلح الأزمة، فقد جاء في مَعْرِضِ وصف مستوى التعقيد الذي وصلت إليه صيرورة الأحداث في سوريا.

1.7.1. أولاً: السياسة الخارجية

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة؛ فإن الانطباع الأول الذي يَرِد إلى الذهن؛ هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة، إذ يُعَرِّف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية، لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات.

وهنا يمكن أن نورد تعريفاً للسياسة الخارجية، يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لها، حيث يوضح **محمد السيد سليم** ذلك بالقول: "إن السياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم، وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة، وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها، فيقول السيد سليم: "يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

وهذا التعريف ينطوي –كما يبدو –على مجموعة أساسية من الأبعاد الأساسية وهي: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية. (سليم، 7:1998)

2.7.1. ثانياً: الموقع

يقصد بالموقع: "مكان ثابت على الخارطة، يظهر مقدار إشراف الدولة على البحر من عدمه، ومدى قربها من مناطق الموارد والأسواق، وتحقيق العمق السوقي، وصلاتها بمن يجاورها من أقطار أو مناطق جغرافية" (الهيتي، 1989: 30)

ويعتبر عامل الموقع ذو أهمية بالغة في دراسة دولة ما، وكثيراً ما كان الموقع هو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة، التي تدين له بوجودها ونجاحها، ومع ذلك فإن قيمة الموقع تتغير تبعاً لتغير الظروف (عبد الله، 1984)، فالموقع يتسم بالثبات النسبي، غير أن قيمته السياسية أو الإستراتيجية في تغير مستمر، وبعبارة أخرى؛ فإن الأهمية الإستراتيجية للموقع متغيرة بتغير الزمن وتقدم التقنيات.

1.2.7.1. الموقع الجغرافي

يشير الموقع الجغرافي إلى الاستخدام العلمي لكافة أشكال القوة المتاحة، فيما يحقق أهدافه أو يترتب على السيطرة عليه كسب الحماية ضد العدو، أو أنه يُمكِّن القوات من القيام بالهجوم على العدو، وقد يشمل نواحي اقتصادية أو سياسية، فهو يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول، وتختلف أهميته بتغير الظروف، فالدولة أو أجزاؤها ،التي تكون لها أهمية في وقت ما، أو تتحكم في طرق المواصلات ومناطق العبور، تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية، عندما تكون الدولة المشرفة على قدر من القوة، تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق كقواعد، خاصة في المرور وما يتبعه من رسوم على البضائع، مما يشكل كسباً للإقليم. (السماك،1988)

3.7.1. ثالثاً: الموقع الجيوسياسي

الموقع الجيوسياسي هو "علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة، في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي".

وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي "**رودولف كجلين**" مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بأنه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي "بينما عرّفه مفكر آخر جاء

بعده يدعى "كارل هاوس هوفر" بأنه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية".

ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين: إنها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها، ومنها أيضا: "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة".

ويمكن تبسيط مفهوم الجيوسياسية بلغة مبسطة بأنها: "تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض، وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه، إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما، تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. (أوغلو، 2011)

4.7.1. رابعاً: الحراك الشعبي

الحراك الشعبي هو تحرك جماهيري ذو طابع مؤقت بأعداد كبيرة، وذو طابع سلمي، يجوب الشوارع والميادين العامة، بهدف إيصال رسالة للمسئولين، تعبر فيها الجماهير عن مطالب تتعلق بتحسين ظروف، ربما حياتية أو سياسية أو اقتصادية، وهو أكثر من مظاهرة وأقل من ثورة، وقد يكون مطلبي أو سياسي، وقد يخلط بينهما.

كما أن الحراك لا يستمر طويلاً في العادة، ويمكن أن يتم إجهاضه في مراحل متقدمة، من خلال إعطاء بعض التسهيلات تسمى (مسهلات الوضع) من أجل تفتيت الحراك، كتخفيض بعض الأسعار، والمتنفسات السياسية بمقادير معينة، ويتم اللجوء إلى هذه المتنفسات السياسية أو الاقتصادية وغيرها؛ في حال تم فشل الخيار الأمني والبوليسي في احتواء أو قمع هذا الحراك. (الأسطل، كمال، مقابلة شخصية)

5.7.1. خامساً: الثورة

الثورة هي حراك جماهيري يخوضه كافة جماهير الشعب، تستهدف التغيير الجذري (الراديكالي) للواقع القائم والنظام القائم بأكمله، بعكس الانقلاب الذي يستهدف رأس الهرم فقط، دون الاكتراث بباقي النظام، وهي "أي الثورة" حراك يتسم بالطابع العنيف، وتتحرك فيه الجماهير

بقطاعات واسعة بغية الحصول على الشرعية، وهي عملية مفاجئة، وتستهدف الثورة أيضاً توزيع الموارد على قطاعات واسعة من الشعب، وخاصة الفئات المُشارِكة في الثورة، كالوظائف العامة، وفرص العمل بأنواعها، فالمستفيد الأول من الثورة هم الجماهير الثائرة، وغالباً ما يكون هناك قيادة للثورة، ربما من الداخل أو من الخارج، تشرف على أعمال الثورة، وتخطط للأمواج الثائرة من الجماهير وجهتها ودرجة شدتها. (الأسطل، كمال، مقابلة شخصية)

6.7.1. سادساً: الأَزَمة

الواقع أن هناك تعريفات عديدة لكلمة الأزمة، (لغوياً واصطلاحياً) مما جعلها تستخدم في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها، كما يشيع بين كافة الفئات المثقفة والعامة.

الأزمة لغةً: "أَزَمَ على الشيء أَزَماً، عض بالفم كله عضاً شديداً، يُقال: أَزَم الفرسُ على اللِّجام، وأزم فلان على كذا ولزمه وواظب عليه، وأَزَمتْ السنة، أي اشتد قحطها، وأَزَمَ الحبلُ أي فتله، وأَزَم الباب أغلق، تَأَزّم: أصابته أَزَمَة، والأَزَمَةُ هي الشدة والقحط، يقال أَزَمة مالية، سياسية، مرضية.

الأزمة اصطلاحاً: تُعرف الأَزَمَةُ بأنها "خللٌ مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة، نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالباً م تكون بفعل الإنسان" (المصري، 2005)

وعرّف **الحملاوي** الأزمة بأنها "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام". (الحملاوي، 1993: 11)

أما **الشعلان** فقد عرفها بأنها: "حالة توتر ونقطة تحول، تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة". (الشعلان، 2002: 32)

والأزمة هي حدوث خلل خطير ومفاجئ، يضرب السلوك المعتاد لمنظومة العمل داخل المنظمة، وينطوي على خطر وتهديد مباشر وجسيم على استمرارها ومصالح أطرافها، ويحتاج إلى تدخل سريع وشديد من قيادة المنظمة. (شعبان، 2005: 10)

وترى الدراسة أنه وبإسقاط هذه المفاهيم (الحراك الشعبي – الثورة – الأزمة) على الحالة السورية، سنجد أن الوضع السوري يستوعب ثلاثةُ هذه المفاهيم، بحيث يمكننا القول: أن بواكير الأحداث أخذت طابع الحراك الشعبي، حيث لم يرفع المحتجون شعارات إسقاط النظام، بل خرجت الجماهير السورية إلى الشوارع، لتعبر عن سخطها واحتجاجها على اعتقال بعض الصبية في إحدى المدن السورية، وطرد وإهانة أعيان المدينة، الذين تدخلوا لإخراجهم.

وأمام هذه الحالة التي اتخذت بعداً شعبياً كبيراً، خرجت جماهير بأعداد كبيرة لتعبر عن سخطها على رد فعل النظام السوري، الذي تعامل بقسوة مع هذه الجماهير، وقتل البعض منها، لتتسع رقعة الاحتجاجات والغضب، وليمتد من مدينة وقرية لأخرى، ويزداد معه قمع النظام السوري، وإصراره على الخيار الأمني، الذي فاقم الوضع، وازدادت معه أعداد القتلى في الشوارع، لتستفز كافة الجماهير السورية، التي خرجت عن آخرها، وهي تهتف بملء حناجرها وترفع يافطات، تطالب فيها بإسقاط النظام، لترسم بذلك ملامح الثورة، التي استهدفت الوضع القائم والنظام القائم.

ولما ازدادت وحشية النظام، ازداد معها إصرار الجموع السورية على مطالبها، وازدادت في مقابل ذلك أعداد القتلى لتصبح بالعشرات والمئات، وآلاف النازحين والمشردين، الذين قطعوا الحدود السورية في كافة الجهات، الأمر الذي بات يهدد أمن واستقرار دول الجوار السوري، كتركيا والأردن ولبنان والعراق، حتى وصل المهاجرون السوريون الشواطئ الأوروبية.

وأمام هذا الوضع المتردي، لم تجد الأطراف الإقليمية والدولية بداً من التحرك لحماية مصالحها التي باتت مهددة، بفعل تدهور الوضع السياسي والأمني والاقتصادي السوري، لما لهذه القوى الإقليمية والدولية من علاقات ومصالح مباشرة وغير مباشرة مع النظام السوري، منها من هو مهدد في حال غياب النظام، ومنها من يسعى لتغييب النظام حمايةً لمصالحها، هذا التدخل على المستويين الإقليمي والدولي، والذي أخذ أشكالاً متعددة، ظاهرة وباطنه، وزّع القرار السوري على جهات عدة، داخليةٍ وخارجية، وبالتالي تعدد الجهات التي تمسك بخيوط اللعبة في سوريا، الأمر الذي عقّد الوضع، وحول الثورة إلى أزمة بالغة التعقيد، بفعل كَثرة الجهات التي يتطلب أي حل، موافقة تلك الجهات على مختلف توجهاتها.

7.7.1. سابعاً: الموقع الجيوبوليتيكي

مفهوم الجيوبوليتيك (Geopolitics) وتطوره النظري

الجيوبوليتك مصطلح مكون من جذرين: (جيو) ويشير إلى الجغرافيا، والآخر (بوليتيك) ويشير إلى السياسة، لكن ليس المقصود منه هو الجغرافيا السياسية؛ التي تُعنَى بتأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) على السياسة، إنما ينصب الاهتمام فيه على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

تعريف الجيوبولتيك:

"هو علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية، وتصورها عن ذاتها ومحيطها وتأثيرها، وتأثرها بالعالم الخارجي، وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد، وتجنبها المخاطر". (علوان، 2014)

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا؛ صار يُنظر إلى الجيوبوليتيك على أنه مثال للتوظيف الخطأ للجغرافيا في السياسة، فقامت معظم الدول بمنع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها، باعتبارهما عِلْمَيْنِ مَشبُوهَيْن، يَسعيانِ إلى تكريس الأطماع القومية، واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي، حيث عادت إلى الظهور مقولات الجيوبوليتيكا، وظهرت في المكتبات مؤلفات كلاسيكية، ودراسات حديثة، تسعى إلى قراءة التحولات الكونية الكبرى من منظور جيوبوليتكي. (محمود، 2014)

الأسس الرئيسية لعلم الجيوبولتيكس

1. **الموقع الجغرافي للدولة:** للموقع الإستراتيجي أهمية في زمن السلم للسيطرة على الحركة التجارية، أما في زمن الحرب؛ فيؤثر بقواعده العسكرية.
2. **شكل الدولة ومساحة رقعتها:** سواء من حيث قصر الحدود، أو مساحة الدولة، حيث تمتاز الدولة العظمى بأتساع وكبر المساحة.
3. **المناخ والسكان والموارد الطبيعية.**

8.7.1. ثامناً: الموقع الجيواستراتيجي

الجيوستراتيجية مصطلح علمي، وهو –لغوياً– يتألف من مقطعين "جيو" وتعني الأرض، "وإستراتيجي" وتعني فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب"، غير أن مفهومها تغير وتطور وأكتسب قاعدة شمولية، وأصبح يعني: الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، للإقليم أو الدولة .

ويمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها عبارة عن "دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافية السياسية، أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية"، إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي: ""العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب".

عناصر الجيوستراتيجية

1. **الجيوسياسية:** هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما؛ على الحياة السياسية فيها، سواءً؛ الداخلية، أو الخارجية.
2. **الجيواقتصادية:** وتدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي؛ أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية.
3. **الجيوعسكرية:** وتركز على العلاقة بين الأرض – كبيئة للعمليات العسكرية – وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها، كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية، في المستويات التكتيكية، والعملياتية، والإستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية العسكرية الوطنية.
4. **الجيومعلوماتية:** وتهتم بتأثير المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات، وأنظمة المعلومات، في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وأثر الإستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الإستراتيجية الوطنية. (الزيداني، 2013)

الجيوستراتيجية والجيوبولتيك

تبحث الجيوستراتيجية الحديثة عن تطوير الأمن القومي الداخلي، كونه الإطار الذي يسمح بتطوير الأمة بمختلف قطاعاتها، وفي تحقيق المكاسب، وتكوين مناطق التأثير، والأنظمة اللاحقة أو التابعة، ذلك أن الجيوستراتيجية التطبيقية؛ تتطلب أن يكون هناك منافع ومكاسب من وراء الأراضي المحتلة، التابعة أو الحليفة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهكذا نجد بأن الجيوستراتيجية؛ هي ليست نوعاً من أنواع الإستراتيجية، لأن المسئول الجيوستراتجي يهدف إلى السيطرة المتكاملة على المجال والزمن، من أجل أن يتمكن الإستراتيجي من اتخاذ قراره الصحيح والأمثل، ونظرياً؛ نعتقد بأن الجيوستراتيجية لا تستخدم لأغراض "محو الآخر" أي لأغراض عسكرية، بل هي تقوم على دراسة الطرق الأمثل لتنظيم المجال لزمن محدد، لتحقيق أهداف عسكرية ومدنية، ولخدمة الإستراتيجية السياسية – الاقتصادية، فهي إذن؛ من هذا المنطلق، أداة تقنية لاتخاذ القرار، وهي تكتسب أهميتها من هذا المنطلق. (علوان، 2014)

9.7.1. تاسعاً: المنازعة الصفرية

إن المعنى المتعارف عليه لمفهوم (zero-sum-game) في عالم الدراسات الإستراتيجية، معناه "أن ما يكسبه الخصم الأول في المعادلة (+1) يخسره الخصم الثاني (−1) أو العكس من ذلك، والمحصلة في الحالتين هي صفر"، أما الإستراتيجية البديلة للمعادلة الصفرية؛ فتضمن فوز الطرفين المتخاصمين (win-win)، وسميت بـ (معادلة هارفارد) نسبةً إلى جامعة هارفارد الأمريكية؛ التي طورت هذه الإستراتيجية. (بارقشبَّر، 2011)

وضمن نظريات العلاقات الدولية، تُعَرّف نظرية اللعبة الصفرية على أنها: "المنهج الذي يقوم بدراسة صناعة واتخاذ القرار، ضمن العلاقات الدولية، في المواقف التي يغلب عليها صفة الصراع أو التعاون".

وعموماً تنقسم نظرية المباريات إلى قسمين: المباريات الصفرية، والمباريات غير الصفرية.

المباريات الصفرية: Zero Sum Games

نكون أمام هذا الشكل من المباريات، حين تكون مصالح أطراف اللعبة متعارضة، وغير قابلة للتوفيق، أي أن مصالح الأطراف متعارضة تعارضاً تاماً، وبالتالي؛ كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة؛ يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، ذلك أن الشيء محل النزاع (الهدف) الذي يحظى بالاهتمام المشترك للأطراف، وهو جوهر مصلحتهم، لا يمكن تقاسمه، وفي هذه الحالة؛ يكون التنافس مطلقاً، وتقل قنوات الاتصال، حيث إن كل طرف يبحث عن الحد الأقصى للربح، وتجنب الحد الأقصى للخسارة، فإمكانيات التعاون غير موجودة، لانعدام مصالح مشتركة، يمكن أن تتطور في شكل تعاون.

المباريات غير الصفرية: Non zero- Sum Games

حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تماماً، ولكن يمكن لكل منها أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر، وفي هذه الحالة؛ تكون هناك مصالح مشتركة تنافسية وتعاونية في آن واحد، وبالتالي؛ إمكانية وجود مخرج يرضي طرفي اللعبة. (شلبي، 1997)

عاشراً: العلاقات العالمية Universal – Global Relations

تمثل إشكالية المفاهيم في العلوم السياسية أحد أبرز الإشكاليات، في ظل غياب تعريف واضح ومحدد لأي مصطلح، ناهيك عن الدوران المستمر للعديد من المصطلحات في حلقات من التطور، تتضمن الإضافة والحذف.

وعليه؛ لازال مفهوم "العلاقات الدولية" متعارفاً عليه ومتداولاً في كافة حقول تداول هذا المفهوم، كالصروح العلمية، والمحافل والأوساط السياسية، ولم يقتصر هذا التداول على الوسط العربي والإسلامي، بل تداول الغرب هذا المفهوم لذات المعنى المُراد منه عند غيرهم.

ومنذ نشأته في القرن الثامن عشر، ظل مصطلح العلاقات الدولية يستخدم للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط، في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول، ولا شك بأنها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية؛ التي تعكس اليوم مساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات، بين كيانات عديدة ومختلفة، أصبحت تحظى بصفة "الدولية" لما تمثله من ثقل وتأثير فاعل وواضح على المستوى الدُّوَلي.

لذلك فقد أصبح هناك تبرير علمي لتغيير مصطلح العلاقات الدولية إلى علاقات عالمية، بعدما اتضح أن العلاقات الدولية التي كانت مقتصرة على العلاقات بين الدول، أصبحت اليوم بحاجة لتسع الأشخاص الدوليين من غير الدول، ولما كانت هذه الأشخاص لا تحظى بصفة الدولة كدولة، فإن مصطلح العلاقات الدولية لا يطالها، وعليه فإن تغيير مصطلح العلاقات الدولية، أصبح بحاجة لأن نطلق عليه مصطلح العلاقات العالمية، على اعتبار أن كافة الأشخاص الدوليين بما فيهم الدول، تتحرك في فراغ عالمي، وليس دولي.

8.1. الدراسات السابقة

نظراً لحداثة الثورة السورية من حيث إرهاصاتها وتحققها واقعاً على الأرض السورية، ونظراً لتسارع وتيرة أحداثها، وغموض مستقبلها؛ فإن المهتمين والمراقبين من الكتاب والسياسيين خيم عليهم – خاصةً في صدر الثورة – نوع من الغموض؛ أدى إلى صعوبة رسم مسار الثورة في ظل تعدد السيناريوهات التي يحظى معظمها بدوافع من الواقع، تشي بإمكانية تحققه، الأمر الذي أدى إلى عدم يقينية المآل، فانحصرت الرؤى والتكهنات بمستقبل الثورة، وطبيعة علاقة الأطراف الإقليمية والدولية ومدى تفاوت تأثيرها وتأثرها بمجريات الثورة السورية، نتج عن كل ذلك ندرة المؤلفات والكتب التي عالجت الثورة طيلة سِنِيّها الأربع، وكثرت في مقابل ذلك الدراسات والمقالات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية، المنشورة على المواقع الإلكترونية وصفحات الصحف والمجلات.

ولما كان الحال كذلك؛ فقد كانت جل الدراسات السابقة ذات العلاقة بالثورة السورية من الأبحاث والتحليلات والمقالات والتصريحات، التي تفاوتت في تناول الثورة، تبعاً للخلفيات الأيديولوجية والفكرية والسياسية والمذهبية للكُتّاب والمؤلفين.

1.8.1. أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية تجاه الثورة السورية

الدراسة الأولى:

وهي عبارة عن ورقة بحثية بعنوان: "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية" للمؤلف علي حسين باكير، تم نشرها من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، حزيران/ يونيو 2011.

وتهدف هذه الورقة البحثية، المؤلفة ممّا يقرب من 40 صفحة؛ إلى دراسة محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، لا سيما في الفترة الممتدة، منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس 2011، وحتى الأول من حزيران يونيو، والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال "العدسة التركية"؛ على حد تعبير المؤلف.

كما تبحث هذه الورقة في أبعاد هذا الموقف، والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين، خلال هذه الأزمة، وفي الفترة التي تليها، عبر استشراف للسيناريوهات الممكنة.

وقد اعتمد المؤلف لإعداد هذه الورقة البحثية – كما هو واضح – على المزج بين أدوات المنهج الوصفي، والاستقرائي، وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي، من خلال المتابعة اليومية والدقيقة للمصادر التركية، ومواقف المسئولين الأتراك، خلال فترة هذه الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة، في أنها تحاول أن تحدد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة؛ لكي يتم البناء عليها في تقدير الموقف اللاحق من الأزمة السورية، حال تغير المعطيات وتبدلها؛ إن لجهة استجابة الأسد لإجراء إصلاحات عميقة، تلبي المطالب الشعبية في هذه المرحلة، أو لجهة تجاهله ذلك، واستمراره في الاعتماد على السياسة الأمنية العسكرية القمعية لسحق الاحتجاجات، والموقع الذي ستكون فيه تركيا في أي من الجانبين.

وقد قسم المؤلف ورقته البحثية هذه إلى عدة محاور، كالموقف التركي من الأزمة السورية، وقد تناول هذا المحور من خلال عدد من النقاط، أولها: مرحلة النصح والإرشاد، ولما لم تسفر هذه المرحلة عن أية نتائج مرجوّة، انتقل الموقف التركي إلى المرحلة الثانية؛ والتي تمثلت في إعادة تقييم سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا، وأما المرحلة الثالثة؛ فتمثلت في التحول والضغط على النظام السوري.

ثم انتقل المؤلف إلى المحور الثاني، فتناول فيه دوافع التحول التدريجي في الموقف التركي، ثم تناول في المحور الثالث؛ طبيعة مسار العلاقة بين البلدين في ظل الأزمة، بعد ذلك انتقل المؤلف إلى المحور الأخير؛ الذي مثل الخاتمة لورقته، تناول فيه الموقف التركي وسيناريوهات المرحلة المقبلة.

واختتم المؤلف ورقته معتقداً أن التقدير الراجح وفق المعطيات ومعطيات التحليل، أن الموقف التركي سيزداد تشدداً في المرحلة المقبلة، من أجل الحفاظ على التوازن قائماً في الحسابات الدقيقة، لسياسة أنقرة الخارجية تجاه الوضع السوري، غير أن هذا الموقف يعتمد في جميع الأحوال، على جملةٍ من المعطيات مجتمعة؛ كالموقف الشعبي السوري، والمعطيات الدولية، والموقف الشعبي التركي، ويأتي في آخرها الموقف العربي.

الدراسة الثانية:

دراسة للمؤلف عُمير تسيبنار بعنوان: "من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا"، صدرت في مجلة "واشنطن كوارترلي" تم عرضها من خلال نافذة السياسة الدولية على موقع الأهرام بواسطة إيمان أحمد عبد الحليم، باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لم يورد الموقع تاريخ محدد لهذه الدراسة، وهي موجودة على الرابط التالي: http/www.siassa.org.eg/NewsQ/2700.aspx

في هذه الدراسة؛ انتقد المؤلف تركيز المحللين في دراستهم لسياسة تركيا الخارجية، على الثنائية المتعلقة بالتقارب مع الغرب، مقابل الاهتمام بالبعد الإسلامي في خيارات أنقرة الإستراتيجية، مؤكداً أنه ولفهم سياسة تركيا الخارجية؛ ينبغي على المرء أولاً؛ دراسة ثلاث رؤى إستراتيجية كبيرة، تقود هذه السياسة، ألا وهي: العثمانية الجديدة، الكمالية، والديجولية التركية، وهي الرؤى التي تتجاوز الثنائية التقليدية السائدة في وسائل الإعلام الغربية، وقد اهتم المؤلف في هذا الصدد؛ بالتركيز على الطريقة التي تعاملت بها تركيا مع أحداث الربيع العربي وتبعاتها، للمساعدة في فهم واستيعاب الإستراتيجية الكبرى؛ التي تحكم سياستها الخارجية، حيث واجهت أنقرة تحديات إستراتيجية خطيرة في نطاقها المحيط، وخصوصاً بشأن العلاقة مع سوريا ونظام بشار الأسد.

وفي ختام الدراسة، حاول المؤلف الإجابة عن التساؤل عن مدى تأثير الأزمة السورية في الرؤى الإستراتيجية التركية، وأين تقع سياسة تركيا تجاه سوريا في الإطار النظري لكل من العثمانية الجديدة، والكمالية، والديجولية التركية.

حيث خلُصَ إلى أنه يمكن القول في هذا الصدد، إن السياسات التي تبنتها تركيا إزاء الثورة السورية؛ حملت ملامح من مختلف الاتجاهات المشار إليها أعلاه، حيث أبدت تركيا استعداداً كبيراً للانخراط في الدبلوماسيات الكبرى، وتنظيم المؤتمرات الداعمة للمعارضة السورية، وأخذ زمام المبادرة في الجهود الإقليمية، باستضافة الجيش السوري الحر، والمجلس الوطني السوري، كل ذلك يعطي أمثلة واضحة على النشاط العثماني الجديد، وخصوصاً أن في ذلك دعماً للسنة؛ الذين يمثلون الغالبية العظمى في سوريا، ضد الظلم الذي يتعرضون له من جانب العلويين.

ولكن على الجانب الآخر، فإن العثمانية الجديدة أخفقت في اتخاذ إجراءات انفرادية – عسكرية أو إنسانية – لدعم الثورة السورية، وذلك تحسباً لأن يستغل الأسد الورقة الكردية ضد تركيا؛ بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني، ولذلك جاء موقف أنقرة ليؤكد أهمية الامتثال لقواعد الشرعية الدولية، قبل اتخاذ أي إجراء تجاه دمشق، وفي ذلك ملامح واضحة من المبادئ الكمالية.

وأخيراً؛ فإن الديجولية التركية تظهر في اهتمام تركيا بحماية وتعظيم مصالحها الوطنية، وكثيراً ما يؤكد وزير خارجيتها، داود أوغلو، أن جميع الخطوات التي اتخذتها تركيا تجاه الثورة في سوريا؛ إنما تنبع من مصالحها الوطنية والأمنية، ودون أي ضغط أو توجيهات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أنقرة تسعى جاهدةً للارتقاء بدورها وتأثيرها في سوريا وعموم المنطقة، وأنه وعلى المدى البعيد؛ إذا سقط النظام السوري، وجاءت بعده قوى تناصر الديمقراطية، فإنه من المُرجح أن ينعش ذلك العلاقات التركية السورية، أما إذا تشبث الأسد بالسلطة، وقاوم التغيير، فسيكون ذلك ضربة قاصمة لمحاولات تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية؛ التي وضِعت بأسلوب جيد، على مدار العقد الفائت.

الدراسة الثالثة:

وهي دراسة بعنوان: "سوريا وتركيا، نقطة تحول أم رهان تاريخي"، لمؤلفها الدكتور عقيل محفوض، تم نشرها من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، يناير/ كانون ثاني 2012.

وتتألف الدراسة من مقدمة، وإطار نظري، وسبعة محاور رئيسة، يتناول المحور الأول؛ "نقطة تحول" في العلاقات السورية – التركية، وهل أن ما تشهده العلاقات هو نقطة تحول أم التباس جماعي؟ أم أنه مقدمة لرهان تاريخي؟ أما المحور الثاني؛ فيتناول الرهانات التاريخية للعلاقات السورية التركية، ويتناول المحور الثالث؛ المحددات العامة للموقف التركي من الأزمة السورية، في حين يتناول المحور الرابع؛ التجليات العامة للسياسة التركية تجاه الأزمة، ويركز المحور الخامس؛ على المقولات التركية في تفسير الموقف من الأزمة، بينما يتناول المحور السادس؛ العلاقة بين تركيا والمعارضة السورية، ويستعرض المؤلف في المحور السابع؛ السيناريوهات الرئيسة المحتملة للأزمة السورية (من منظور تركيا)، وبطبيعة الحال خصص المؤلف المحور الثامن والأخير؛ لعرض الخلاصة والاستنتاجات.

وكما هو واضح من خلال الدراسة؛ فقد حاول المؤلف التركيز على العلاقات السورية التركية باعتبارها محكومة بـ (نظام التنافر – التجاذب)، وأن هناك تحولات في شكل هذا النظام، أو تلك الثنائية، واتجاهها.

وقد خلُصَ المؤلف في نهاية هذه الدراسة إلى نتائج واستخلاصات، يمكن رصد أهمها في النقاط التالية:

1. إن معنى الرهان والتحول بالنسبة إلى سوريا وتركيا يزداد تعقيداً، بسبب المساحة الكبيرة نسبياً لما "لا يمكن توقعه" في السياسة الإقليمية والدولية.

2. تشهد السياسات الإقليمية تحولات ورهانات مستمرة، تعززها ديناميات العمل على مختلف المستويات، كديناميات التغلغل والاختراق، والتدخل في المسارات، ومن شأن هذه الديناميات؛ أن تفسر التحولات المفاجئة، أو غير المحسوبة، أو الارتكاسية، في العلاقة السورية – التركية، وقد تكون التجاذبات بين الدولتين بشأن الأزمة السورية أهمها في المرحلة الراهنة.

3. إن التطورات والتطورات المعكوسة، أو الرهانات والرهانات المعكوسة في العلاقات السورية – التركية؛ تتعلق بما يمكن أن نسميه "إرادة قصديه" لدى المستوى الأعلى في صنع القرار، أو درجات متفاوتة من الشخصنة في السياسة، وهذا يفسر تحول المواقف بكيفية لا يمكن تفسيرها بالسياسة وحدها.

ويختم المؤلف دراسته بالقول؛ إن كلاً من "نقطة تحول" و "رهانات تاريخية"، تمثل مسائل إشكالية، عند التعاطي بها في الأزمة السورية، غير أن تناولها يتيح لنا تجاوز "إكراهات الواقع والذاكرة والتاريخ" بالنسبة لعلاقة البلدين، مما يشكل فرصة لقراءة المصالح، والدخول في رهانات متبادلة، وليس بالضرورة وجود تحول فعلي في الطبقات العميقة للسياسة.

لذلك فقد بدأت الأمور تتغير عند اندلاع الأزمة السورية الراهنة، والتي شكلت حدثاً مؤسساً معكوساً، أو نقطة تحول معكوسة – على حد تعبير المؤلف – تُذْهِبُ بالعلاقات نحو التنافر وليس التقارب، غير أنها – الثورة السورية – كسابقاتها؛ ليست مكتملة الصورة بعد، ولا تامة المعنى، بل إنها مشروطة باعتبارها "رهانات تاريخية".

الدراسة الرابعة:

وهي دراسة بعنوان: "تركيا والربيع العربي؛ بين الأخلاق والمصالح الذاتية"، للكاتب ضياء أونيس"ZİYA ÖNİŞ" خبير الاقتصاد السياسي الدولي، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة كوش بإسطنبول التركية، دراسة نُشرت في دورية "Insight Turkey" التركية، تم ترجمتها بواسطة هاجر أبو زيد، ونشرت بمركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، (2012).

في هذه الدراسة؛ انتقد المؤلف بشدة، السياسة الخارجية النشطة؛ التي اتبعتها تركيا تجاه تداعيات أحداث الربيع العربي، وبالذات تجاه ثورة الشعب السوري، حيث استهدف من دراسته؛ تقييم أداء السياسة الخارجية التركية، في المرحلة الأولي للربيع العربي، وإلقاء الضوء على قيود المشاركة التركية في السياسة الإقليمية بالمنطقة، إضافة إلى توضيح واقع السياسة الخارجية التركية؛ التي كان بمقدورها إبراز عناصر مهمة من البرجماتية، في الأوقات التي تستدعي فيها انتهاج سياسة التكيُف مع التقلبات، والتغيرات السياسية الحاصلة في المنطقة.

وأوضح المؤلف خلال دراسته، أن التحول في السياسة الخارجية التركية جاء بغرض تشجيع النظام السوري على تحقيق الإصلاح السياسي، عبر نوع من الوساطة التركية، والاعتماد أيضاً على رأس المال السياسي؛ الذي تطور تدريجياً مع النظام السوري خلال عهد حكومة العدالة والتنمية التركية، وكان التصور القائم يتمثل في الاعتماد على مقومات القوة الناعمة التركية؛ بأن تلعب تركيا دور الوسيط، لإقناع النظام السوري بعمل إصلاحات سياسية تدريجية، وبالفعل؛ دفعت الولايات المتحدة وأوروبا تركيا؛ للعب دور نَشِط تجاه سوريا، غير إنه ومع مرور الوقت، بات واضحاً أن قدرة تركيا في تحريك الأسد نحو إحداث التغيير؛ كانت محدودة جداً، مقارنة بما كان متوقعاً بالأساس، وتحدى الأسد الضغوط الدولية، وصعّد من عملياته الوحشية تجاه المعارضة.

وفيما يتعلق بالتنازع التركي بين الأخلاق والمصالح الذاتية؛ أوضح المؤلف خلال هذه الدراسة، أن السياسة الخارجية التركية إزاء الحالة السورية، واجهت تحدياً حقيقياً من حيث إشكالية الأخلاق في مقابل المصالح الذاتية، حيث إن السياسة الخارجية القائمة على الأخلاق أو القيم؛ تتطلب الإصرار على دعم ومناصرة الدمقرطة، في مواجهة الإستراتيجية المصلحية، والتي تهدف إلى

ترسيخ عملية التحول المتدرج، وهو ما سيتوافق مع درجة معينة من الاستقرار والنظام، ويكون مهماً للمصالح التركية الحيوية في المنطقة.

وقد خلُصَ المؤلف خلال دراسته؛ إلى أن غياب الاتساق في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، نتج عنه تدهور خطير في العلاقات التركية السورية، فقد كشف ذلك عن قيود في مقومات القوة الناعمة التركية على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي، حيث لم تقد أي منها إلى الضغط على الأسد لتحقيق الإصلاح المرغوب في سوريا، مما حدا بأنقرة إلى تخليها عن علاقاتها الوثيقة مع النظام السوري، اقتناعاً بأن هذا النظام لن يجدي نفعاً حيال إحداث التحول الديمقراطي بالبلاد.

الدراسة الخامسة

وهي دراسة جاءت تحت عنوان: "تركيا والثورة السورية. الأطر الحاكمة"، للمؤلف علي حسين باكير، تم نشرها من خلال معهد العربية للدراسات والتدريب، في تموز/ يوليو 2012.

حاول المؤلف من خلال هذه الدراسة؛ أن يحدد الإطار الذي يحدد السياسة التركية تجاه الملف السوري، وخيارات وحدود الدور التركي بالنسبة للأزمة السورية، ضمن المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة بعد احتدام العلاقة، عقب إسقاط نظام بشار الأسد لطائرة تركية في حزيران/ يونيو2012، هذا الحدث – وحسب رأي المؤلف – شكل انعطافة خطيرة في منحى العلاقات المتدهورة والمتوترة أصلاً بين الطرفين، وسط تساؤل كثيرين عن ذلك العامل؛ الذي يلجم أنقرة عن الرد على اعتداءات وانتهاكات النظام السوري المتكررة، ولماذا لم تقم تركيا حتى الآن بأي خطوة حاسمة على صعيد الملف السوري؟ على الرغم من أنّ سقف المتوقع والمأمول منها إقليمياً ودولياً عالٍ؛ لعوامل جيواستراتيجية عديدة، تؤهلها لأن تكون اللاعب الأكثر تأثيراً وفعالية في الملف السوري، وتساءل المؤلف، ماذا ستصنع تركيا؟ وما مفهومها للثورة السورية؟ وما حساباتها تجاه مسألة التدخل الخارجي ضد نظام بشار الأسد؟ الذي أُنْهِكَ داخلياً بشكل واضح، مع توالي الانشقاقات، وزخم الثورة المستمرة للشعب السوري.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة لتشرح الإطار الذي يحدد السياسة التركية تجاه الملف السوري، وخيارات وحدود الدور التركي بالنسبة للأزمة السورية، ضمن المعطيات المحلية والإقليمية والدولية.

2.8.1. ثانياً: الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية

الدراسة الأولى:

دراسة للكاتب علي حسين باكير تحت عنوان: "قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري"، والتي نشرت من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، نوفمبر، 2011.

تتناول هذه الدراسة موقف إيران المستجد حيال تطورات الثورة في سوريا، حيث يوضح مؤلفها أنه ومع التطورات التي تشهدها الثورة السورية، كثر الحديث مؤخراً عن حصول تغيّر في خطاب النظام الإيراني وبعض أركانه تجاه دمشق، لجهة الاعتراف بوجود ثورة حقيقية، وحث الأسد على أهمية تفهّم المطالب الشعبية، وضرورة فتح حوار بين النظام والمعارضة، وذلك كمؤشر جدّي على وجود تحول حقيقي في السياسة الإيرانية، كما ترافق ذلك مع حديث عن حصول خلافات داخل السلطة الحاكمة في إيران حيال الموقف من الأسد.

واتجه عدد غير قليل من المتخصصين والمحللين إلى أن هذه الإشارات ليست سوى إعلان عن عدم استعداد طهران للوقوف إلى جانب حليفها الإستراتيجي في العالم العربي حتى النهاية، خاصة وأنها تأتي في وقت أحوج ما يكون فيه النظام السوري إلى كل دعم ممكن من حلفائه.

وقد أوضح المؤلف خلال دراسته، أن عدداً من الباحثين فسّر هذا التوجه العام على المستوى الرسمي وما لحقه من مستويات أخرى من ثلاث زوايا:

الأولى: بأنه يشكل بداية تخلي إيران عن حليفها السوري، وأنّ طهران تتموضع في اتجاه جديد استعداداً للقفز من مركب الأسد الغارق، وأنها لن تدعم النظام حتى النهاية.

الثانية: أنّ هذا الخطاب يعكس انقساما في البُنَى الرسمية الإيرانية حول الموقف من نظام الأسد، بين متشددين ومعتدلين.

الثالثة: أنّ هذا التحول في الخطاب، إنما هو امتداد للمعركة التي تجري منذ فترة بين الرئيس الإيراني وأنصاره من جهة، وبين المرشد الأعلى على خامنئي وأنصاره من جهة أخرى، وأنّ نجاد قرر نقل المعركة بينه وبين المرشد الأعلى إلى الساحة السورية عبر هذا الخطاب.

وفي معرِضِ تعليق المؤلف على الآراء السابقة، أوضح أنه وعلى فرض تجاهل كل ما تم ذكره أعلاه في تفسير الموقف الإيراني، فإنه يمكن لنا فهم هذه التصريحات الإيرانية وحملها على أنها تحول جدّي في سياسة البلاد، لولا عامل أساسي يتناقض مع هذا الطرح، ويتمثل في موقف المرشد الأعلى.

فالمرشد الأعلى علي خامنئي – وهو الحاكم الفعلي والحقيقي للبلاد، والمشرف الأساسي على المواضيع بالغة الأهمية ذات الصلة بالسياسة الخارجية – لم يتراجع حتى الآن، عن موقفه ولم يخفف ولم يعدل من خطابه تجاه الحالة السورية، سواء في تشخيص الوضع باعتبار المتظاهرين "أدوات تحركهم أمريكا وإسرائيل"، أو باعتبار الثورة السورية "مؤامرة على النظام؛ لأنه ضمن محور الممانعة".

وقد خلُصَ المؤلف في نهاية دراسته إلى أنّ كل الذي يمكن استنتاجه من قراءة الموقف الإيراني المستجد، لا يعدو كونه مناورة محسوبة ومدروسة، في إطار توزيع الأدوار داخل النظام الإيراني بين المؤسسات الرسمية (الرئاسة والبرلمان والمجالس) وبين الحاكم الحقيقي والفعلي لإيران، أي المرشد الأعلى ومعيته من الحرس الثوري، وأن الموقف الإيراني يبدو – من جانب – وكأنه محاولة لاستكشاف آفاق المرحلة المقبلة، وأي حديث عن أنّ الموقف المعني هذا إنما هو نتيجة فعلية لخلافات تدور داخل المؤسسات الإيرانية من جهة، أو بين الرئيس والمرشد الأعلى للثورة من جهة أخرى، بما قد يشكل تخلّيا عن الأسد ونظامه، إن هذا الحديث غير دقيق، وتشخيص غير موفق، لعدة أسباب:

الأول: إنّ القول الفصل في هذه المواضيع أو تلك يرجع إلى المرشد الأعلى لا غيره، وإن كان هذا لا ينفي وجود خلاف بين أركان الحكم في إيران.

الثاني: إنّ وزير الخارجية علي صالحي، مُرَاقبٌ من المرشد الأعلى مباشرة وليس من الرئيس، مع الأخذ بعين الاعتبار لدور المرشد الأعلى في صنع السياسية الخارجية الإيرانية؛ إذ أنه لا يمكن لصالحي أن يغيّر الخطاب على هذا النحو، من دون تعليمات مسبقة، مما يؤكد فرضية توزيع الأدوار.

الثالث: أنّ طهران لا تزال تدعم عملياً نظام الرئيس الأسد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية في مواجهة المتظاهرين، إذن؛ فكيف يتخلى عن النظام من يقوم بدعمه إلى آخر لحظة؟

وانطلاقا من الخبرة الإيرانية، وبتحليل المعطيات أعلاه، والتي تتضمن تغييراً في اللهجة الخطابية ودعماً للرئيس الأسد من الناحية العملية، فإنّ المقصود من المناورة الإيرانية هو مساعدة النظام السوري حتى النهاية وليس قبلها، مع الأخذ بعين الاعتبار، الخيارات التي تساعد على إبقاء النظام، والبدائل التي قد تفرض نفسها حال سقوطه كذلك.

الدراسة الثانية:

وهي عبارة عن ورقة عمل بعنوان: "إيران (الثورية) والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"، لمؤلفها الدكتور محجوب الزويري، تم نشرها من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، أيار/ مايو 2012.

تسعى هذه الورقة إلى مناقشة القراءة الإيرانية للربيع العربي، مُركِّزةً على الخطاب السياسي القادم من طهران بشأن ما تشهده المنطقة العربية، كما تسعى هذه الورقة إلى قراءة المشهد السياسي الداخلي الإيراني، ومدى ارتباطه بسياسة إيران الخارجية، ومواقفها من الثورات العربية، وتختم الورقة بتقديم بعض الخلاصات التي توصل لها المؤلف، في تقييم الموقف الإيراني من ربيع العرب أو صحوتهم؛ على حد تعبير المؤلف.

يتطرق المؤلف في صدر ورقته إلى الربيع العربي؛ الذي جاء لتبدأ معه محطة جديدة في مسار السياسة الخارجية الإيرانية، محطةً بدا فيها التفاوت الذي وصفه بأنه شكلي بين إيران الرسمية، والمعارضة الإيرانية الإصلاحية من جهة؛ وبين الوفاء للمبادئ أو الوفاء للمصالح من جهة ثانية، وقد كانت نتائج الثورات في مصر وتونس منسجمة ظاهرياً مع المصالح الإيرانية، فحظيت

بالتأييد ودعوة الغرب إلى احترام خيار الشعوب، وزاد التحدي أمام السياسة الخارجية الإيرانية؛ مع بدء الثورة في سوريا – الحليف الإقليمي والعربي لإيران – وبدا الاختبار بين الثبات على المبادئ التي طالما قالت إيران أنها تدافع عنها – وفي مقدمتها الدفاع عن المظلومين – من جهة، والمصالح المرهونة بالمحافظة على نظام مستبد من جهةٍ أخرى، واختارت إيران المصالح، ووضعت كل ثقلها خلف النظام السوري، ويقدم الإيرانيون تفسيراً لهذا الموقف شبيهاً لذلك الذي يقدمه النظام السوري؛ من أن الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعاً، لكن هناك من يسيء الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري، تسوية الحسابات تلك؛ مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سوريا، ولا سيما المرتبطة بدعم حركات المقاومة المسلحة، كحزب الله وحماس.

غير أن المؤلف يرى أن الموقف الإيراني مما يحدث في سوريا، لا يتفق مع القناعة الموجودة لدى قطاع عريض من الرأي العام العربي؛ الذي يرى أن الشعب السوري يطالب بالحرية ولذلك فإنه يُقتل، وهذه مسألة يبدو أنها سيكون لها ما لها من التأثير، فيما بقي من صورة إيران "النموذج" لدى الرأي العام العربي.

ويخلُص المؤلف في نهاية ورقته بالقول، إن الثورات العربية فرضت تحديات جديدة على السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالجوار العربي وخاصةً الثورة السورية، وهي تحديات آخذة في التشكل، وستتزايد في ظل تغير النظرة الإيجابية إلى إيران وتحولها إلى سلبية، وعودتها إلى صورة الدولة الطائفية، وهذا ما سيعزز من تحدي إيران، سواء حكم الإسلاميون عبر الانتخابات – حيث سيجدون أنفسهم في موقف محرج إذا ما اقتربوا من إيران – أو فاز غير الإسلاميين الذين قد يرون في إيران تحدياً قومياً سياسياً.

الدراسة الثالثة:

دراسة بعنوان: "تحولات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا" تم إعدادها ونشرها بواسطة مركز الشام للبحوث والدراسات، بتاريخ 8 أيلول/سبتمبر 2012.

تناقش هذه الورقة جملة تطورات طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية مؤخراً، تمثلت في ازدياد معدل التصريحات الإيرانية المفعمة بالوعيد والتهديد، ورفع السقف ضد المعارضة والقوى الإقليمية والدولية الداعمة لها، كما تمثلت في تحرك الدبلوماسية الإيرانية باتجاهين؛

بَدَيَا وكأنهما متعارضين شكلاً، لكنهما جاءا متكاملين من حيث المضمون، تمثل الأول في الجولة التي قادت الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي إلى العواصم المنخرطة ضمن المحور التابع لبلاده (بيروت – دمشق – بغداد) في مسعى لتصليب الحلف وحشد قواه، والثاني في استضافة الاجتماع التشاوري حول سوريا على الأراضي الإيرانية، بمشاركة وفود 30 دولة من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (أهمها روسيا والصين والهند والعراق وسلطنة عمان والأردن)، بهدف معلن، هو الدفع وراء الحل السياسي للأزمة في سوريا.

وتطرقت هذه الدراسة لما أطلقت عليه خلفيات التحركات الإيرانية النشطة، ورأت أن ازدياد هذا النشاط الإيراني المتعلق بالأزمة في سوريا، جاء نتيجة جملة من المؤشرات لعل أهمها:

1. بروز الدور التركي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مدفوعاً بالقتال الدائر في حلب، والمشكلة الكردية.

2. سد الفراغ الذي تركته موسكو، بعد رغبتها في تحجيم دورها في الأزمة.

3. تقديم المبعوث المشترك كوفي أنان استقالته من منصبه، وقلق إيران من ضياع ما تحقق من مكاسب لنظام بشار الأسد خلال الأشهر التي قضاها أنان في مهمته.

4. خشية إيران من أن يرفض خليفة أنان التعامل معها، استجابةً لضغوط قد تمارسها الدول الغربية والعربية، باتجاه استصدار قرار بضرب النظام وتطويقه.
5. تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والغربية؛ تراجع فرص الحل السياسي في سوريا، نتيجة التطورات الميدانية التي شهدتها سوريا، والدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري، سواء بفرض مناطق آمنة، أو حظر جوي، أو ممرات إنسانية.

6. رغبة إيران في تعزيز موقفها، سواء للتكلم من موقف أقوى على طاولة المفاوضات بشأن مستقبل سوريا والمنطقة، أو لمواجهة أي محاولة لاستبعادها عن الطاولة.

وقد خَلُصَت الدراسة إلى أن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا؛ جاءت نتيجة استشعار طهران حساسية اللحظة التي بلغتها الأزمة في سوريا؛ لذلك من

المتوقع أن تزداد في المرحلة المقبلة مساعدات إيران وحلفائها في المنطقة للنظام، سواء العسكرية أم المالية، كما ستزداد التحرشات بالقوى الإقليمية المؤيدة للثورة السورية، حيث ستلجأ إيران وعملاؤها إلى زعزعة الاستقرار داخل تلك القوى وعلى حدودها، من خلال تحريك الشيعة في لبنان والقطيف والبحرين والكويت، والأكراد في سوريا وتركيا، ودعم حكومة نوري المالكي لتطويق إقليم شمال العراق.

الدراسة الرابعة:

دراسة للدكتور محمد عباس ناجي بعنوان: "دور إيران في المنطقة بعد انهيار النظام السوري"، صدرت عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة، ديسمبر/كانون ثاني، 2012).

تتناول هذه الدراسة موقف السياسة الخارجية الإيرانية؛ حيال اشتداد أحداث الثورة السورية، بشكل ينبئ عن إمكانية حدوث تحول جذري على مجريات الأحداث، هذا التحول ربما يقود إلى غياب نظام بشار الأسد؛ الحليف الإستراتيجي لإيران.

وتجادل هذه الدراسة؛ بأن سقوط النظام السوري يمكن أن يوجه ضربات قوية لطموحات إيران الإقليمية، ويفرض اختبارات صعبة على موقع إيران في الإقليم، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه تحديات خطيرة، بسبب أزمة برنامجها النووي.

وقد افترض مؤلف الدراسة أنه – وعلى الرغم من أنه من المبكر تحديدُ معالم الشرق الأوسط بعد انتهاء الموجة الحالية من الثورات والاحتجاجات العربية؛ التي تقف حاليّاً عند أبواب دمشق، وموقع إيران فيه – فإن ثمة اعتبارات عديدة، تشير إلى أن إيران ربما تكون أحد أكبر الخاسرين من سقوط النظام السوري الحالي، بما يدعم من احتمالات أن يتعرض دور إيران الإقليمي لحالة من الانكماش والضعف، خصوصاً وأن سقوط النظام السوري؛ ربما يكمل حلقة العزلة؛ التي بدأت تُفرَض على إيران، بسبب موقفها من الثورات والاحتجاجات العربية، لكن الأهم من ذلك، هو أن هذا الانكماش ربما لن يقتصر على دور إيران الإقليمي؛ بل يمكن أن يمتد إلى طموحاتها النووية.

كما افترض المؤلف؛ أن سقوط الأسد سيعني انتهاء العلاقة مع سوريا كما استقرت طوال العقود الماضية؛ إذ ستواجه إيران معضلة في علاقتها مع "بدائل الأسد"، نتيجة الدعم القوي الذي تقدمه للنظام السوري، والذي أدى إلى حدوث توتر شديد في علاقاتها مع قوى المعارضة السورية، التي سوف تكون رقماً مهمّاً في المشهد السياسي السوري، خلال مرحلة ما بعد الرئيس الأسد.

وقد ناقشت هذه الدراسة عدة احتمالات، من المتوقع حدوثها بعد سقوط نظام الأسد، والمرتبطة بدوائر النفوذ الخاصة بإيران في المنطقة العربية، خلال المرحلة الحالية، والتي تدعم سيناريو تراجع الدور الإيراني في المنطقة، وهي:

1. **فتور في العلاقة مع حماس**، حيث أدت الثورة السورية إلى حدوث فتور واضح في العلاقة بين إيران وحركة المقاومة الفلسطينية حماس؛ لاعتبارات عديدة، أهمها الموقف المؤيد الذي تبنته الحركة للاحتجاجات السورية؛ التي تعتبر جماعة الإخوان المسلمين رقماً مهمّاً فيها، والعلاقة المفتوحة بين حماس وبعض القوى الإقليمية المعادية لطموحات إيران الإقليمية، لا سيما قطر وتركيا.

2. **ارتباك في العراق**، حيث يمكن أن يضعف سقوط نظام الأسد حلفاء إيران في العراق، وخصوصاً رئيس الوزراء نوري المالكي، حيث يمثل الأسد ظهيراً إقليمياً مهماً للأخير؛ مكّن المالكي من تشكيل الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

3. **توتر مع تركيا**، حيث أصبح التوتر هو السمة الرئيسة للعلاقات بين إيران وتركيا، فقبل اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية؛ حرصت الدولتان على تأسيس علاقة شراكة قوية فيما بينهما، لكن التباين في التعامل مع الأزمة السورية تحديداً؛ أدى في النهاية إلى اتساع مساحة الخلافات، وانعدام الثقة بين الطرفين.

4. **حرب "باردة" في الخليج**، حيث سيؤدي السقوط المحتمل للنظام السوري، إلى تكريس النمط الصراعي في العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، بسبب اتساع مساحة الخلافات بين الطرفين، حول التعامل مع الاحتجاجات البحرينية، ثم تطورات الأزمة السورية.

5. **علاقات "مؤجلة" مع مصر**، حيث يمكن القول: إن الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، يمثل أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تأخير تحسن العلاقات بين مصر وإيران، بعد أن شهدت تطورات عديدة في أعقاب اندلاع ثورة 25 كانون الثاني / يناير 2011.

وقد خلُصَ المؤلف في نهاية دراسته إلى أن التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة؛ وما يحصل في سوريا بالتحديد؛ تشير إلى أن الدور الإيراني في طريقه إلى مزيد من الانكماش والتراجع، بسبب التداعيات القوية التي سينتجها انهيار النظام السوري، وحالة العزلة الإقليمية التي تواجهها إيران على خلفية تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع دول الجوار، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا.

2. الفصل الثاني

خلفيات الثورة السورية واندلاعها وجنوحها للعسكرة

1.2. توطئة

يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث، يعالج المبحث الأول البيئة التي احتضنت بذور الثورة الشعبية، والعوامل التي أدت إلى تفاعل تلك البذور مع الأرض السورية؛ لتفصح عن براعم احتجاجات عفوية متفرقة، حتى نمت واستوت على سوقها، لتغيظ النظام الذي تسلط عليها بشمسه الملتهبة – إن جاز التعبير– ليحولها إلى ثورةٍ شعبيةٍ هي الأعنف بين الثورات العربية.

فما هي الدوافع والخلفيات التي أدت لخروج السوريين إلى شوارعهم، ليجوبوا مدنهم وقراهم وأريافهم، وهم يهتفون في وجه من حكمهم لعقود طويلة، قائلين له بملء حناجرهم؛ التي ما تعودت على قول مثل هذه العبارات ردحاً من الزمن، نريد حريتنا وكرامتنا التي صودرت من آبائنا وأجدادنا، نريدها الآن؛ وسندفع ثمنها دماءنا وأرواحنا وما نملك، هذا ما سنحاول الإجابة عليه هذا الفصل، من خلال المبحث الأول الذي سيتطرق لخلفيات المشهد السوري، وطبيعة الأوضاع داخل سوريا قبيل موجة الاحتجاجات.

وسيتم من خلال المبحث الثاني الوقوف على التوقيت الفعلي لانطلاق الثورة السورية، وتحققها واقعاً بكل معاني الثورة عملاً على الأرض، وانتشارها في أغلب المدن السورية وأكبرها وأهمها، وكيف واجه النظام السوري ثورة شعبه التي استهدفته بشكل مباشر، واستخدامه للقوة المفرطة والقتل، خاصةً في ظل مراسم التشييع التي رافقت معظم أيام الثورة، وعمله جاهداً على تغيير الطبيعة السلمية للثورة، بتحويلها إلى ما يمكن أن يتعامل معه، وإلى ما يعتقد النظام موقناً أنه يستطيع التغلب عليه وتحطيمه.

كما سيتم من خلال المبحث الثالث؛ التطرق لدوافع جنوح الثورة السورية نحو العسكرة، والعوامل الأخرى التي نحت بالثورة هذا المنحى، وانعكاس ذلك ليس على مستقبل السوريين وثورتهم فحسب، بل على مستقبل المنطقة برمتها.

2.2. المبحث الأول: خلفيات الثورة السورية

1.2.2. توطئة

كغيره من الشعوب العربية التي رزحت عقوداً من الزمن خلف التغييب والتهميش، هب الشعب السوري ينشد حريةً وكرامةً تاق له أن يعيش في كنفها، ولم تتفرد ثورة السوريين بمسبباتها نحو هذا الهدف، إذ سبقها – كغيرها من الثورات العربية – حالةً أنهت كل شكل من أشكال الاجتماع السياسي، بمعنى إقصاء المجتمع السياسي السوري عن المجال السياسي العام، وفرضت نظاماً اقتصادياً زاد من شدة الإقصاء والتمايز الاجتماعي الاقتصادي، وقسّم المجتمعات العربية إلى مجتمعات طبقية، استأثرت البرجوازية بثروات الدولة وبالمدن الرئيسة حيث النفوذ السياسي، واستأثرت الطبقات المتوسطة والفقيرة عنوةً بالفُتَاتِ وبالأرياف وأطراف المدن.

وعلى الرغم من تردي الأحوال في البلاد، إلاّ أن الدولة السورية شهدت وجهين للإصلاح في العقد الماضي، أي منذ أن ورث الرئيس السوري الشاب بشار الأسد موقعه عن أبيه عام 2000، أحدهما سياسي جرى التراجع عنه بسرعة، والآخر اقتصادي انفتاحي ما زال في بدايته، لكن ما يظهر على أرض الميدان من الإصلاح بوجهيه؛ هو تضاعف هامش حرية رأس المال المعتمد على الولاء المباشر، والعلاقة الشخصية مع رجالات النظام. (المركز العربي،2011: 16)

ومن خلال رصد إرهاصات الثورة السورية، يمكن حصر بواعثها بجانب مسببات كثيرة، في جانبين أساسيين، مثّلا المصدر الرئيس لانطلاقها فعلاً على الأرض، وهما:

2.2.2. أولاً: الأوضاع السياسية والأمنية

عملت الأوضاع السياسية والأمنية المتردية منذ مطلع العهد البعثي عام 1963 في سوريا، على احتكار الحياة السياسية، وعدم تقبل وجود أحزاب أخرى، لم يعنِ ذلك على الدوام استئصال الأحزاب الأخرى، لكنه لم يمكنها في أي وقت من العمل في المجال العام بحرية (مركز الجزيرة2011،[5]) مما رسخ حالة من الاستفراد بالسلطة والثروة والمرجعية السياسية، "ليدخل المجتمع السياسي السوري في عملية ضمور وفوضى، حتى أصبح كل شيء في شيء، بمعنى اختزال العمل

السياسي في الحزب الحاكم، وكانت هناك حالة من الانفصال بين "أهل الدولة" والمجتمع السوري المتسم بالتعدد الإثني والديني.

لكن التجربة الإصلاحية الأولى – العارضة – التي أشرنا إليها أعلاه، والمتعلقة بالوضع السياسي، بدأت منذ خطاب القسم للرئيس بشار الأسد في 17 تموز/يوليو 2000، ووعوده بالإصلاح الذي انبثق عنه بروز حراك نخبوي على الساحة السورية، قادته المنتديات وبعض الشخصيات السياسية المعارضة وبمشاركة مختلف الأطياف، واصطلح على هذه المرحلة "ربيع دمشق"، لكن معطيات خارجية تجلت في احتلال العراق عام 2003، واغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام 2005، تسببت في توقف عملية الإصلاح بعد فترة من بدايتها، وبدأ ربيع دمشق ينحسر تدريجياً، وعاد الاستقواء الأمني باعتباره آلية رئيسة لعمل النظام.(المركز العربي،2011: 16)

وفي السياق ذاته، افتقرت سوريا وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية؛ إلى أي تراث احتجاجي سلمي علني، نتيجة التغوّل الأمني وحظر النشاط السياسي، وظلت المعارضة السورية بكافة أشكالها طيلة هذه العقود، تحت سطوة الحلول الأمنية والملاحقات والنفي، أما الأحزاب التي لم تُسلِّم بهذا الواقع، فقد أُفضِيَ بها إلى السجون، الشكل الآخر للموت السياسي في البلاد. (مركز الجزيرة[5]، 2011)

وقبل بدء الاحتجاجات السورية، وخلال الأشهر الأولى من اندلاع الانتفاضات الشعبية العربية، تصرف النظام السوري وكأنه بمنأى عن التغيرات التي تهب على العالم العربي، فلقد بقي صامتاً أثناء الثورتين التونسية والمصرية، لكن الرئيس السوري بارك عمليتا التغيير بعد نجاحهما، جاء ذلك في حديث أدلى به إلى صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في 31 كانون ثاني/ يناير 2011، ودعا خلاله الحكام العرب إلى الاستفادة من درسي بن علي ومبارك، بتلبية طموحات شعوبهم الاقتصادية والسياسية، معتبراً أن قرب النظام المصري السابق من (إسرائيل) سبب مباشر لاندلاع الثورة في القاهرة – حتى وإن لم يكن واقع الحال كذلك – فإن الرئيس بشار حاول من خلال التركيز على هذه العلاقة، لفت أنظار الشارع السوري إلى موقع النظام السوري من قضية العلاقة مع (إسرائيل) واستثمار هذا الأمر لصالحه، وثنيه في نفس الوقت عن الالتفات إلى أسباب خارج هذه العلاقة، كما اعتبر الرئيس السوري في نفس المقابلة "أن الوضع في سوريا مستقراً لأن الرئيس قريب

من معتقدات شعبه الذي يحبه؛ ولأن سوريا بدأت ولا تزال في مسيرة الإصلاحات السياسية، عبر العمل على إجراء انتخابات بلدية قريبة، ومنح المنظمات غير الحكومية المزيد من الحريات، وسن قانون جديد للإعلام"، ورفض الأسد في تلك المقابلة تبني إصلاحات سريعة وجذرية لأن سوريا – في نظره – في حاجة إلى بناء "المؤسسات"، وتحسين التعليم قبل انفتاح النظام السياسي، وأن المطالب بالإصلاحات السريعة قد يكون لها ردة فعل سلبية، في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها". وفي هذا خطاب مضمر لجهات خارجية وللغرب بالتحديد، بعدم الضغط على النظام ودفعه إلى إجراء إصلاحات حقيقية في نظامه السياسي، وتفعيل الديمقراطية بشكل يضمن للمجتمع السوري أن يقول كلمته في الشأن السياسي السوري.

وعلى الرغم من بروز إرهاصات تشي بانتقال عدوى الثورات العربية داخل الأرض السورية؛ إلاّ أن النظام السوري الرسمي تجاهل هذه الإرهاصات، وزاد من تواجد العناصر الأمنية داخل المدن السورية، وفرّق عدداً من التجمعات بالقوة، وفي ذلك دلالة واضحة على عدم توفر نية للنظام السوري بإجراء إصلاحات، تقي الدولة السورية من العدوى الثورية، وإمعاناً في حالة التجاهل التي صبغت موقف النظام من العديد من المؤشرات التي كانت تفيد بتداعي الساحة السورية مع شقيقاتها العربيات، فقد صرح الرئيس الأسد في الفاتح من شباط/ فبراير بأنه "لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا لأنها دولة مستقرة، تقدم للشعب ما يُطالب به، ولا يسودها أي سخط على النظام الحاكم".(ويكيبديا الموسوعة الحرة).

3.2.2. ثانياً: الأوضاع الاقتصادية

أما التجربة الإصلاحية الثانية التي شهدتها سوريا في العقد الأخير، فقد هدفت إلى توسيع مجال الحرية الاقتصادية لخدمة فئة محدودة، حيث سمح النظام الاقتصادي الجديد بالتحول نحو اقتصاد السوق، ورفعت الدولة يدها عن إدارة العملية الإنتاجية، كما بدأت في رفع الدعم تدريجياً عن السلع الأساسية، وإحداث تغييرات في القوانين لجذب الأموال والاستثمارات من الخارج.

وقد اصطلح على التحول الاقتصادي الجديد مصطلح (اللبرلة)، حيث تَكَوّن من داخل النظام الحاكم، وتشكّل وفق تكتّل لمصالح معقّدة ومتشابكة، عمل على توجيه الاقتصاد باتجاه ليبرالي، يجمع بين اللّبرلة الاقتصادية والاستبداد السياسي.

وقد ساهم التحول الاقتصادي المذكور في عملية إفقار واسعة طالت الطبقة المتوسطة، وتراجع حجم الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة، وتمت عمليات السيطرة على الأراضي والمال العام، ودخلت البلاد في موجة فساد؛ ارتبطت بشخوص من النظام وشركائهم من أصحاب رؤوس الأموال، أمثال رامي مخلوف، ومحمد حمشو، وما يقارب من مائة رجل أعمال.

هذه الصورة للتحولات الاقتصادية تضع انتفاضة التغيير في سوريا في إطارها الأشمل؛ كنزوع نحو التغيير ضد القهر السياسي، وضد الإفساد في صلب التكوين الاقتصادي. (المركز العربي،2011: 19)

ومنذ أن انطلقت ثورة تونس، بدأت الشعوب العربية تشعر بوحدتها، بالاتفاق حول مطلبي الديمقراطية والحرية، وهذا دليل على أن التجزئة بين المكونات العربية؛ هي من صنع الاستبداد الذي مكن للأنظمة المستبدة، وكان البعض يعتقد أن العوامل الاقتصادية في هذه الثورات ليست سوى صدفة، بينما كانت في الحقيقة؛ عود الكبريت الذي أشعل النار في كومة القش، بعد أن يئس الناس من اخضرار تلك العيدان اليابسة، وأنه لابد من إصلاح سياسي جذري.

فلقد انتهج النظام السوري سياسات اقتصادية نيوليبرالية، زادت من شدة الإقصاء، ومن شدة التمايز الاجتماعي الاقتصادي؛ لتصبح الاستثمارات الوحيدة، هي الاستثمار في أجهزة الأمن، التي أنتجت ممارسات رقابية على أفراد المجتمع (المركز العربي[2]، 2011: 5)، مما ضيق هامش الحريات، وبالتالي تهميش كافة الرؤى والتوجهات التي تخالف النظام القائم في سوريا.

3.2. المبحث الثاني: اندلاع الثورة السورية

1.3.2. توطئة

بدأ نزول الناس إلى الشوارع والميادين السورية حراكاً شعبياً محدوداً ومتفرقاً، بين مدينةٍ وبلدةٍ وأخرى، لكنه ما لبث أن تحول إلى حراك جماهيري أكثر تنظيماً، من خلال ما يُعرف بالتنسيقيات المحلية؛ التي بدت أكثر استقراراً وقدرة على تجديد نفسها، كلما تعرض بعض عناصرها للاعتقال، لكن ما يُعاب على هذه التنسيقيات المحلية، أنه لا يجمعها إطار واحد، ثم ما لبث أن تحول هذا الحراك إلى مظاهرات شعبية حاشدة تضم مئات الألوف في بعض الحالات، وعشرات الألوف في معظمها، وقد ساهمت مواقع الإنترنت السورية مساهمة رئيسة في تحديد جدول الفعاليات وشعاراتها، وكما في أغلب الدول العربية التي تشهد حراكاً ثورياً جماهيرياً؛ يعود هذا التطور الكبير في مسار الثورة الشعبية السورية إلى تباطؤ النظام في الاستجابة لمطالب الشعب، وإلى العنف البالغ الذي وظّفه لإخماد الحراك الشعبي، وإلى مزاج تغييري عام يجتاح المجال العربي، وما بدأ دعوة للإصلاح ومطالب محلية وفئوية، تحول إلى دعوة صريحة إلى إسقاط نظام الحكم، والتغيير الجذري. (مركز الجزيرة[2]، 2011)

2.3.2. بداية الاحتجاجات الشعبية وتصاعدها

في ظل تزايد وتيرة الأحداث التي ظلت آخذة بالتصاعد يوماً بعد يوم، وعلى غير المتوقع؛ اشتعلت مظاهرة بشكل عفوي يوم الخميس 17 شباط/ فبراير 2011، بدأ الأمر عندما أنهال رجال شرطة بالضرب على ابن لأحد ملاك المحلات في منطقة الحريقة في دمشق؛ مما أثار سخط الناس في السوق؛ فبدؤوا بالاحتشاد وبترديد عبارات مثل "الشعب السوري ما بينذل"، إلاّ أن النظام السوري أصر على تفريق هذه المظاهرة بالقوة. (ويكيبديا الموسوعة الحرة).

وعلى الرغم من موجة الإذلال التي تعمّد النظام استخدامها لقمع المحتجين؛ إلاّ إنه كان واضحاً أن الثورة السورية مثل شقيقاتها العربيات، حافظت على سلميتها، وكانت "ذات بعدين: مطلبي معيشي، وسياسي متصل بالحريات العامة والكرامة الإنسانية، وعبرت عن نفسها في البداية عبر تجمعات عفوية تخرج في أعقاب صلاة الجمعة من كل أسبوع" (قبلان،2013: 2)، وفي هذا

الوقت المبكر من عمر الثورة وبدء الاحتجاجات؛ تردد النظام بين سياسات الحوار الشكلي وبين سياسات الحسم الأمني، (حتى انتهى به الأمر فيما بعد إلى تبني الإستراتيجية الأمنية المتشددة)، (بشارة،2011)، وقد قابل إصرار النظام على استخدام العنف وبوتيرة تصاعدية؛ إصرار الحركة الاحتجاجية على انتهاج السلمية في سعيها لتحقيق أهدافها، لكن الأمور بدأت تأخذ منحى مختلفاً مع تنامي استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، وفشل جهد جامعة الدول العربية في إيجاد حل سلمي للأزمة، وإخفاق التحركات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لإقناع النظام بتغيير سياساته والتوجه نحو انتقال سياسي سلس للسلطة. (قبلان، 2013: 2)

لقد كان من الواضح في هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورة السورية؛ أن النظام السوري يسعى إلى وأد الاحتجاج في المهد، وبأي ثمن، لكي يتجنب أي تراجع أمام المظاهرات نحو الإصلاح الاضطراري، مما يشجع الناس على الاستمرار في الثورة.

أما الحدث الذي وقع بمدينة درعا يوم السادس من آذار/ مارس2011، فقد مثل منعطفاً خطيراً في منحنى تصاعد وتيرة الاحتقان، وأثبت للشارع السوري أن النظام لم يبرح مربع التعامل بإذلال مع المحتجين، وأنه لم يسمع بعد هتافات الشارع الذي ردد قبل أيام أن "الشعب السوري ما بينذل"، في هذا اليوم؛ أقدمت القوى الأمنية السورية على اعتقال وتعذيب خمسة عشر صبياً لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشر، بعد أن قاموا بكتابة شعارات مشابهة لتلك التي رفعتها الثورة المصرية بعد 25 كانون ثاني/ يناير 2011، مثل "الشعب يريد إسقاط النظام"، وجاءت الاحتجاجات كرد فعل على التعامل المهين الذي تعامل به رئيس فرع الأمن السياسي في درعا عاطف نجيب، والمحافظ فيصل كلثوم؛ مع وفد العشائر والأعيان؛ الذي حاول التوسط لإطلاق سراح الصبية، أمام هذا الواقع؛ اكتسبت قضية اعتقال الصبية وتعذيبهم قيمة رمزية وعينية؛ كونها شكلت حالة من الظلم والإصرار على الإهانة، عندما اتبعت السلطات الأمنية والمحلية الإذلال مع مجتمع لا تزال البُنَى التقليدية القديمة تلعب فيه دوراً مهما. (المركز العربي[1]، 2011: 3)

3.3.2. البداية الفعلية لاندلاع الثورة السورية

يمكننا تأريخ البداية الفعلية لاندلاع الثورة السورية في يوم الجمعة 18 آذار/ مارس 2011، وهو اليوم الذي تدافع فيه الشعب السوري إلى الشوارع، كردة فعل على حادثة اعتقال

الصبية وتعذيبهم وطرد أعيان المدينة؛ فقد انطلقت مظاهرات حاشدة في درعا جنوب سوريا احتجاجاً على الاعتقالات والقمع والفساد، وتنديداً ببعض رجال الدولة، من بينهم رامي مخلوف، وعاطف نجيب الذي أهان أعيان المدينة، ورفض مطالب أهل درعا بإطلاق سراح أبنائهم، وقد قابل الأمن هذه المُظاهرات بإطلاق الرصاص الحي؛ مما أدى إلى سقوط 4 قتلى وعدد من الجرحى"، وتحت الضغط المُتزايد، وبعد 3 أيام من الحادثة، اضطر الرئيس السوري بشار الأسد في آخر الأمر إلى "إقالة مُحافظ درعا، كما أطلقت السلطات السورية سراح 15 سجيناً، كانوا قد اعتقلوا في مُظاهرات "جمعة الغضب" كمُحاولة أخرى لتخفيف السخط الشعبي عليها.

لم تكن إجراءات النظام هذه تحولاً في قناعته في التعامل مع المحتجين؛ بل هي ردة فعل لحظية لم تكن كافيةً لتبريد جبهة الثورة، بدليل أن قوات الأمن السورية "اقتحمت المسجد العمري فجر يوم الأربعاء 23 آذار/ مارس2011 في الساعة الواحدة والنصف صباحاً تحديداً، أي بعد أيام قليلة على حادثة الصبية، وأطلقت النار على المُعتصمين داخله، مما أدى إلى سقوط 6 قتلى على الأقل في صفوفهم، وقد سميت هذه الحادثة بـ (الأربعاء الدامي).

وفي يوم الخميس وأثناء تشييع قتلى الأربعاء الدامي، قام النظام بقتل ما يزيد عن 15 قتيلاً، لتتلو هذه الأحداث ما سُمِّي (بجمعة العزة) 25 آذار/مارس 2011، التي قتلت قوات أمن النظام فيها 20 قتيلاً بالرصاص الحي في بلدة الصّنَمَيْن، عندما حاول المحتجون فيها الالتحاق بالمحتجين في محافظتي درعا ودمشق. (ويكيبديا الموسوعة الحرة)

لقد أدى الاستخدام المفرط للقوة، والقتل المتزايد في مراسم التشييع؛ التي رافقت معظم أيام الثورة منذ انطلاقتها، إلى رفع وتيرة الأحداث وتوسيع رقعتها، وفي مواجهة تردي الأوضاع الأمنية؛ حاول النظام تهدئة الأوضاع في البلاد.

ففي في يوم الأربعاء 30 آذار/ مارس 2011، ألقى الرئيس السوري بشار الأسد – للمرة الأولى منذ بدء الاحتجاجات – خطاباً مُحاولاً تهدئة الأوضاع في البلاد، لكن ما إن انتهى الخطاب؛ حتى خرجت مظاهرات ضخمة، شارك بها المئات في مدينة اللاذقية؛ تُعبر عن غضب المُواطنين منه، لعدم تقديمه للإصلاحات الكافية، إلاّ أن سيارة يَركبها مُسلحون تَوجهت نحوهم، وأخذت تُطلق النار بشكل عشوائي مُفرقةً المُتظاهرين، ووَردت أنباء عن سقوط 25 قتيلاً، الأمر الذي بات من

المؤكد؛ أن محاولات النظام في استخدام لغة الخطاب؛ ما هي إلاّ مناورة لالتفاف النظام على المحتجين عقب كل جريمة يقترفها بحق شعبه، حيث توالى ارتكاب الجرائم من قبل النظام تترا، خاصة في يوم الجمعة من كل أسبوع، التي كانت سمة بارزة لاندلاع المظاهرات الواسعة في كافة أنحاء سوريا.

وفي هذا الصدد يمكن حصر الكثير من الأسماء التي كان يطلقها الثوار السوريون على المظاهرات التي كانوا يقومون بها يوم الجمعة من كل أسبوع، " كجمعة العزة في 25 آذار/ مارس، وجمعة الشهداء في الأول من إبريل/ نيسان، وجمعة الصمود في 8 نيسان/ أبريل، والجمعة العظيمة في 22– 29 نيسان/ أبريل، وجمعة (آزادي) أي الحرية في 20 أيار/ مايو، وجمعة ارحل في الأول من تموز/ يوليو، وكلها في عام2011.

غير أن يوم الجمعة 22 نيسان/ أبريل 2011 شهد مظاهرات هي الأكبر في سوريا، في كل من دمشق وريفها، وحمص، وحماة، واللاذقية، ودرعا، وبانياس، والقامشلي، ودير الزور وإدلب، وقد كان هذا اليوم هو الأكثر عنفاً ودموية في الاحتجاجات في جميع المدن السورية الثائرة، ونظراً لمنع السلطات لوسائل الإعلام الأجنبية من الدخول إلى سوريا؛ فقد صعب التأكد من عدد القتلى، لكن التقديرات أشارت إلى أنه ما بين 80– 120 قتيلاً، وغيرها الكثير من أيام الجمعة من كل شهر، حتى أصبحت أيام الجُمَعْ مدخلاً لبعض الذين حاولوا صبغ الثورة السورية بصبغة الطائفية، من أجل الحد من قدرتها على اجتذاب منحدرين من بيئات دينية وثقافية متنوعة، متناغمين مع ما حاول النظام صبغ الثورة به بُغَيد انطلاقها، لكن إدراك المحتجين للحساسية الوطنية للثورة، وإصرارهم على سلميتها وتوجهاتها المدنية والوطنية، وشعاراتها المناهضة للطائفية، والمؤكدة لوحدة الشعب السوري، كانت تخاطب روح التمرد والإقدام عند كافة السوريين، في سياق وطني تحرري، ضد نظام استبدادي لا مبدأ له، وليس له ما ينافس فيه في هذا الشأن.

4.3.2. رد فعل النظام وتعقيد الأزمة السورية

لم يتهيأ النظام السوري لا سياسياً ولا أمنياً لمواجهة ثورة شعبية تسعى للإطاحة به، فالأخطار المُتَصَوّرة التي تشكلت لمواجهتها الأجهزة الأمنية السورية، وتمرست على مواجهتها، هي إما جماعات سياسية معارضة، أو مجموعات تسميها إرهابية صغيرة العدد، تقوم بعمليات متناثرة،

كاغتيال شخص، أو وضع متفجرة في مكان ما، ويقع خارج المتخيل السياسي والأمني لهذه الأجهزة، ولقيادة النظام ذاته، تفجر ثورة شعبية واسعة القاعدة، يشارك فيها مئات الألوف وأكثر، في عشرات أو مئات المواقع في البلد، غير أن "الحذر يؤتى من مَكْمَنِه" حسب قول المثل العربي، والثورة الشعبية هي بالضبط ما وقع في سوريا، بدءاً من منتصف آذار/ مارس من العام2011. (مركز الجزيرة[8]، 2012)

لذلك تصرّف النظام السوري منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية وكأنه يتمتع بحصانة من الملاحقة، وقد أطلق حملته القمعية الواسعة، معتقداً أن دوره وعلاقاته – من جهة – وموقع سوريا بالغ الحساسية من جهة أخرى، تضعه بمنأى عن المساءلة. (مركز الجزيرة[4]، 2011)

وحيال وضع لم يكن ضمن مخططاته الذهنية، زَجّ النظام بوحدات الجيش السوري في المواجهة، وأقحم ميلشيات مدنية وهي "الشبيحة"، وأعطاها جميعاً أوامر تنُصّ على وجوب إنهاء الأنشطة الاحتجاجية السلمية "بأي طريقة"، حسب تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش في الشهر الأخير من عام 2011، منسوب إلى مسئول سوري كبير، يُعتقد أنه الرئيس بشار الأسد شخصياً. (مركز الجزيرة[8]، 2012)

ولكن المشكلة أن استمرار الحركة الشعبية، وتصاعد معدلات القتل، والتعاطف المتسع مع الشعب السوري، عربياً وإسلامياً ودولياً، وعجز النظام عن إدارة الأزمة، داخل البلاد وخارجها؛ جعله في عزلة غير مسبوقة. (مركز الجزيرة[4]، 2011)

وفي مقابل تزايد أعمال الاحتجاجات؛ عمل النظام السوري على وقفها بطرق شتى، من بينها حصر الانتفاضة في فئة معينة بمناطق معينة، لينزع عنها مشروعيتها الوطنية، ويحشرها في صفة طائفية، فيمنع التعاطف الداخلي والخارجي عنها، وظهرت إستراتيجية النظام في تحركين: الأول، الأوصاف التي أطلقها على المحتجين بأنهم سلفيون وإرهابيون، حيث إنه ومنذ بداية الانتفاضة السورية، ووسائل إعلام النظام تروج لوجود جماعات إرهابية مسلحة تنشط في أنحاء البلاد، ولكن تلك الادعاءات في الواقع، استهدفت تسويغ عمليات القتل والقمع الدموية؛ التي استخدمها النظام ضد جموع المواطنين المحتجين، (مركز الجزيرة[7]، 2011) والثاني، اللقاءات التي عقدها مع زعماء مثل الأكراد، فمارس الإبعاد والتقريب بمعايير ليست وطنية، لكن المشاركة الكردية

في أعمال الاحتجاج، أسهمت بدورها في إبطال مناورة النظام لإظهار الانتفاضة على أنها خاصة بالعرب السنيين، على أن الانتفاضة تواصلت واتسعت إلى باقي مكونات المجتمع السوري، وإن تفاوتت المشاركة من فئة إلى أخرى، لكن النظام لا يزال يأمل في أن يفرق بينها في استعمال العنف، حيث أنه يتفاداه كما في المناطق الكردية أو مع طوائف أخرى، ويولج فيه إلى حد "الفظائع" في مناطق أخرى.

إن العنف الشديد، والقسوة التي واجه بها النظام جموع المحتجين، واقتران ذلك بكراهية وعداوة شديدتين لعموم المشاركين في الاحتجاجات، والاستمرار في نهج القضاء على الاحتجاجات "بأي طريقة"؛ قاد إلى شيئين: أولهما، انشقاقات متتالية في الجيش بأعداد صغيرة في كل مرة، لكن عددها الإجمالي خلال حوالي 14 شهراً، كبيراً، والثاني، تجذّر الاعتراض على النظام شعبياً، وتصلبه نفسياً، وانضمام مدنيين في العديد من مناطق البلد إلى العسكريين المنشقين، ومشاركتهم في رفع السلاح في وجه قوات النظام. (مركز الجزيرة[8]، 2012)

وتزامناً مع عمليات القتل واستخدام العنف ضد المحتجين؛ أطلق النظام دعوات للحوار مع المحتجين، في سعيه لخلط أوراق المشهد السوري، وظناً منه أنه يحقق من خلال هذه الدعوة أربعة أهداف على الأقل، أولاً؛ التغطيةَ على قمع الاحتجاجات السلمية، والإيحاء أنها تعترف بمطالب المحتجين، وأنها تتعامل معهم سياسياً وسلمياً، أما العمليات العسكرية فلمواجهة من تسميهم بالمسلحين أو "الإرهابيين"، وتستفيد ثانياً بتخفيف الضغوط الدولية المتصاعدة، وثالثاً، العمل على شق صفوف المعارضة، باستقطاب قطاعات تعودت القبول بالأوضاع القائمة، ومن ثم تستطيع السلطات وصف المتشككين في الحوار والمعترضين عليه بالمتطرفين، وتحدث تصدعات داخل الحركة الاحتجاجية، ثم تعلن أمام الداخل والخارج بأن ليس لها شريكاً تحاوره على مخرج من الأزمة الراهنة، ورابعاً، قد تجعل الدعوة إلى الحوار من الممكن أن تُكسِبَ السلطات بعض المترددين، ممن يريدون شيئاً إيجابياً، ولو شكلياً، كي ينحازوا إلى صف النظام.

لكن في محصلة الأمر، فإن دعوة السلطات إلى الحوار في ظل استمرار القمع، تجعلها أشبه بالمناورة في أعين المعارضة والمحتجين، وتنزع عن النظام الحد الأدنى من الصِدقية، وبالتالي لن تحقق السلطات أياً من الأهداف التي تنشدها، والمتمثلة في وقف الاحتجاجات بكلفة أقل، وشق صف المعارضة، وكسب التعاطف الدولي. (مركز الجزيرة[1]، 2011)

وإجمالاً؛ يمكننا أن نُجمِل موقف النظام من ثورة شعبه بالقول، إن في خلفية سياسة النظام الظاهرة؛ هناك سياسة ضمنية – إن جاز التعبير – تجمع بين إثارة انقسامات المجتمع السوري، وتأليب السوريين مختلفي الجذور الأهلية ضد بعضهم، وبين تحويل الأزمة السورية إلى مسألة داخلية مزمنة، ومنبع نزاع إقليمي معقد ومتعدد الجبهات، يتعذر تقدير مضاعفاته وتحمّل أَكْلافُه على أيٍ كان، الهدف من الوجه المحلي للسياسة الضمنية؛ هو تضييق معسكر الخصوم كي يسهل التغلب عليهم، أما الهدف من وجهها الإقليمي، فهو توسيع معسكر المتضررين المحتملين، كي يتردد الجميع في مواجهته، لكنهما معاً موجهان نحو الفوز بالمعركة الكبرى، معركة من يحكم دمشق، وكيف تُحكم. (مركز الجزيرة[8]، 2012)

4.2. المبحث الثالث: عسكرة الثورة وتعميق الأزمة السورية

1.4.2. توطئة

اندلعت الثورة السورية في منتصف آذار/ مارس من عام 2011، ثورة سلمية بامتياز، وكانت تنشد التغيير بواسطة حراك سلمي عام وشعبي، سلمي ليس رأفة بأهل السلطة القائمة، وإنما لأنّ ذلك هو ما يسمح بالتبلور التدريجي والمتعاظم للبديل، وبالانتصار على منطق الحرب الأهلية الذي بات أهل النظام القائم يغرفون منه، (تركماني، 2011)، ويصدرون هذا المنطق داخل سوريا وخارجها.

فمنذ بداية الثورة، كان النظام يستبطن في معالجته الأمنية لأزمته المتفاقمة، تلك المواجهات العنيفة مع الإخوان المسلمين في الثمانينيات من القرن الماضي، للخروج من أزمته الراهنة، لكن ما كان ينقصه للبدء بالتنفيذ، هو وجود طرف مسلح بملامح أصولية دينية، وهو عنصر أساسي وحاسم لضمان نجاح السيناريو الدموي في تلك المعالجة، وأمام ذلك لم يجد النظام – في البداية – بُدّاً من اختراع ذلك الطرف – إعلامياً وأمنياً – والتعامل مع حالة وجوده المختَرَعة المزعومة كأمر واقع وحقيقي. (السمان، 2012)

2.4.2. بداية عسكرة الثورة

منذ انطلاق الثورة السورية؛ كان سعي النظام السوري حثيثاً للوصول بها نحو مربع العسكرة، هذا السعي؛ كان في ظل انقسام ظاهر بين مكونات الثوار، ففي حين تتجه بعض القوى وعلى رأسها هيئة التنسيق الوطنية؛ إلى المطالبة بـ"سلمية الثورة" إلى النهاية، ويصرون على أن إسقاط النظام الحاكم في سوريا ينبغي أن يتم بوسائل سلمية؛ بدأت في سوريا أصوات تطالب علانية بالتسلح العام، وإعلان الجهاد ضد النظام السوري، ترافق ذلك مع نقاش حاد لدى أوساط المعارضة والشارع السوري المؤيد للاحتجاجات، حول مشروعية الجيش الحر في القيام بعمليات استباقية ضد قوات النظام، وتطويع المدنيين في صفوفه بوصفها دعوات صريحة لـ"عسكرة الثورة"، وهو ما ينتقده البعض، الذي يطالب بالسلمية المطلقة للاحتجاجات إلى نهايتها. (مستو، 2012)

أما رؤية المعارضين لعسكرة الثورة، فتتلخص في أن اللجوء إلى عسكرتها ربما يحمل بعض السلبيات، خصوصاً أن الرأي العام العالمي لا يزال متضامناً مع الثورة السورية السلمية، ولا يلتفت إلى أكاذيب النظام، ولم تنطلِ عليه اللعبة، بأن المتظاهرين يحلمون السلاح ويقتلون رجال الأمن، ويقطعون الطرقات، كما أن بعض المعارضين لطرح عسكرة الثورة يخشون بقاء السلاح في أيدي المدنيين بعد سقوط النظام؛ مما سيؤدي إلى فوضى عارمة، كما حصل في ليبيا بعد سقوط النظام الليبي. (الخطيب، 2012)

وفي المقابل لم يعد يرى المطالبون بالتسلح حرجاً في إعلان تأييدهم الواضح لضرورة جنوح الثورة نحو حمل السلاح لحماية الشعب السوري من بطش النظام وطغيانه، وتجاوزه حد الفظائع ضد شعبه، عبَّر عن هذا الموقف "المعارض البارز كمال لبواني، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني، الذي اعتبر أن مدينته الزبداني أجبرت النظام على التراجع، والتفاوض مع الثوار بسبب دفاع معظم الشباب، بمن فيهم النساء، عنها بقوة السلاح". (مستو، 2012)

لقد مثّل انفصال الجنود والضباط؛ البداية الفعلية لتحول الانتفاضة السورية نحو العسكرة، واستخدام السلاح بشكل فعلي ضد قوات أمن النظام والشبيحة، وهي بداية مرحلة الانشقاقات العسكرية للضباط والجنود (مستو، 2012) من الرتب الصغيرة والمتوسطة، كان أبرزهم عبد الرازق طلاس، والمقدم حسين الهرموش. (قبلان،2013: 3) حيث رفض هؤلاء المنشقون إطلاق النار على المتظاهرين، وقد اقتصر دورهم في البداية على حماية المتظاهرين السلميين والأحياء السكنية، رداً على اقتحام القوات العسكرية والأمنية لها، وشن عمليات مداهمة واعتقالات فيها، قبل أن ينضم إليهم العشرات من المدنيين الذين انضموا للجيش الحر، وهؤلاء هم أنفسهم الذين قادوا المظاهرات السلمية وحملوا الورود للجيش" في الأشهر الأولى من الاحتجاجات. (مستو، 2012)

ورغم كل ذلك، ظلت مظاهر الثورة المسلحة دفاعيّة وبدائيّة، تعكس الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمناطق التي ظهر السلاح فيها، ولم يتجذر الخيار العسكريّ في المشهد العامّ للثورة السوريّة إلا مع بداية عام 2012، وتحديداً بعد استخدام روسيا والصين الفيتو، ضد مشروع قرار تقدمت به الجامعة العربيّة إلى مجلس الأمن مطلع شهر شباط/ فبراير 2012، فقد اقتنعت القيادات المحليّة للاحتجاجات وفئات واسعة من الشعب السوريّ، بأنّ التظاهرات السلميّة لن تتمكن من إسقاط النظام، في ظل استمرار حملته القمعيّة العنيفة، واتّباعه إستراتيجيّة تحييد المدن، وعزل الثورة في

الأرياف، وإحكام قبضته على المدينتين الأكبر: حلب ودمشق، كما أيقنت بعض الشرائح والهيئات والقيادات المنخرطة في الثورة والمعارضة السوريّة، عدم جدوى التعويل على إمكانية تطبيق النموذج الليبيّ أو أحد مشتقاته (من تدخل عسكريّ أو إمدادات ضخمة بالعتاد، ..إلخ). فقد ساهمت مكانة سوريا الجيوسياسيّة والحسابات الإقليميّة والدوليّة المعقدة في استبعاد السيناريو الليبيّ، وإحجام القوى الدوليّة الغربيّة عن دعم الثورة، والاكتفاء بالدعم الإعلاميّ واللوجستيّ والإنسانيّ.

لذلك فقد تلقفت بعض أطراف المعارضة الداخلية لعبة العسكرة، وراهنت بدورها على أن الدخول في معركة مسلحة مع النظام هو السبيل لإسقاطه، حيث بدأت تتواتر في تلك الفترة أخبار انشقاقات العديد من الجنود والضباط من الجيش، مما خَيّل لهذه الأطراف وقتها؛ بأن هذا مؤشر على بداية تحول أطراف بنيوية من الجيش نحو الثورة، ما يعني – برأي تلك الأطراف – أن عسكرة الصراع بالاعتماد على تلك القوى المنشقة سيسرِّع في سقوط النظام، وسيقلب موازين منظومة السلطة الأضيق من داخلها، بحكم الهوية العسكرية والأمنية للعديد من مفاصل النظام، ووُجِدَ بين المعارضين السوريين من استطاع وقتها إقناع الغرب، بأنه يمكن قلب خطة عَسْكرة الثورة التي بدأها النظام ضده، بأن تقوم تركيا ودول الخليج والغرب بدعم الجنود والضباط المنشقين بالعتاد والسلاح، ومساعدتهم على تشكيل فصائل مقاتلة داخل سوريا من الشباب الثائر.

لم تكن القناعة بوجوب عسكرة الثورة مقتصرة على الداخل السوري فحسب؛ فقد لعب المؤيدون للثورة على المستوى العربي والإقليمي على وتر العسكرة بقوة، فاللبنانيون وبعض الخليجيين والأتراك، المؤيدون للثورة، عملوا على مد الثوار بالسلاح والعتاد، لا؛ بل والمقاتلين، في المقابل عمل المؤيدون للنظام أيضاً على مده بالسلاح والعتاد والمقاتلين، جاعلين من التسليح على الطرف المناهض للنظام حجة ومبرراً لهم لفعل ذلك. (عوض،2012: 9)

3.4.2. إجراءات النظام السوري وأهدافه من عسكرة الثورة

1.3.4.2. إجراءات النظام

في ظل إصرار المتظاهرين وحرصهم على إظهار السلمية في كل التحركات الشعبية التي اجتاحت شوارع المدن السورية، وهي تنشد حريتها وكرامتها؛ ارتعب النظام من طبيعة الحراك السوري

وشموليته، وعمقه الجغرافي والديموغرافي والسوسيولوجي، وأدرك أن استمرار الحراك السلمي الشعبي سيلفت أنظار العالم المناهض والمناصر له على حد سواء، وسيجعلهم يطالبونه بالرضوخ لمطالب تلك الثورة المدنية بامتياز، والخضوع لتأثيرها، أدرك النظام هذا الخطر، وقرر أن يعمل جاهداً على تغيير طبيعة الثورة، بتحويلها إلى ما يستطيع أن يتعامل معه، وإلى ما يعتقد النظام موقناً أنه يستطيع التغلب عليه وتحطيمه.

كانت هذه بداية عملية عسكرة الثورة، بهدف تحويلها إلى صراع مسلح مفتوح على كل النتائج والاحتمالات؛ انطلاقاً من رهان النظام على أنه بعسكرة الثورة؛ سيتمكن من تفريغها من خزانها الشعبي المدني (فهو يعلم أن الشعب السوري لم يخرج إلى الشوارع كي يقاتل بعضه البعض، بل كي يغير المنظومة السياسية سلمياً)، وسيتمكن أيضاً من توريط الجناح العسكري المقاتل (الجيش والقوات المسلحة) في المعركة؛ حارماً سوريا من ميزة الثورة التونسية والمصرية واليمنية ، ألا وهي بقاء الجيش على الحياد، ووقوفه على مسافة واحدة من طرفي المواجهة. (عوض، 2012: 9)

لقد توسّلَ النظامَ السوري العنفَ منذ الساعات الأولى لظهور الحركة الاحتجاجية، أملاً في إخمادها ومنعها من التوسع،(قبلان،2013: 2) ،"كما توسل النظام أية رصاصةٍ تطلق من الناس لكي يتهم الثورة بالإرهاب، بحسب تصريح "فاروق الشرع" نائب الرئيس بشار، في مقابلته الشهيرة مع صحيفة الأخبار اللبنانية المقربة من حزب الله (الجزيرة نت، 2013) كما حاول النظام دفع الثورة نحو العسكرة منذ البداية، كل ذلك من أجل تبرير استخدام العنف ضدها من جهة، وللتخويف من مآلاتها، وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى، عبر اتهامها بالإرهاب والعمالة للخارج ،(قبلان،2013: 2)، حيث اتخذ قراراً بمنع الاعتصامات في المدن، وكانت الوسيلة حصد المتظاهرين بالرصاص الحي، (بشارة،2011)، وجرى إطلاق يد الأجهزة الأمنية لقمع الثورة، لكن استمرارها وتوسعها دفعه إلى الاستعانة بالجيش،(قبلان،2013: 2)، مما جعل السلطة تنزلق فعلياً من مجال الحل السياسي الاستباقي؛ إلى الحل الأمني. (بشارة، 2011)

كما زج النظام بعصابات ما سُمِّي بـ"الشبيحة" لتملأ الشوارع، وتستفز المواطنين، وتنتهك أعراضهم، وبدأت أجهزة المخابرات في رمي الأسلحة الفردية الخفيفة على أبواب الجوامع؛ كي يتلقفها المصلون أثناء توجههم إلى الشارع للتظاهر بعد الصلاة، وبدأت أجهزة المخابرات تطلق سِرّياً سراح

العديد من المجرمين والإرهابيين، وتدعهم يعملون في الفضاء السوري (معظمهم خرج من السجون بموجب قوانين العفو التي أصدرها الأسد تباعاً). (عوض، 2012: 9)

وقد أدى الاستخدام المفرط للقوة من قبل النظام، إلى ظهور حالات تسلح ومقاومة غير منظمة، وبخاصة في المناطق الحدودية، مثل جسر الشغور في محافظة إدلب، وتلكلخ في حمص، (قبلان،2013: 2)، ولا يمكننا في هذا السياق، أن نستبعد أنّ بعض الأفراد الذين فقدوا أبناءهم، أو بعض المتعصبين من كل المكوّنات، قد استخدموا هنا وهناك، العنف بأشكاله المختلفة، بما في ذلك إطلاق النار على قوى الأمن، لكنّ هذه تبقى أحداثاً فردية عابرة وثانوية، أغلبها رد فعل على مبالغة الأمن في استخدام العنف، ولا يمكن أن تمس بالطبيعة السلمية للحراك الشعبي، الذي لم يكف عن ترداد شعارات السلمية، والوحدة الوطنية، ونبذ الفرقة الطائفية أو الإثنية. (تركماني، 2011)

استثمر النظام السوري تباين مكونات الثوار حول عسكرة ثورتهم، وبدأ بترداد خطاب لثنائية (الجيش الوطني/العصابات الإرهابية المسلحة)، (جيشنا الباسل/الجماعات المسلحة)...الخ، مع إشراك متعمّد للجمهور في تأكيد وتبنّي هذه الثنائية، من خلال استغاثات – مزعومة – يطلقها المواطنون أنفسهم على الهواء مباشرة، تطالب الجيش الوطني بإنقاذهم من (العصابات المسلحة)، وبموازاة الادعاء والتلفيق الإعلامي – الأمني بداية – حول وجود عصابات مسلحة تقوم بأعمال عنف ضد الدولة والمجتمع، كان النظام قد بدأ سعياً محموماً وممنهجاً ومنظماً، من أجل خلق هذا الوجود حقيقة وبالفعل، وعدم الاكتفاء بالادعاء والكذب والتلفيق الإعلامي والأمني، الذي لن يثبت طويلاً أمام الحقائق على الأرض، وكان يمكن لهذه الكذبة أن تحقق متطلبات تحرك عسكري – أمني سريع وأولي– لكنها لم تكن تفي بالغرض من أجل خطة إستراتيجية، تعمل باستمرار في مواجهة الثورة، وتكفل دائماً خلق مبررات التنكيل بالمتظاهرين، ولجم الحراك والسيطرة على المجال العام. (السمان، 2012)

ويمكن رصد أبرز العناصر التي قامت عليها خطة النظام من أجل استدراج الثورة إلى العسكرة وحمل السلاح، عوضاً عن الاستمرار في نهجها الأساسي القائم على السلمية والتعبيرات المدنية الخالصة من خلال الخطوات التالية:

أولاً: استخدام العنف والقسوة بمستويات عالية ضد المتظاهرين، وبأسلوب استفزازي يقوم على مزيج من التنكيل الفظيع بالأجساد، والإهانة البالغة لكرامة المواطنين، وإلحاق الأذى والإتلاف بالممتلكات، مع حملة منظمة عبر الصورة وأشرطة الفيديو المسرّبة، لنقل وقائع ذلك العنف إلى أكبر عدد من المواطنين، مما أسهم بشحن الرأي العام في سوريا بنزعة متصاعدة الحدة، تدعو إلى ضرورة حمل السلاح للدفاع عن النفس والعرض والممتلكات، أو للانتقام من الشبيحة ورجال الأمن.

ثانياً: عمل النظام أيضاً على تهيئة الفضاء المناسب لممارسة العنف من قبل جمهور الحراك السلمي، وذلك من خلال إثارة المسألة الطائفية، مع الترويج المكثف لفكرة التسلّح والعمل ميدانياً على توفير السلاح – ضمن حدود معينة – ليصبح عنصراً حاسماً في التعبير عن الموقف من – الآخر – الذي بلورته وحددته الآن استبطانات الوعي الطائفي المستثار.

ثالثاً: إن قدرة النظام على ضبط الحدود السورية – اللبنانية من الجانبين، مكنته من الإشراف على توريد السلاح بالشكل المطلوب نوعاً وكماً، وتبعاً لحاجات الخطة المتبعة للوصول إلى عسكرة الثورة، من دون تهديد حقيقي لقدرات النظام العسكرية، التي تكفل تحقيق السيطرة الكاملة والسهلة على ميادين المواجهات.

رابعاً: قدّمت ظاهرة الجنود المنشقين عن الجيش النظامي، فرصة ممتازة أيضاً للنظام، ليدفع بعسكرة الثورة قدماً، وعلى الرغم من أن ظاهرة الانشقاق هي ابنة المرحلة السلمية للثورة، وهي في جوهرها عمل سلميّ أخلاقي مناقض تماماً للعنف؛ إلا أنها – وللأسف – استُثمرت وأُعيد إدراجها في سياق مختلف تماماً، بهدف عسكرة الثورة، وخلق حالة مواجهة عسكرية تتوفر على عنف هائل.

خامساً: انشقاق المقدم حسين هرموش في حزيران/ يونيو 2011، ثم الإعلان عن تأسيس الجيش الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد، حوّل ظاهرة الانشقاق من الطابع الفردي والموقف الأخلاقي، إلى الطابع الجماعي المنظم، والخاضع لمنظور مسبق عسكري وسياسي في إطار عام، هو الثورة السورية.

سادساً: دفع النظام بهذا المنحى إلى درجة ساطعة عندما سمح بخروج مناطق معينة من تحت سيطرته، وانتقالها إلى سيطرة الجيش الحر، كما حدث في الزبداني وبابا عمرو بحمص أواخر عام 2011، وكان الإعلان عن مفاوضات بين جيش النظام وبين الجيش الحر – بطلب من الأول –

حول فك الاشتباك في الزبداني، ذروة هذه الخديعة التي أراد النظام من خلالها لفت أنظار العالم إلى وجود المكون العسكري.

سابعاً: سمح النظام، بشكل مباشر وغير مباشر بدخول صحافيين – أفراداً أو كفرق متكاملة – لنقل مشاهد حية مما يحدث داخل تلك المناطق المحررة، وتصوير المقاتلين المسيطرين على الشوارع والأبنية، وإجراء مقابلات ميدانية معهم، وتسجيل أفلام وثائقية طويلة أتيحت رؤيتها لملايين المشاهدين عبر العالم.

ويرى مراقبون أن إستراتيجية النظام في جلب الثورة إلى مربع العسكرة؛ لم تكن بذلك الذكاء الذي يتصوره كثيرون، رغم نجاحها في منحه القدرة على البقاء، وجعل إمكانية نجاته بهذا القدر أو ذاك واردة، ليس ذلك بسبب قوته وتماسكه، بل لأن الشعب السوري صار يقاتل الحرس الثوري الإيراني، وحزب الله اللبناني، والكتائب الشيعية معاً، ما يفرض خللاً رهيباً في ميزان القوى، بين قوة مركزية تُدار بعناية وتحظى بتسليح متقدم، وبين مجموعات مسلحة تتنازعها مشارب شتى، ودول عديدة، وتناقضات بلا حصر. (الجزيرة نت،2013)

2.3.4.2. أهداف النظام من عسكرة الثورة

لجأ النظام إلى لعبة (عسكرة الانتفاضة الشعبية)، وذلك عبر تحويلها إلى معركة سلاح، ساعياً من خلال ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. تبرير القمع العنيف الذي يمكن من خلاله بث الخوف في نفوس الناس، ودفعهم نحو النأي بأنفسهم عن المشاركة في الحراك (الجزيرة نت، 2013)، وبذلك يضمن إفراغ الثورة من خزانها المدني الشعبي، بعودة معظم المتظاهرين إلى بيوتهم، لأنهم لا يعرفون القتال ولا يريدونه. (عوض، 2012: 9)

2. تخويف الناس من فقدان الأمن، وتحوّل الوضع إلى ما يشبه الحرب الأهلية، لا سيما أن بعض الجهات التي سيحاول لصق الحراك المسلح بها (القاعدة والسلفية الجهادية) ليست منضبطة السلوك، الأمر الذي يأخذ مثاله من الحالة العراقية، وتحقيقاً لهذا الهدف؛ قام بالإفراج عن عدد من معتقلي السلفية الجهادية من سجونه (سجن صيدنايا تحديداً)، الأمر

الذي سيسهّل عليه لاحقاً، ليس فقط الرد بعنف واسع النطاق، وتجميع الأقليات من حوله؛ وإنما بحشر الثورة (المسلحة الآن) في إطار يخشاه العالم، ويمكنه التحالف ضده. (الجزيرة نت، 2013)

3. لم ينشق الكثير من قوات الجيش الفاعلة والمحورية كما كان متوقعاً من المعارضة، بل دخل الجيش بفضل تلك العسكرة؛ طرفاً واضحاً إلى جانب النظام في الصراع.

4. تم خلق كتائب مسلحة مقاتلة من كل حدب وصوب، وتحت أجندات مختلفة ومتناقضة.

5. غرقت سوريا في فوضى السلاح والتسلح، واختنقت الثورة بلعبة العسكرة، التي ابتكرها وخلقها النظام ببراعة، وتلقفها وانخرط فيها المعارضون، وبعض الأطراف الثورية، بغباء وقصر نظر. (عوض، 2012: 9)

6. مثّلت العسكرة أحد دعائم بقاء النظام حتى اليوم على قيد الحياة، ونجاحه في تحشيد رأي عام عالمي معتبر (روسي وصيني وحتى أميركي لاتيني)، يقول معه بأنّ ما يحصل في سوريا ليس بالثورة، بل بالحرب والمؤامرة المسلحة.

7. كما نجح النظام في تجييش أصوات مدنية: علمانية ودينية وسياسية ومجتمعية وثقافية، من الداخل والخارج، باتت تنقل للرأي العام العالمي خطاب النظام عن المؤامرة العسكرية ضد سوريا، وجداله بأن ما يحصل في سوريا هو حرب مسلحة دموية ضد الشعب، وضد سوريا، وليس ضد النظام. (عوض، 2012: 9)

8. تفنن النظام في إظهار أنيابه للثوار بالقتل والتعذيب، ونشر المقاطع المسربة من سجونه لتوصيل رسالة للشعب السوري يعرفها جيداً وعاشها طويلاً، وظن النظام أن تحويل الثورة للعسكرة يمكن أن يحقق له مكسبين: أولهما، إفساح المجال له لاستخدام ترسانته العسكرية في قمع الثورة، وثانيهما، إحداث شق كبير بين مكونات المجتمع السوري، وإظهار الثورة على أنها فتنة طائفية. (البربري، أميرة)

لقد فعل النظام كل ما في وسعه للدفع نحو العسكرة، التي تعطيه حججاً إضافية لمزيد من القمع، في وقت سيكون فيه متفوقاً عسكرياً، كما سيكون له حجة قوية في وجه المجتمع الدولي ليقول: نحن نتعرض للهجوم من مسلحين، ولا بد لنا من الرد. (تركماني، 2011)

وإذا كانت لعبة العسكرة هي أحد ركائز النظام لتحويل الثورة في سوريا إلى حرب إبادة، فإنَّ لعبة تطأيف الثورة كانت الركيزة الأخرى، إن لم تكن الأهم والأخطر، هي الأهم لأنها أثبتت حالياً أنها الأنجع والأكثر فاعلية، لا على المستوى الميداني لأرض المعركة فقط، بل وعلى المستوى السوسيولوجي والمدني والدولي أيضاً، وهي الأخطر، لأنها ركيزة ثنائية الصنع بامتياز، وإذا كان النظام يتحمل وحده عملية ابتكار وخلق فخ العسكرة، فإن النظام ومؤيديه والمعارضة ومؤيديها، على حد سواء، يتحملون مسؤولية، بل وذنب، ابتكار وخلق الصورة الطائفية للثورة. (عوض، 2012: 9)

فالثائرين في حقيقة الأمر؛ ومنذ اندلاع ثورتهم ضد النظام، لم يكترثوا لطائفته أو دينه، ولم يثوروا عليه انطلاقاً من طوائفهم (الإسلامويون السوريون يعرفون هذا تماماً ولهذا يعلمون أن ثورة سلمية لن توصلهم إلى السلطة لوحدهم أو بقوة الأيديولوجيا الدينية حصراً)، بل يكترثون لاحتقار النظام لإنسانية وكرامة البشر وحقوقهم الأساسية، هذه هي سوريا الثورة، أما سوريا الحرب، فهي لا تمت للشعب السوري بصلة حقيقية، في الماضي، لطالما أكد اللبنانيون أنَّ الحرب الأهلية اللبنانية كانت حرب الآخرين في لبنان، فلماذا لا تكون الحرب في سوريا؛ حرب الآخرين أيضاً فيها؟.

لذلك لم يكن خافياً لعب النظام السوري على وتر الطائفية، وشرخ المجتمع السوري إلى مؤيد "علوي ومسيحي" ومعارض مناهض "سني" وقد وظف آلته الإعلامية والدبلوماسية في عملية رسم هذه الصورة أمام الرأي العام الداخلي والعالمي، كما أنه نجح بتوظيف جهود رجال الدين المسلمين والمسيحيين الموالين له في تسويق صورة صراع طائفي في سوريا (عوض،2012: 4) تمثلت أولى محاولاته في هذا الإطار، من خلال اتهامات وجهها لطلاب الحرية والكرامة بإثارة الفتنة الطائفية، حيث احتلت كلمة الفتنة والطائفية جزءاً كبيراً من خطاب السلطة ورموزها وإعلامها، وفيما كان المتظاهرون يشددون على وحدة الشعب السوري وعلى سلمية مساعيهم، كانت السلطة تعيد وتردد، بلا كلل ولا ملل، مسألة الفتنة وكأنها ملاذها الأساسي والأخير، في مواجهة استحقاقات فشلها في الحكم، وعقم سياساتها، من خلال تسويق الوهم في صفوف بعض المكوّنات الوطنية، وعلى الأخص الطائفة العلوية، بأنّ تغيير الأوضاع ليس في صالحها، وأنّ مستقبل أسود ينتظرها إذا زال الحكم الفاسد لعائلات الأسد ومخلوف وشاليش، وهي تسعى لتوظيف الخوف والرعب من المجهول، لتحويل هذه المكوّنات ومستقبلها إلى دروع تتقي فيها سنن التغيير وعوامل الإصلاح الحقيقي. (تركماني، 2011)

في المقابل كان الجميع، عدا المنظومة الحاكمة طبعاً، يعبر عن رفضه للتصنيفات الطائفية، ولكل من يحاول تطأيف الثورة، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإن العديد من الثوار عبروا عن رفضهم لخطاب الشيخ العرعور ضد الطائفة العلوية، وقالوا إنه لا يمثل الثورة، كما اعترف المؤيدين بالمقابل على أن من هم في الشارع ليسوا من السنة فقط، بل من أطياف المجتمع السوري المختلفة. (عوض، 2012: 9)

لم تكن محاولات النظام لاستدراج الثورة إلى فخ العسكرة ومحاولة تأطيفها؛ تخاطب الداخل السوري من أجل حرف ثورته عن مسارها فحسب؛ بل كانت هذه الرسالة موجهة من قبل النظام لكل من الإقليم والخارج.

أما على المستوى الإقليمي، فلقد لعب اللبنانيون المؤيدون للنظام السوري دوراً هاماً إلى جانب السوريين المهاجرين المؤيدين للنظام في تعزيز نظرية الحرب الأهلية، وصورة الصراع الطائفي في سوريا، ولم تكن الرواية الرسمية الإيرانية أقلُّ حدةً وانحيازاً للنظام من غيرها، ممن يصطفون خلف رواية النظام السوري، حفاظاً على مصالحهم.

هنا أيضاً نجد دوراً ممنهجاً مدمراً بغية تطأيف الثورة تتحمله بعض المعارضات السورية، ودول الخليج، (قطر أولاً) ثم تركيا والسعودية، فكما تلقفت بعض أطراف المعارضة في سوريا مسألة العسكرة وحاولت توظيفها ضد النظام، تلقفت تلك الأطراف بدورها مسألة التطأيف من النظام، وعملت على استخدامها، في محاولة تجييش وشحن التعاطف الديني والسياسي تجاه الثورة.

وأما على المستوى الدولي، فقد باتت في الغرب اليوم، قناعة بوجود حرب أهلية طائفية في سوريا بسبب تلك الأصوات السورية واللبنانية، التي لا تخدم بخطابها سوى النظام نفسه، بأن تخلق له على الأقل ارتباكاً في أوساط صناع القرار الغربيين، يجعلهم مترددين في دعم الكتائب المقاتلة، أو التورط في مساعدة حرب أهلية ضد النظام، بسبب طائفية وتطرف وإسلاموية تلك الأولى، وبأن تعطي أوراقاً وحججاً تفاوضية للخطابين الروسي والإيراني الداعم للنظام، والمتبني الأقوى لنظرية الحرب الأهلية والتهديد الطائفي في سوريا، إذ يمنحهم أوراقاً تفاوضية جيدة في لعبة التنازع على السيطرة على الإقليم، الأتراك والخليجيون (خصوصاَ قطر) المؤيدون للمعارضات الإسلاموية في

الثورة حصراً، يدعمون عسكرة وتطأيف الثورة بقوة، ويوظفون كل طاقاتهم لتحويلها إلى حرب طائفية أهلية مستديمة إن أمكن. (عوض، 2012: 9)

4.4.2. دوافع عسكرة الثورة السورية

عانت الأمة العربية عوامل مشتركة من الاستبداد والفقر والجهل، بسبب حالة اليأس الكامل وانعدام أي أمل في التغيير، هذه الحالة أنتجت عدداً هائلاً من العقول المعطلة، والضمائر الميتة، من هنا، قامت الثورة السورية، ولكن في سياق الثورات العربية، لذلك فإن الثورة السورية ما كانت لتقوم لولا الربيع العربي. (البربري، أميرة)

لقد هب الشعب السوري ينشد حريةً وكرامةً؛ تاق له أن يعيش في كنفها، هب بثورةٍ ولم يكن على الإطلاق في بدايتها يسعى لإسقاط النظام؛ بل كان سقفه تنحية محافظ حمص، لكن ما رد به النظام كان له أثر في النفوس ومدعاة لإسقاطه (البربري، أميرة)، ولقد كان الشعب في الحالتين ينشد التغيير بواسطة حراك سلمي عام وشعبي، سلمي ليس رأفةً بأهل السلطة القائمة، وإنما لأنّ ذلك هو ما يسمح بالتبلور التدريجي والمتعاظم للبديل، وبالانتصار على منطق الحرب الأهلية الذي بات أهل النظام القائم يغرفون منه.

لقد شهدت الانتفاضة السورية، منذ منتصف صيف 2011، دلائل متفرقة على توجه لحمل السلاح ضد قوات الأمن والجيش، ولكن هذا التوجه ظل مقصوراً على مجموعات صغيرة من السوريين الذين حركتهم على الأرجح دوافع الثأر والغضب، ولكن الاشتباكات المسلحة التي اندلعت منذ محاولة قوات الأمن والجيش اقتحام مدينة الرستن في 27 أيلول/ سبتمبر 2011، والتي استمرت لأربعة أيام، تؤشر بصورة كبيرة إلى بروز بُعد العسكرة في الانتفاضة الشعبية السورية. (مركز الجزيرة[7]، 2011)

وفي مواجهة هذا الحراك الشعبي السلمي، كان النظام يستبطن في أسلوب معالجته، تلك المواجهات العنيفة مع الإخوان المسلمين في الثمانينيات من القرن الماضي، آملاً أن يخمد هذا الحراك في مهده، حيث أفرط في استخدام القوة والقتل في مواجهة مواطنين عُزَّل، خاصةً في مراسم التشييع التي رافقت معظم أيام الثورة منذ انطلاقتها، الأمر الذي رفع من وتيرة الأحداث وتوسيع رقعتها.

وبعد مضي أكثر من ستة أشهرٍ على بدء الاحتجاجات، كانت النتيجة قَبْضُ الريح، وآلاف القتلى والجرحى، وعشرات الألوف من المعتقلين والمفقودين، كل ذلك والثورة لم تستطع أن تحقق شيئاً ملموساً على أرض الواقع، فأعداد القتلى والجرحى والمعتقلين في ازدياد يوماً بعد يوم، وقوات الأمن تزداد وحشيتها وبربريتها كلما زادت أعداد المتظاهرين، والتعاطف الدولي يراوح بين أقدامه، وأحلام التدخل الخارجي مثل السراب الذي يحسبه الظمآن ماءا، (الزهيري، 2011)

وأمام هذه الحال؛ تشكلت جملة من المعطيات المحلية والإقليمية والدولية؛ كان لها الأثر الواضح في جنوح، أو اضطرار، أو دفع الثائرين نحو المواجهة المسلحة، من أجل حماية العرض والأرواح والممتلكات، ووضع حد لغطرسة النظام وعربدته، وفي هذا الصدد يمكن رصد جملة من البواعث على عسكرة الثورة، على كافة المستويات آنفة الذكر.

1.4.4.2. دوافع عسكرة الثورة على المستوى المحلي

لم تكن العسكرة خياراً للمتظاهرين السلميين من أجل الحرية والكرامة، ولكن العنف الذي واجه به النظام الحراك السلمي، سواءً بإطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع والساحات، أو عبر عمليات الاعتقال والتعذيب حتى الموت، هو ما دفع الثورة إلى حمل السلاح (ملحم، 2014)، حَمْلُ السلاح في شهوره الأولى، خرج من رحم الثورة، من خلال انشقاق بعض العسكريين الذين رفضوا قتل أهلهم، أو استجابوا لشعورهم بالمسؤولية تجاه شعبهم، الذي يتعرض لعنف لم يعرف له العالم مثيلاً.

هذا الوضع الارتدادي أدى إلى اتساع الفجوة بين الشعب والنظام، وتوليد حالة من القنوط في أوساط القوى الشعبية، في وقت تجاوز عدد ضحايا الثورة الثلاثة آلاف قتيل، ومائة ألف معتقل. (مركز الجزيرة[7]، 2011) هذه الأعداد من القتلى التي كانت تسقط بشكل يومي وبأعداد كبيرة؛ باتت تثبت بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن النظام مُصِرٌ على تجاهل الحلول السلمية – في مقابل سلمية الثورة ومدنيتها – وممعنٌ في ذات الوقت في سفك الدماء بلا تردد، ويمكن التدليل على ذلك، من خلال رصد المظاهرات التي كانت تحدث يوم الجمعة من كل أسبوع كمؤشر فقط، حيث كانت حصيلة "جمعة الحرائر"، 13 أيار/ مايو 2011، 6 ضحايا، وهي أقل من الأربعين قتيلاً الذين سقطوا في "جمعة التحدي" السابقة لها، و65 قتيلاً في "جمعة الغضب" قبلها، ونحو 120 قتيلاً في

"الجمعة العظيمة"، 15 نيسان/ أبريل ، لكن العدد ارتفع من جديد في ضحايا قصف القوات السورية لبلدة تلكلخ إلى 36 قتيلاً سقطوا خلال ثلاثة أيام. (مركز الجزيرة[1]، 2011)

ومما دفع إلى عسكرة الثورة، أن عمد النظام إلى إطلاق سراح المئات من السلفيين المعتقلين في الأشهر الأولى للثورة (الكثير منهم أصبحوا قادة كتائب وألوية سلفية)، في الوقت الذي كان يعتقل فيه الآلاف من الشباب الناشطين السلميين. (ملحم، 2014)

ومن أهم أسباب ضرورة عسكرة الثورة السورية؛ إيقاف حرب الإبادة البشرية الجماعية الواسعة التي ينتهجها النظام في كل مدينة، وقرية، وحي، بحجة محاربة الإرهاب، فمشروعية الدفاع عن النفس من وجهة نظر المؤيدين؛ يعتبر حقاً مشروعاً مقدساً، أقرته الأديان السماوية والكتب المقدسة، كما أقرته القوانين الوضعية والمواثيق الوطنية في مختلف دول العالم. (الخطيب، 2012)

ومن أهم البواعث على العسكرة، وقوف الجيش إلى جانب النظام، وبالتالي زيادة الإمعان في البطش والانتهاكات الصارخة والمتعمدة.

هذا هو السياق الذي دفع الثورة السورية إلى وجهة عسكرية، بمعنى التخلي عن الطابع السلمي المطلق للثورة، والتوجه إلى حمل السلاح، للدفاع عن النفس. (مركز الجزيرة[7]، 2011)

2.4.4.2. دوافع عسكرة الثورة على المستوى الإقليمي

كان واضحاً منذ تصاعدت حدة الانتفاضة الشعبية، وعجز نظام الحكم عن اجتثاث الحراك الجماهيري أو احتوائه، أن الأزمة السورية ستتطور إلى تدافع إقليمي، وربما دولي، فباعتبار موقع سوريا في القلب من المشرق العربي– الإسلامي، وتأثيرها الكبير على أدوار قوى إقليمية رئيسة، مثل إيران وتركيا والسعودية، إضافة إلى دورها في لبنان، وفي الصراع العربي – (الإسرائيلي)، يعد مستقبل سوريا شأناً أكبر من سوريا نفسها، ولأن الأزمة السورية طالت لأكثر من سبعة شهور، بدون أن يبدو لها أفق قريب؛ أدى كل ذلك إلى احتدام التدافع الإقليمي والدولي على سوريا، في صورة لم تعرفها أي من الثورتين التونسية والمصرية، اللتين نجحتا في إحداث تغيير في بنية النظام خلال أسابيع قليلة فقط.

بكلمة أخرى، كلما طال أمد الصراع الداخلي على مستقبل سوريا السياسي؛ تصاعدت محاولات التدخل الخارجية، التي ستأخذ في البداية صورة إقليمية تستبطن بعداً دولياً بالتأكيد، ثم تتطور إلى صراع إقليمي ودولي متداخل بعد ذلك. (مركز الجزيرة[6]، 2013)

وعلاوةً على ظلم النظام وطغيانه؛ نتج عن الصراع الإقليمي حول سوريا عوامل عديدة؛ أدّت إلى عسكرة ثورتها، يأتي في مقدمتها دور القوى الخارجية، ووصول المقاتلين العرب والأجانب، وسعي أطراف خارجية إلى دعم المقاتلين بهدف إسقاط النظام، وتحول سوريا إلى ساحة صراع بين محورين كبيرين: الأول يضم سوريا وإيران وروسيا وحزب الله وقوى أخرى، فيما المحور الثاني يضم السعودية وقطر وتركيا وأمريكا والبحرين وبريطانيا، إضافةً إلى التيارات الإسلامية الجهادية، وكل طرف سعى إلى إدخال الأسلحة والأموال إلى ساحة المعركة؛ مما أدى إلى تحول الصراع إلى عسكري– سياسي، وليس ثورة شعبية. (قاسم، 2014)

كما تبين أن تركيا، التي كان عليها الأمل والمعتمد في دعم الشعب السوري، ليست إلاّ ظاهرة صوتية، والكل يذكر تهديد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للنظام السوري في أواخر عام 2011، بأنه سيمنحه مهلة 15 يوماً فقط، وإلاّ سيتدخل لحماية الشعب السوري، وأنه لن يسمح بحماة أخرى، وقد حصل ما هو أفظع من مجازر حماة بكثير في مدينة حمص وغيرها من المدن، دون أن يترجم هذا التهديد على الأرض. (الخطيب، 2012)

كما أدى الدعم الكامل وبكافة أشكاله الذي تلقاه الجيش من بعض القوى الإقليمية؛ وفي ظل انحيازه للنظام، مقابل ضعف المعارضة وعدم وجود مشروع موحد لها، يفسر لنا تعاظم ظاهرة التطرف التي تعاظمت ببن صفوف الثوار. (قاسم، 2014)

كما أدى البطش المفرط الذي تعمده النظام والانتهاكات الصارخة والمتعمّدة إلى نجاحه – علاوةً على إجبار الثوار على حمل السلاح – إلى توفر البيئة الجاذبة للعناصر الجهادية من خارج سوريا، خاصة مع فقدان النظام لسيطرته على أجزاء كبيرة من البلاد ومنافذها. (قاسم، 2014)

3.4.4.2. دوافع عسكرة الثورة على المستوى الدولي

أمام تخاذل العرب والمجتمع الدولي عن نصرة الشعب السوري، وارتفاع منسوب القتل الأعمى والاعتقالات والتنكيل، بدأت الأصوات الداعية إلى العسكرة تجد آذاناً صاغية من داخل سوريا وخارجها. (تركماني، 2011)

إن فشل قرارين لمجلس الأمن لإدانة النظام السوري بسبب "الفيتو" الروسي الصيني، وفشل المؤتمر الدولي الذي انعقد في بداية عام 2012 في تونس باسم "أصدقاء سوريا"، والذي كانت قراراته الفارغة من المحتوى سبباً لغضب الأمير سعود الفيصل وانسحابه منه، ثم تلاه تصريح وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، التي تعللت بأن سبب رفضها تسليح الشعب السوري، بأن الغرب يخشى أن تؤول هذه الأسلحة في نهاية الأمر لتنظيم القاعدة وحركة حماس، ثم تلاه تصريح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بمطالبة الغرب بتخفيف الضغط عن النظام السوري، كل ذلك أظهر جلياً خيانة المجتمع الدولي للشعب السوري. (الخطيب، 2012)

5.4.2. إفرازات عسكرة الثورة

انطوت عسكرة الثورة السورية على مسببات، فرضتها أمراً واقعاً؛ عقَّدت مجريات الثورة، وحرفت بوصلتها الوطنية، كما انطوت أيضاً على أهداف، استثمرتها الأطراف التي دفعت باتجاهها، ومن البديهي أن تنطوي كذلك على تحديات وسلبيات انعكست بشكل مباشر على ثورة السوريين، التي أمِل شعبها أن تشكل لهم ثورتهم قارب نجاة، يرسو بهم على شاطئ حيث لا قهر ولا إذلال ولا تهميش، وفي هذا الإطار يمكن رصد تحديات عسكرة الثورة وسلبياتها، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. أن عسكرة الثورة السورية، وتوغلها أكثر في انتهاج أسلوب العنف، هو أمر لم يبعدها – فحسب – عن الطبيعة البنيوية الأصلية للثورة بوصفها حراكاً شعبياً سلمياً، بتعبيرات مدنية خالصة، ويحمل مطالب وأهدافاً ديمقراطية؛ وإنما ساهمت أيضاً – أي العسكرة – في الدفع بالثورة إلى أن تتموضع في الملعب المفضّل للنظام، بوصفه نظاماً أمنياً تتجلى فعاليته وخبراته المتراكمة منذ عقود، في ساحة القمع والمواجهة العسكرية مع شعبه، على حقيقة أن

هذه الصيرورة كانت منذ البداية هدفاً مركزياً للنظام، الذي عمل طوال الأشهر الماضية على خلق الشروط والمقدمات التي كفلت تحققه أخيراً. (السمان، 2012)

2. تجاوزت الثورة الشعبية في سوريا بعسكرتها فكرة الإصلاح، الأمر الذي أدركه النظام؛ الذي أخذ يهرب إلى الأمام من خلال تعزيز منظومة القمع والقتل، الأمر الذي بات من الصعب معه الحديث عن مآلات الثورة الشعبية السورية، (الخطيب، 2012) وبالأخص بعد تنازع الثورة بين أطراف إقليمية ودولية، سنحت لها عسكرة الثورة بالدخول بشكل مؤثر على مستقبل الثورة.

3. انتُزِعَتْ الثورة السورية بعسكرتها من أيدي أصحابها الحقيقيين ولم تعد "ثورة سوريا"، بل "ثورة على أرض سوريا"، لا بل ولم تعد "حرب سوريا"، بل "حرب ساحتها سوريا"، لقد أراد النظام أن يعسكر الثورة ويطئِّها كي يضمن لنفسه بقاءً واستمراراً لأطول فترة ممكنة، وأن يحصل في النهاية على مخرج آمن، وفي ذات الوقت أرادت بعض المعارضات السورية أن تعسكر الثورة وأن تطئفها، لأنها اعتقدت أن هذين الأمرين يضمنان انتصار ثورة من لون واحد وطبيعة أحادية على النظام، ثورة إسلاموية إيديولوجية أحادية، تضمن للإسلاموية السياسية هبوطاً آمناً ومضموناً على سدة الحكم في سوريا. (عوض، 2012: 9)

4. إن التنازلات التي كان يمكن للنظام أن يقدمها في بداية الثورة – وربما كانت كافية لوقفها – تبدو أقل بكثير من أية تنازلات سيقدمها في أي حل سياسي قادم بعد دخول الثورة نفق العسكرة، فضلا عن تدمير البلد، والنزيف الذي تعرض له النظام السوري وحلفاؤه إيران وحزب الله، ليس على صعيد مالي وعسكري فحسب، بل بدخولهما في مزاج عداء غير مسبوق مع غالبية الأمة. (الجزيرة نت، 2013)

5. أراد البعض بعسكرة الثورة السورية؛ أن يجعل منها درساً لمن يفكرون في المطالبة بالإصلاح، الأمر الذي كان يتردد بشكل يومي هنا وهناك، وقد بات من شبه المؤكد معه؛ أن إستراتيجية المواجهة للثورة لم تُرسم في القصر الجمهوري في دمشق وحسب، بل حصلت على تأييد واضح من طهران.

6. إن العسكرة يلزمها متطلّبات، وينجم عنها ارتهانات، إذ يصبح ثَمّةَ مقاتلون محترفون، وهؤلاء بدورهم بحاجة لموارد مالية، ومصادر تسليح، ودعم لوجستي، وهي أمور تدخل الثورة، أية ثورة، في حسابات ومداخلات إقليمية ودولية، ما ينتج عنها ارتهانات وبالتالي توظيفات سياسية، ربما تتقاطع مع الثورة أو تفيض عنها، وربما تقيّدها أو تثقل عليها. (كيالي، 2013)

7. لقد عانت الثورة بعسكرتها من تآمر دولي، ليس فقط على النظام لإخضاعه، بل على الشعب أيضا، إذ فضّل الصهاينة على سبيل المثال شيطانا يعرفونه على آخر لا يعرفونه، وجعلوا من سوريا ثقباً أسود يستنزف جميع الأعداء، فيما توافقوا مع عرب آخرين أرادوها محطة إجهاض لربيع العرب، وقد كان لهم ما أرادوا، في المنظور القريب على الأقل. (الجزيرة نت، 2013)

8. كما عانى المكوّن العسكري للثورة السورية من مشكلات عديدة، ضِمنها عدم حيازته على أسلحة دفاعية مناسبة، وافتقاده لموارد تسليحية منتظمة، وفوقها؛ فإن هذا المكوّن مازال يشتغل من دون هيكلية تنظيمية، وبلا هيئة أركان فاعلة، ودون خطّة عسكرية واضحة، وفي ظلّ غياب علاقات الترابط والتكامل بينه وبين المكوّن السياسي، وفاقم من كل ذلك ظهور جماعات عسكرية تحمل أيديولوجيات ورؤى لا تتوافق مع إجماعات السوريين، كما عانى المكون العسكري من تضخّم وفوضى وانفلات، الأمر الذي تجلّى في عمل بعض الجماعات المسلحة، في كثير من المناطق، بمعزل عن وجود خطّة عسكرية واضحة، ومن دون تنسيق مع غيرها، وحتى من دون التساؤل عن الكلفة والمردود، أو حسابات الجدوى، في أي خطوة عسكرية.

9. كما بات المكوّن العسكري للثورة السورية معنيّاً أيضاً، بمواجهة تحدّيات أخرى، ضمنها وضع حدّ للجماعات المنفلتة، والخارجة عن القانون، والتي تتحرّك باسم "الجيش الحر"، مستغلّة احتدام الصراع المسلح والفراغ الأمني، لكونها تسيء إلى صورتها وصدقيتها، مثلما تسيء إلى السوريين.

10. ويبقى التحدّي الناجم عن تزايد الوجود العسكري لـ "جبهة النصرة"، بوصفه الأكثر تعقيداً وكلفة، لاسيما أن هذه الجبهة أكدت بأنها غير معنيّة بأية هيكلية، لا سياسية ولا عسكرية في الثورة السورية، مع عقدها "البيعة" لقيادة تنظيم "القاعدة"، والأهم من ذلك إعلانها بأنها تشتغل وفق أهداف خاصّة، ليس فقط تتجاوز مقاصد ثورة السوريين، إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية، وإنما تتموضع ضدّها أيضاً، بمعاداتها الديمقراطية التي تعتبرها هرطقة ينبغي وضع حدّ لها، هذا مع الأخذ بالاعتبار أن ثَمّةَ حديثاً عن وجود أكثر من "جبهة نصرة"، بمرجعيات مختلفة وربما متضاربة. (كيالي، 2013)
11. وكنتيجة أرادها النظام لما سبق، فإنه وعندما بدأت بعثة مراقبي الدول العربية عملها في سوريا يوم 24 كانون أول/ سبتمبر 2011، كان النظام قد أنجز مهمته في عسكرة الثورة السورية، وحَرْفها عن سلميتها باتجاه التسلح والعنف، وصار بوسع النظام الآن أن يُري لجنة عربية رسمية تمثل إرادة الدول العربية كلها، الجماعاتِ المسلحة التي تعمل على الأرض ضد الدولة.

12. فما إن غادرت اللجنة سوريا بعد الانتهاء من عملها بتاريخ 18 كانون ثاني/ يناير 2102، وكتابة تقريرها الذي صار وثيقة تاريخية وقانونية مودعة في أرشيف جامعة الدول العربية؛ حتى بدأ النظام – اعتماداً على ما ترسخ كحقائق واضحة ومثبتة حول وجود عصابات مسلحة – حملة عسكرية شاملة تتوفر على عنف استئصالي وتدميري غير مسبوق، منتهجاً سياسة الأرض المحروقة، ومرتكباً مجازر فظيعة بحق المدنيين والمقاتلين على حد سواء، وقد مهد الأسد لذلك كله بالإعلان في كلمة له عن أنه يتعهد بضرب الإرهابيين بيد من حديد. (السمان، 2012)

لقد نجح نظام مستبد وقاتل في حرف واحدة من أكثر ثورات الربيع العربي شجاعة وسلمية، عن مسارها، لتقع في فخ مكلف دام أراده النظام منذ البداية، وسعى إليه بكل السبل. (السمان، 2012)

ونتيجةٍ لكل ما سبق؛ دخلت الدولة السورية حالة حرب داخلية طاحنة، وغدت مشلولة وفاشلة بالمعايير الدولية، واحتمال التعايش بين مكونات المجتمع وطوائفه على المحك، يسوده الانتقام والكراهية والثأر، وعلى مستوى خارجي، فقدت قراراتها، وغدت ألعوبة تسير وفقاً لإرادات

خارجية إقليمية ودولية، تستثمر في القتل والذبح وتصدير الأسلحة والمرتزقة، لتقاتل مع النظام البعثي الدموي على رأسها موسكو وطهران. (الجابر، 2013)

9.4.2. خلاصة الفصل

بعد معالجة كافة العناوين التي انطوى عليها هذا الفصل، بات واضحاً خلفيات البيئة التي أدت إلى انتقال العدوى الثورية لسوريا، بعدما ظن النظام السوري أنه بمنأى عن هذه العدوى، وكيف تحرك الشارع السوري على شكل احتجاجات متفرقة هنا وهناك دونما تنسيق، وكيف تحول هذا الحراك العفوي إلى أعمال احتجاج منظمة ومنسقة عبر ما سُمِّي بلجان التنسيق، أو التنسيقيات؛ التي أخذت على عاتقها تنظيم الاحتجاجات العفوية، ثم رأينا كيف واجه النظام السوري هذه الاحتجاجات السلمية في حراكها ومطالبها، ومدى القوة التي استخدمها مع شعبه الأعزل، وكيف أدت عمليات القتل والتعذيب والتنكيل اليومي؛ إلى اندلاع ثورة حقيقية بكل مكوناتها، ضد نظام أبى الإنصات لمتطلبات شعبه.

ثم رأينا كيف أدى الاستخدام المفرط للقوة من قِبَل النظام، إلى نزوع الثورة نحو العسكرة، بعدما عمل النظام جاهداً لثنيها عن سلميتها نحو ذلك، وكيف نجح نظام مستبد وقاتل في حرف واحدةٍ من أكثر الثورات العربية شجاعةً وسلميةً عن مسارها، لتدخل في نفق التعقيد على كافة المستويات، المحلية والإقليمية والدولية.

3. الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة السورية

1.3. توطئة

يتألف الفصل الثالث في هذه الدراسة من ثلاثة مباحث أيضاً، يعالج المبحث الأول؛ أهمية البعد الإقليمي – كأحد أبعاد الصراع الدائر في سوريا، كالبعد العربي والدولي على سبيل المثال – وكيفية استثمار وتأثير هذا البعد في السياسة الخارجية للدول؛ التي تشكل ثقلاً إقليمياً بمنطقة الشرق الأوسط، التي تموج بالتحولات السياسية، وكيف يشكل البعد الإقليمي رافعاً هاماً لسياسة الدولة ومكانتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية في آن.

وقد تم إدراج هذا المبحث في هذه الدراسة؛ كونها تعالج السياسة الخارجية لدولٍ ذات ثقل إقليمي حول سوريا، ولمعرفة كيف يؤثر هذا البعد على السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه الثورة السورية.

وأما المبحث الثاني فيعالج دوافع وخلفيات السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة السورية، وكيف كان رد الفعل التركي على اندلاع الثورة في كافة مراحلها، وكذلك مراحل رد الفعل التركي الذي تدرج وفق مجريات الثورة على الأرض، وكذلك وفق تعاطي الأطراف الداخلية والخارجية، واعتبارات كثيرة كانت تحاصر الموقف التركي على طول الأربع سنين من عمر الثورة السورية.

كما يعالج الفصل الثالث مدى تأثّر الداخل التركي بمجريات الثورة السورية؛ التي يرتبط بها بأبعاد قومية وعرقية وأيديولوجية، فضلاً عن الروابط الاقتصادية والأمنية والسياسية، بحيث بدت تركيا من أكثر الجيران السوريين تأثراً بارتدادات الأزمة السورية خارج نطاقها الجغرافي، بحكم عوامل عدة، غير التي تم ذكرها، ولعل نزوح مئات الألآف من المدنيين السورين داخل الأراضي التركية، لمظهرٌ واضحٌ على مدى تأثر الداخل التركي بما يدور في سوريا، وليس هذا التحدي الوحيد الذي يواجه الأتراك كأحد ارتدادات الثورة السورية خارج نطاقها الجغرافي.

2.3. المبحث الأول: أهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية

1.2.3. توطئة

لما تشكل العالم من دول وكيانات سياسية، اعتُبِرَت هذه الكيانات السياسية وتلك الدول؛ المحور الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية، أو بمعنى أدق (العلاقات العالمية)، وبطبيعة الحال فإن تعدد هذه الدول؛ فرض حدوداً جغرافية بينها، وهذا التجاور الجغرافي؛ أوجد أنواعاً خاصة وعلاقات حتمية، فرضتها الحاجة البشرية للتواصل، وتبادل المنافع، ورسم الحدود، وإدارة المنازعات والحروب.

ولقد تعدى مفهوم الدولة الحدود الجغرافية لها، فأصبحت الدول التي تحظى بمقدرات اقتصادية أو عسكرية، مهيمنةً بشكل أو بآخر على غيرها من الدول الأقل ثراءً، وهذا ما بات يعرف بالجغرافيا السياسية، التي تمنح الدول نفوذاً خارج حدودها الجغرافية.

ولعل هذا هو السبب الرئيس في جعل الدول التي لا تربطها حدوداً جغرافية؛ تتمتع بعلاقات أقوى من تلك التي تقيمها مع الجار الجغرافي، كما أوجد ذلك دولاً محورية تحظى بمكانة سياسية في محيطها الإقليمي، وتتعدى بعلاقاتها وتأثيرها الجوار الجغرافي بحكم قوتها السياسية والاقتصادية، وقبل كل ذلك القوة العسكرية.

ولقد ارتكزت السياسة الخارجية للدولة خارج حدودها الجغرافية على نفوذها المتحصل من قوة بنيتها الداخلية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، هذا التماسك بين هذه الركائز الهامة للدولة، يمنحها قوةً في العلاقات ونفوذاً أبعد في سياستها الخارجية، مضافاً لها موقع الدولة الجغرافي والجيوسياسي على الخارطة العالمية، وبالتالي فتح آفاق التأثير السياسي والاقتصادي أمام الدولة متجاوزةً حدودها الجغرافية والدول المتاخمة لها.

إن ما شهده ويشهده العالم اليوم من تحالفات سياسية وعسكرية، واتفاقات تجارية وتكامل اقتصادي، وتعددٌ في المحاور، والتبعيات على مختلف الصُعُد؛ إنما تبرهن على أن تأثير الدول خارج حدودها الجغرافية، وتخطي البحار والمحيطات لهذا التأثير، هو بفعل سياسة خارجية ناجحة،

استثمرت قوة الدولة بمختلف مكوناتها، مذللة العقبات، وفاتحة للآفاق أمام مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

ولما كانت الصفة الإقليمية صفةً متبادلة بين الكيانات السياسية التي تربطها منطقةً جغرافية واحدة، فقد تمايزت هذه الدول عن بعضها إقليمياً بفعل العوامل التي أشرنا إليها سابقاً، هذه العوامل هي التي منحت الدول قوة إقليمية وتأثيراً خارج حدودها الجغرافية.

2.2.3. أهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية تجاه الثورة السورية

تحظى كل من تركيا وإيران بمكانة إقليمية هامة، فهما دولتان لا يمكن تحديدهما في منطقة، ولا جغرافيا سياسية معينة، بسبب تواجدهما على الخط الرئيس الذي يربط جنوب أوروبا وآسيا، كما يوجد لكلا الدولتين حدوداً مع القوقاز الغنية بالنفط والغاز، إضافةً إلى وجود أربعة بحار ترتبط بهاتين الدولتين، فتركيا مرتبطة بالبحر الأسود والمتوسط، وإيران مرتبطة ببحر قزوين وخليج البصرة، ولكلا الدولتين حدود جغرافية مع دول عربية، كما يوجد لتركيا تاريخ قديم وإرث حضاري مع كثير من الدول العربية إبان الخلافة العثمانية، يخلق لها قبولاً سياسياً واجتماعياً بمحيطها الجغرافي والإقليمي العربي.

ولقد انعكس موقع هاتين الدولتين إقليمياً على سياستهما الخارجية، وبالذات تجاه الثورة في سوريا، فقد تطلعت تركيا لسوريا – الجار الجغرافي والبوابة الوحيدة لها على العالم العربي – على أن ما يحدث فيها لا يهدد سوريا فحسب؛ بل هو خطر يتهدد الداخل التركي بفعل عوامل كثيرة، يأتي في مقدمتها؛ التداخل الجغرافي والديموغرافي على حدود الدولتين، التي تمتد إلى ما يقرب من 900كم، وليس آخر هذه العوامل؛ التداعيات الاقتصادية على تركيا، وبين التداخل الجغرافي والتداعيات الاقتصادية؛ تصطف قائمةً من التأثيرات، تفرض على تركيا إعادة النظر في سياستها الخارجية في محيطها الجغرافي والإقليمي، وبالأخص تجاه ما يحصل في سوريا.

وأما إيران فقد شكلت لها الثورة في سوريا – برغم تباعد الحدود الجغرافية – تحدياً كبيراً ومصيرياً، دفعها للوقوف علناً خلف النظام السوري، على اعتبار أنه المتنفس الوحيد لها ضمن المحور التي تدور فيه إقليمياً في وجه السياسة الأمريكية و(الإسرائيلية) بمنطقة الشرق الأوسط.

لقد كان واضحاً منذ تصاعدت حدة الانتفاضة الشعبية، وعجز نظام الحكم عن اجتثاث الحراك الجماهيري أو احتوائه، أن الأزمة السورية ستتطور إلى تدافع إقليمي، وربما دولي، فباعتبار موقع سوريا في القلب من المشرق العربي الإسلامي، وتأثيرها الكبير على أدوار قوى إقليمية رئيسة، مثل إيران وتركيا والسعودية، إضافة إلى دورها في لبنان وفي الصراع العربي – (الإسرائيلي)، يعد مستقبل سوريا شأناً أكبر من سوريا نفسها، لذلك من المتوقع أن يحتدم التدافع الإقليمي والدولي على سوريا، في صورة لم تعرفها أي من الثورتين التونسية والمصرية، اللتين نجحتا في إحداث تغيير في بنية النظام خلال أسابيع قليلة فقط، بكلمة أخرى، كلما طال أمد الصراع الداخلي على مستقبل سوريا السياسي، كلما تصاعدت محاولات التدخل الخارجية، التي ستأخذ في البداية صورة إقليمية تستبطن بعداً دولياً بالتأكيد، ثم تتطور إلى صراع إقليمي ودولي متداخل بعد ذلك. (مركز الجزيرة[5]، 2013)

لقد شكلت الأزمة السورية خارج حدودها عقدة يصعب حلها أو التعامل معها، فمن ناحية؛ بات من المؤكد خسارة إيران وحزب الله في الشارعين العربي والسوري؛ ولكن لا إيران ولا حزب الله يمكنه التخلي عن الحليف الإستراتيجي الوحيد في المشرق، وفي المقابل تدرك تركيا أن سوريا تمثل الامتحان الأكبر لسياستها الخارجية في حقبة ما بعد الثورات الشعبية؛ وبالرغم من أن تركيا تقترب بحذر بالغ من المسألة السورية، فإن هذا الحذر قد يصبح بحد ذاته محدداً سلبياً لسياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية. (مركز الجزيرة[2]، 2011)

وفي ضوء تدهور وضع الدولة السورية على كافة المستويات؛ السياسية والاقتصادية والأمنية، ستقف الدول الإقليمية أمام امتحانها السوري؛ بمعنى أن تقرر في ضوء مدى تأثرها بارتدادات الأزمة في سوريا، ما إن كانت ستمد يد العون للنظام وتخسر شعبها والشعوب العربية، أو تترك أزمة النظام تتفاقم، بدون أن تطمئن تماماً لما إن كان سيسقط في النهاية، ويخلفه نظام صديق ومستقر، أم تقوم بتقديم الدعم العلني للمعارضة.

وعليه؛ بات من المؤكد أن أزمة القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالوضع السوري؛ لا تقل عن أزمة النظام، (مركز الجزيرة[4]، 2013)، لأن أي تدخل كان نوعه، من أيٍ من الدول الإقليمية، لن يقتصر على استثمار الفرص المتاحة فحسب؛ بل إن هناك محاذير ينطوي عليها هذا التدخل، فعلى سبيل المثال؛ لن يقتصر التدخل بترجيح كفة الحركة الشعبية على النظام أو العكس فحسب؛ بل وبمقدرات سوريا العسكرية وموقعها في الصراع العربي – (الإسرائيلي)، ودورها العربي والإقليمي،

كما أن التدخل الخارجي لا يعني أن النتائج ستكون محسومة سلفاً، ما يمكن أن يؤدي إليه التدخل الخارجي في الحقيقة هو سلسلة من الاحتمالات، تبدأ بسقوط سريع لنظام حكم، ولا تنتهي عند انفجار حرب أهلية، أو حرب طائفية إقليمية.

ولتقليل مخاطر التدخل الخارجي، في حال أصبح أمراً محتوماً – وهو ما لن يقع سريعاً على أية حال، وكل المؤشرات تقول بذلك – يتطلب عدداً من الشروط، أهمها، أن يكون هناك دور عربي وإيراني وتركي فعال، تحت مظلة (صفقة أمريكية – روسية)، وتوافق بين الأطراف المعنية على أسلوب ووسائل هذا التدخل؛ ووجود تصور أولي لبديل سوري سياسي، يعمل من أجل الحفاظ على وحدة سوريا، وبناء تآلف داخلي سريع، وعلى حماية هوية سوريا ومقدراتها والتزاماتها العربية. (مركز الجزيرة[4]، 2011)

3.3. المبحث الثاني: دوافع السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة السورية

1.3.3. توطئة

شكل موقع كلاً من سوريا وتركيا مجالاً للتفاعل الحضاري، والتنافس السياسي والعسكري، ومنَحَ القوى التي سيطرت عليه أهميةً ووزناً عالمياً خلال مراحل التاريخ المختلفة، وقد ساهمت التغيرات الدولية قديماً وحديثاً في إعادة النظر في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وكانت سوريا وتركيا من أكثر الدول تأثراً بها، الأمر الذي يفضي إلى زيادة التنافس والتوتر والتناقض في الرؤى والمواقف الخاصة بالسياسة الإقليمية حيال هذه التغيرات بمنطقة الشرق الأوسط. (قاياتي، محمد)

وتتصدر موجة الثورات التي تعرضت لها المنطقة العربية؛ أكثر التغيرات الدولية أهميةً في وقتنا الراهن، فقد أثارت هذه الثورات منذ انطلاقها في أواخر عام 2010؛ موجةً من التساؤلات حول مستقبل المنطقة وقضاياها، وأدوار مختلف الفاعلين فيها، وتزداد في هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا – كدولة محورية – مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة للدور التركي النشط في منطقة الشرق الأوسط بأبعاده المتعددة، والتي تثير الجدل، (أوغلو، 2010) حول ما تتبناه تركيا في رؤاها السياسية والإستراتيجية خلال فترة الربيع العربي، والتي من الممكن أن تغير في التركيب الجيوبوليتيكي للسياسات الإقليمية والدولية، في ظل ذهاب العديد من النقاد؛ إلى أن التطورات غير المتوقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ أضعفت كثيراً مسيرة تركيا لأن تصبح قوة إقليمية مؤثرة. (يشيلطاش، تيلچي، 2013)

كما تثير هذه التغيرات الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة لدور تركيا؛ بين اتجاهات تبرز الطابع البراجماتي للسياسة التركية، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخري تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق، في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة. (أوغلو، 2010)

كما أن التحول الراديكالي للسياق الإقليمي والتغيرات الجوهرية المشهودة على المستوى الدولي، تجبر المهتمين على التدقيق في المراجعات والتغيرات في سياسة تركيا الخارجية؛ وتحليل

آلياتها الجديدة، وسعيها لإعادة تحديد موقفها في مواجهة التطورات والتحديات التي أثارها الربيع العربي، والأزمة السورية على وجه الخصوص. (يشيلطاش، تيلچي، 2013)

لقد استطاعت تركيا من خلال تعميق مشاركتها مع دول الجوار لاسيما مع دول منطقة الشرق الأوسط؛ إعادة تحديد بيئة أمنها الجغرافي على مدار العقد الماضي، ولم يكن الربيع العربي تحدياً أمام النظم الاستبدادية في المنطقة فقط، لكنه مثّل أيضاً تحدياً للسياسة الخارجية التركية، حيث اعتمدت تلك الإستراتيجية التركية على التعاون مع النظم السياسية القائمة بالمنطقة، ولم يكن يعنيها بالدرجة الأولى فكرة تعزيز الديمقراطية في دول المنطقة، ومن هنا؛ فإن الاضطرابات التي اجتاحت دول الربيع العربي، أوجدت إشكالية ما بين الأخلاق والمصلحة الذاتية للسياسة الخارجية التركية، وفي خضم التحولات الجيوسياسية في واحدة من أكثر المناطق الغير مستقرة في العالم، سعت دوائر صنع القرار التركية إلى إعادة صياغة الإستراتيجية التركية لكي تتغلب على تلك المعضلة. (أونيس، 2012: 45)

كما شهدت السنوات الأخيرة سعي أنقرة جاهدة للارتقاء بدورها وتأثيرها في سوريا وعموم المنطقة، لتكون الزعيم الملهم للديمقراطيات العربية (تسيبنار، عمير)، وتزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين ثاني/ نوفمبر 2002، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق أوسطية. (معوض، 2009)

ما من شك أن تسلسل الأحداث التي عجلت بالربيع العربي، بدءاً من تونس، ومن ثم امتدت إلى مصر، وباقي الدول العربية، قد جاءت في لحظة لم يتوقعها دوائر صنع القرار التركية؛ والتي تعتمد استراتيجيتها المتوسطة على الفكرة القائلة؛ بأنه من المُرجح أن تدوم النظم الاستبدادية في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، وللإنصاف؛ لم يقتصر هذا النوع من التصور على تركيا وحدها. (أونيس، 2012: 47)

2.3.3. خلفيات ودوافع السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة السورية

شهدت سياسة تركيا الخارجية مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، تحولات جذرية، سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، ونقلتها نقلةً نوعية، أتاحت لها ما يمكن تسميته الصعود الإقليمي التفاعلي. (Interactive rise)

وتقوم السياسة الخارجية التركية التي هي ذراع لتحقيق المشروع التركي على دعامتي القيم المرتبطة بالسلام والاستقرار والعدالة من جهة؛ والمصالح المرتبطة بهذه القيم من جهةٍ أخرى، والتي تسعى تركيا من خلالها، التأكيد على أنها لا تحقق مصالحها فحسب؛ وإنما أيضاً مصالح الدول الإقليمية جميعاً، من خلال التركيز على مفهوم الربح المتبادل (win– win situation)، وليس على مفهوم التنافس ذي الطبيعة الصفرية. (باكير، 2013: 19)

وعلى العكس من إيران – كما سنرى في الفصل الرابع – فإن المكونات المذهبية والتاريخية في المنطقة العربية لم تكن عائقاً أمام المشروع التركي، بل صبت في صالحه، ولمّا لم تكن السياسة الخارجية التركية غير موجهة طائفياً، وأن تركيا ليست دولة دينية؛ فإن مشروعها ودور سوريا فيه، يحمل طابعاً آخر، يرتكز غالباً على تحقيق معادلة سياسية واقتصادية وأمنية في ذات الوقت.

كما تعتبر تركيا من أبرز البلدان الشرق أوسطية؛ التي تتميز توجهاتها بالتداخلات والتقاطعات المتزايدة؛ بين بنود جدول أعمال السياسة الداخلية، وبنود جدول أعمال السياسة الخارجية، وفي هذا الخصوص، فإن العديد من توجهات السياسة الداخلية التركية تكمن مسبباته في السياسة الخارجية التركية، ونفس الشيء يمكن ملاحظته في توجهات السياسة الخارجية التركية الناشئة بفعل تأثيرات السياسة الداخلية التركية، وتأسيساً على ذلك، توجد العديد من النظريات التفسيرية لجهة الكشف عن حقيقة وطبيعة التوجهات التركية الشرق أوسطية الأخيرة، وعلى وجه الخصوص إزاء سوريا. (أوغلو، 2011)

وقبل الخوض في غمار خلفيات ودوافع السياسة الخارجية التركية تجاه ما يدور على الساحة السورية؛ وحتى يستطيع كل متابع ومهتم بهذا الشأن، أن يميز ويلمس التطورات التي طرأت على الموقف التركي حيال هذه الأزمة؛ يحتم المنطق وضع جسر يرتكز أحد أطرافه على موقف

الأتراك الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط، والذي يمكن لنا رصده منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في أنقرة، أما الطرف الآخر فيرتكز على موقف تركيا بعد اندلاع موجة الثورات، ومقارباتها السياسية تجاه الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية.

3.3.3. الموقف التركي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط

في هذا الصدد "يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية في ثلاث فترات مختلفة، بناء على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية في العقد الأخير؛ ففي الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة، تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية؛ التي ستحوِّل السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة، إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة (Davutoglu, 2008, p77) وقد مثَّلت سياسة (Zero Problem Policy ZPP) في هذه الفترة، حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية.

وفي الفترة الثانية من حقبة حزب العدالة والتنمية، ومع تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة؛ بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط، وتزايدت "الاستقلالية الإستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجياً، بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق.

وفي الفترة الثالثة من حقبة حزب العدالة والتنمية، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية، والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، فقد سعت تركيا إلى تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي" مع الدول العربية، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون إستراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة، بهدف إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم. (يشيلطاش وتيلچي، 2013)

ومنذ بداياته؛ كان هناك شعور تركي بالتفاؤل من الربيع العربي، وأن التحرر السياسي بالمنطقة سيساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والدبلوماسية التركية بالمنطقة، ويُعزز أيضاً فرصة

أن تكون التجربة التركية الأكثر ملائمة لدول المنطقة، لاسيما في بيئة أكثر انفتاحاً وديمقراطية، إلا أنه على المدى القريب والمتوسط، فرضت التطورات غير المتوقعة في المنطقة، مجموعة من الشكوك والمعضلات الخطيرة أمام السياسة الخارجية التركية، (أونيس،2012: 52) فكيف كانت خيارات تركيا؟ وكيف بدت مقارباتها السياسية في مطلع الثورات الشعبية، وعلى وجه الخصوص تجاه الأحداث في سوريا؟.

فرض "الربيع العربي" تحدياً من نوع خاص على سياسة تركيا الخارجية؛ في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (معهد واشنطن،2011)؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة، وكان هذا هو السبب في أن حكومة أردوغان في البداية؛ لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم، ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول، ومع ذلك، اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة لأخرى، ظهر ذلك جلياً من خلال كيفية استجابة أردوغان فعلاً للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية؛ حيث انحاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة عبر عقود طويلة من الغرب. (يشيلطاش، وتيلچي، 2013)

ما من شك في أن ثورات الربيع العربي ضاعفت من حجم التحديات التي تواجهها تركيا لتظل القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، إذ إن التغيرات السريعة والمتوقعة لموازين القوى في الشرق الأوسط، تسببت عملياً في انتهاء العمل بسياسة أوغلو المتعلقة بـ"تصفير المشكلات مع الجيران"، فلم يكن بمقدور تركيا – مع خطورة التطورات الجارية في الجوار، وخصوصاً في سوريا – أن تبقى بمنأى عن الأحداث، الأمر الذي وضع تحدياً جسيماً أمام الحكومة التركية، للموازنة بين مصالح تركيا وروابطها الاقتصادية، وعلاقاتها السياسية مع الأنظمة القائمة في المنطقة من جهة، والوقوف بجانب حقوق الشعوب، في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد من جهة أخرى. (تسيبنار، عمير)

كما ستمثِّل البيئة السياسية الجديدة لما بعد الربيع العربي، تحدياً حقيقياً لتركيا في مسألة ما إذا كان بوسع أنقرة القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في استعادة السلام في المنطقة أم لا. (يشيلطاش وتيلچي، 2013)

وفي مقابل التحديات التي فرضتها ثورات الربيع العربي، نظرت تركيا إلى الثورات باعتبارها تطوراً جيداً نحو إرساء قيم الحكم الديمقراطي القائمة على الشفافية والمساءلة، متفائلة بتصاعد دور تيارات الإسلام السياسي والقريبة من أيديولوجيتها وأفكارها، مما يساعد على تدعيم التعاون مع أنقرة، حتى يبدو أن تركيا قد تكون من أولى القوى الإقليمية المستفيدة من التطورات الجارية في المنطقة. (تسيبنار، عمير)

كما رأت تركيا أن الربيع العربي أطلق آمالاً جديدة تماماً، عمَّت الإقليم الأوسع من حيث إمكانية تقوية الأنظمة القديمة ديمقراطياً، وإعادة بناء إستراتيجية للقوى السياسية التقليدية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد بدا واضحاً أنّ الاحتجاجات التي اكتسحت العالم العربي، جعلت تركيا تلزم نفسها بتغيير مقاربتها، (بالسي، 2012) ومع اندلاع الأزمة السورية؛ برزت تداعيات متباينة على مصالح تركيا، اضطرتها إلى إعادة تقييم العديد من افتراضاتها التي تطورت على مدى العقد الماضي، بعد نجاح تركيا في تحويل علاقتها العدائية التاريخية مع سوريا – بسبب دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني – إلى صداقة قوية منذ تسعينيات القرن الماضي، بل ونجحت في تطوير علاقات اقتصادية واسعة مع دمشق، وهي العلاقات التي ازدادت قوة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث أقام روابط قوية مع نظام بشار الأسد الذي خلف والده في السلطة، وذلك تنفيذاً لسياسة "العمق الإستراتيجي" التي تبنتها أنقرة في سياستها الخارجية. (تسيبنار، عمير)

كما وفرت الثورات العربية فرصةً ومجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي علي المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علي الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة، لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدي توازنه، وكذلك التساؤل حول مدي فاعليته، فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة علي المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا. (أوغلو، 2012)

وتتحدد طبيعة السياسة التركية بشأن "المكانة" وقدرتها على التأثير المعنوي أو السياسي في مجريات الأمور في سوريا، ليس فقط انطلاقاً من علاقاتها الجيدة معها، وإنما أيضاً انطلاقاً من مكانتها الإقليمية، ومحاولتها إثبات مقدرة جدية للتأثير المقَرِر والمُرَجِّح وربما الحاسم في المواقف والسياسات، وهذا ينسجم مع ما تحاول تركيا تصديره أو ترويجه من "مكانة" دولية وإقليمية نشطة وفاعلة. (محفوض، 2012: 30)

4.3.3. الموقف التركي من الثورات العربية

قامت السياسة الخارجية التركية الجديدة – منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم – على إستراتيجية "تصفير المشكلات مع دول الجوار"، وواجهت هذه الإستراتيجية اختباراً دراماتيكياً حاداً مع بداية الربيع العربي، حيث رحبت النخب السياسية التركية في البداية بالتحدي الكبير المتصاعد ضد النظم الاستبدادية القمعية، (أونيس، 2102: 58) وفي ظل هذا الترحيب؛ كان الأتراك يدركون أن التحدي لم يكن ضد النظم الاستبدادية فحسب؛ بل إن هناك تحدياً بفعل هذا الربيع يواجه السياسة التركية بالمنطقة، وهو تحدياً للطموحات التركية الإقليمية، وتهديداً لإستراتيجيتها الكبرى، التي سعت من خلالها لزعامة التغيير في المنطقة، من أجل تحقيق هذه العملية بدون تدمير الاستقرار الإقليمي، هذا التحدي فرض على تركيا تحديث الخطاب الإستراتيجي في مواجهة الأزمة متعددة الأبعاد في المنطقة".(يشيلطاش، وتيلجي، 2013)

وفي الوقت الذي كان فيه الربيع العربي مدفوعاً من الداخل في غالبه، كانت التجربة التركية ذات أثر إيجابي بالمنطقة، فلقد ساعدت العلاقات العربية التركية في المجالات الاقتصادية والثقافية في بناء تصورات وتوقعات؛ بأن النظم الاستبدادية في العالم العربي كانت غير قادرة على استيعاب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية لمواطنيها، وبالتالي يمكننا القول بأن التجربة والحضور التركيين كان لهما دور في ظهور الربيع العربي والمستمر حالياً. (أونيس،2102: 58)

ورغم أنه في الواقع، ظهرت مفاضلات بين الحاجة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير بالنظر إلى المصالح الاقتصادية الهامة، والتي تزايدت بين تركيا ودول العربية من جانب، وبين الحاجة إلى مناصرة الديمقراطية وتغيير النظم من جانب آخر، والتي من شأنها تهديد تلك المصالح الاقتصادية بوضوح، على الأقل لفترة طويلة، بمعنى أخر، واجهت تركيا تحدياً حقيقياً من حيث

إشكالية الأخلاق في مقابل المصالح الذاتية، وتتطلب السياسة الخارجية القائمة على الأخلاق أو القيم، الإصرار على دعم ومناصرة الدمقرطة في مواجهة الإستراتيجية المصلحية. (أونيس، 2012: 60)

لقد تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية، فابتداءً؛ التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلي نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، (نور الدين، 2011) وكان عبد الله غول أول رئيس تركي يزور مصر بعد سقوط مبارك، مما ضاعف من الشعبية التي تحظى بها تركيا على الساحة المصرية.

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري، وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين، وبالمثل؛ تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبّرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. (تسيبنار، عمير)

وعليه؛ من المحتمل هنا أن تعمل تركيا على تظهير نظرية جديدة للسياسة الخارجية تتجاوز "العمق الإستراتيجي" ومبدأ "تصفير المشكلات" إلى مبدأ "التدخل النشط" في "عصر الثورات العربية" بغية التأثير القصدي (وليس الاختياري) في مساراتها، وفي هذا الصدد؛ واصلت تركيا ضغوطها على النظام في سوريا من أجل القيام بالتغيير، واتبعت سياسة مركبة، انطوت على الاستعداد لتقديم المشورة والضغوط الإعلامية والسياسية، وتنظيم المعارضة السورية، والتهديد بالتدخل الدولي. (محفوض، 2012: 39)

كما اتخذت تركيا موقفاً مركباً، انطوى على غموض قصدي، ومستويات متعددة، بما يوحي أن تركيا تؤيد استقرار البلاد، بكل الأبعاد التأويلية الممكنة، بحيث يمكن للمتلقي أن يفهم أن دعم الاستقرار هو الأصل، وليس "بقاء" أو "استمرار" النظام السياسي، وقد يصبح "النظام السياسي"– من هذا المنظور– هو نفسه عقبة أمام "الاستقرار". (محفوض، 2012: 43)

جملة القول؛ مثلت أحداث الربيع العربي تحدياً حقيقاً أمام السياسة الخارجية التركية، حيث أوقعتها في مأزق خطير، كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية، وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب، في نظم سياسية ديمقراطية، تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها، وتقضي على سنوات القمع والاستبداد التي عاشت أسيرة تحت أقدامه لسنوات كُثُر، وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة؛ جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات، إلا أن الأزمة السورية تحديداً جسدت انتهاءً للمبدأ الإستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنه لابد من التكيف مع التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط، بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً.(أونيس، 2012: 61)

غير أن تكيف تركيا مع البيئة الجديدة لم يكن سهلاً، مثلما كان الوضع في تونس ومصر مثلا، خاصة وأن تغيير موقفها؛ يعني المخاطرة بكافة استثماراتها في المنطقة، وبحياة الأتراك الموجودين في دول المنطقة. (المركز الإقليمي، 2012)

5.3.3. الموقف التركي من الثورة السورية

لقد وضعت الانتفاضة السورية وما تبعها من أحداث، وفرار ما يقرب من ثلاثة آلاف سوري خلال الأشهر الأولى لاندلاع الأزمة داخل الأراضي التركية؛ حداً للعلاقات التركية – السورية؛ التي تطورت بشكل كبير بعد عقود من الصراع بين الجارتين، كما فاقم رد فعل النظام السوري القمعي بشكل كبير في اتساع الهوة بينهما، وتدهور هذه العلاقات.

وقبل الخوض في غمار سياسة أنقرة الخارجية إزاء ما يحصل على أرض الجارة السورية؛ نود أن نورد بعض الملفات المشتركة، والمدركات المتبادلة بين كل من أنقرة ودمشق، ليتسنى لنا أن نضع أيدينا على مقدار وحجم التحول في الموقف التركي بعد اندلاع الأزمة السورية.

وفي هذا الصدد؛ تعرف تركيا أنها دخلت أكثر من منطقة وملف وقضية بدعم وغطاء سوري مباشر، سواء أكان ذلك في ملف الأزمة اللبنانية، أو في العلاقة التي بنيت وترسخت مع حزب الله وحماس، والكثير من التنظيمات الفلسطينية (صالحة، 2011)، وتدرك أن تقاربها مع

دمشق كان عاملاً أساسياً في انفتاحها المتزايد على إيران، وتوسيع رقعة التعاون الثلاثي بين هذه البلدان حيال أكثر من أزمة إقليمية، وهي تعرف أيضاً أن توسيع رقعة انتشارها وتمددها التجاري والاقتصادي باتجاه الأردن، كان لا بد من أن يمر عبر سوريا ومباركتها ومشاركتها.

وبالمقابل؛ فإن سوريا على دراية تامة بأن تركيا وفرت لها الغطاء اللازم للخروج من أكثر من ورطة إقليمية ودولية، وأن أردوغان لعب دور العرّاب للتقريب بين دمشق وأكثر من عاصمة غربية وحتى عربية.

ولا أحد ينكر أن تركيا في السنوات الثماني الأخيرة؛ جعلت من سوريا مركز الثقل في سياستها الإقليمية، وأعطتها الأولوية والأفضلية في الكثير من حملات الانفتاح والتوسع الاقتصادي والسياسي، ما أخرجها من عزلتها الدولية أولاً، ثم جعلها شريكاً مباشراً لأنقرة في أكثر من اتفاقية تجارية وإنمائية عربية وإقليمية، أبرزها رفع تأشيرات المرور بين البلدين مما كان انتصاراً لسوريا قبل أن تكون انتصاراً لتركيا، حيث وجدت دمشق نفسها تقترب أكثر فأكثر من الغرب. (صالحة، 2011)

وإزاء هذه المعطيات، تطرقت وجهات نظر العديد من المراقبين وخبراء الشؤون الشرق أوسطية بشيء من الدهشة، إزاء مواقف وردود الأفعال الرسمية التركية؛ إزاء التطورات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص إزاء ما يحصل في سوريا، (أوغلو، 2011) على اعتبار أن وصول رياح الربيع العربي إلى سوريا، وتهديدها النظام السوري، يمثل اختباراً للنهج التركي الجديد، والذي وقع تحت ضغوط هامة في الحالة السورية، (أونيس، 2012: 61) فما هي طبيعة المواقف وردود الأفعال التركية؟ وما هي محفزاتها الدافعة؟ وهل تعبر هذه المواقف وردود الأفعال، عن تحول جديد في إدراك نخبة حزب العدالة والتنمية المسيطرة على أنقرة، بما يعزز من احتمالات حدوث انعطافة جديدة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الجار السوري؟ (أوغلو، 2011)

ومن خلال إطلالة سريعة على ردود الأفعال التركية منذ صدر الأزمة السورية؛ يتضح أن الأتراك تحركوا ببطء، ولكن بشكل تصاعدي في الضغط على الأسد، انطلاقاً من مخاوف أنقرة المشروعة والتي تعتمد في ذات الوقت على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها

من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جداً ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة ومتعددة في آن واحد أثناء اتخاذها لموقفها. (باكير، 2011)

وعلى عكس تعاملها مع الحالة التونسية أو المصرية؛ اعتقدت أنقرة بما لها من معطيات موضوعية وجيوسياسية، وبما لها من ثقل ومن علاقات مع سوريا؛ أنها قد تكون قادرة على إقناع الأسد باستخدام النصيحة أو بالضغط، كي يقود عملية تحول سلمية، حتى لا تدخل سوريا والمنطقة في حالة الفوضى، فتتحمل تركيا حينها خسائر كبيرة، لما لهذا السيناريو من انعكاسات عليها (باكير، 2011)، وعلى دورها الإقليمي وإستراتيجيتها الكبرى المتمثلة في زعامة عملية التغيير بمنطقة الشرق الأوسط. (يشيلطاش، وتيلجي، 2013)

لقد كان من الواضح في هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورات؛ أن تركيا بدت كما لو كانت متفاجئة بهذه المرحلة المضطربة التي تمر بها المنطقة، حيث لم تتوقع أنقرة حدوث اضطرابات بهذا الحجم في البلاد الإسلامية، ولم تضع في حسبانها أيضاً مقاومة القادة لهذه الاضطرابات بالقمع والعنف (المركز الإقليمي، 2012)، كما فوجئت أنقرة كذلك من سرعة وصول موجة التغيير إلى سوريا، بعدما كان الرئيس السوري يطمئنها أن البلاد مُحَصّنَة، وكانت تثق بقدرته على الإسراع في دفع عجلة الإصلاح؛ التي تحدّث أكثر من مرة بشأنها أمام المسئولين الأتراك. (صالحة، 2011)

ومن خلال تتبع ردود الأفعال التركية منذ الخشية التركية من انتقال عدوى الثورات إلى الحليف السوري، مروراً بظهور بوادر الحراك الشعبي وبدء الاحتجاجات، وانتهاءً بتعقيد الوضع السوري ودخول البلاد في أزمة سياسية وأمنية، سنجد أن رد الفعل التركي تجاه هذه الأوضاع تدرج حتى الآن وفقاً لثلاث مراحل، وهي:

1.5.3.3. أولاً: مرحلة النصح والإرشاد

وتمتد هذه المرحلة منذ مطلع شباط/ فبراير 2011، (أي قبل شهر فقط من اندلاع الاحتجاجات) وحتى منتصف نيسان/ أبريل، (باكير، 2011)، فمع انطلاق قطار الثورات العربية، وتوقفه في محطتي تونس ومصر، سارعت القيادة التركية وبقلق كبير باتجاه الحليف السوري،

لتحذيره من "الانعكاسات السلبية"، إذا لم يَجْرِ التعامل مع الحالة القائمة والمرحلة المقبلة بواقعية وبشكل عملي وسريع. (صالحة، 2011)

كما كان رجب طيب أردوغان أول من افتعل سبباً لزيارة دمشق في مطلع شباط/ فبراير 2011، ثم تبعه وزير خارجيته أحمد داود أوغلو، ليتم الكشف لاحقاً أن رئيس جهاز المخابرات التركية "حقّان فيدان" قصد دمشق هو الآخر أكثر من مرة، وأن الرسائل والمطالب كانت واحدة، وهي محاولة إقناع الرئيس السوري بتبني فكرة الإصلاح والتغيير بأسرع ما يمكن، والتعامل بجدية مع النصائح والمطالب التركية، وأخذ خريطة الطريق المطروحة من قبل أنقرة بعين الاعتبار، إذا ما كانت القيادة السورية تريد الخروج من مأزقها هذا بأقل الخسائر والأضرار، حيث تضمنت خارطة الطريق التي وضعتها أنقرة أمام الرئيس الأسد جملة من الاقتراحات والمطالب، التي ركزت أهم بنودها على إعلان حكومة سوريا جديدة، تجمع كافة الأحزاب والميول السياسية والاجتماعية الفاعلة، والعمل على تسريع عجلة الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية، والتعامل بجدية وبشكل عملي مع مطالب مئات الآلاف من الأكراد في سوريا. (صالحة، 2011)

تم تدرج موقف أنقرة من موجة الاحتجاجات، فحاولت الحكومة التركية في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقياداته إلى الانفتاح، وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجه القادة الأتراك الكثير من النصائح للرئيس بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت. (باكير، 2011)

كما دأبت تركيا وخلال هذه الفترة، على مطالبة النظام السوري بإجراء إصلاحات تشريعية ودستورية وسياسية جوهرية في بنية النظام، وذلك بصفتها حليفة وثيقة ومجاورة لسوريا، (ياسين، 2012) وفي هذا الصدد حرص أردوغان في هذه المرحلة على التواصل المباشر مع الرئيس السوري نظراً للعلاقة المميزة التي تجمع الرجلين، فاتصل به مرتين خلال ثلاثة أيام في بداية الأزمة، في يومي 25-28 آذار/ مارس 2011، وعبّر له خلال الاتصال الأول عن دعم بلاده لسوريا في عملية الإصلاحات؛ التي أعلنت أنها بصدد إطلاقها قريباً، في مسعى يلبي مطالب الشارع السوري، ونصح خلال الاتصال الثاني الرئيس الأسد بتطبيق سريع وحقيقي للإصلاحات على الأرض دون تأخير، وبمخاطبة شعبه بشكل مباشر، متمنياً ألا تتكرر تجربة ليبيا، وأن يتجنب السوريون تلك الأحداث التي تبعث على القلق.

وحرصاً على ألاّ تَفوت هذه الفرصة السانحة لتجاوز الأزمة في هذه المرحة، أرسل أردوغان وزير خارجيته أوغلو إلى دمشق على رأس وفد للقاء الرئيس السوي وباقي المسئولين، وقد حمل الوفد رسالةً تتضمن أربع نصائح للأسد وهي: عدم التأخير في تبني الإصلاحات، وضرورة الانفتاح على العامّة، وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنة، واستعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم لكل ما تتطلبه العملية الإصلاحية، وضرورة الانتباه إلى أن ما يجري في سوريا قد يؤثر في الشرق الأوسط برمته. (باكير، 2011)

1.1.5.3.3. الرد السوري على النصائح التركية وتطور الموقف التركي

لكن ردود الأفعال السورية التي قابلت بها النصائح التركية؛ جعلت تركيا تجد نفسها في مأزقٍ وحرج، فهي لا تريد أن تتخذ تدابير قاسية بحق سوريا، في الوقت الذي تنصح فيه النظام بضرورة تحقيق إصلاحات جذرية عاجلة وحقيقية، كحل للأزمة التي يعاني منها، ولكنها لن تكون قادرة في الوقت ذاته وفي ظل هذا الجو وهذه المعطيات؛ في مواجهة الإرادة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى؛ سيكون بإمكان تركيا استخدام ذلك للضغط على النظام السوري بعد التجاهل الذي قابل به نصائحها. (صالحة، 2011)

إن نظرة خاطفة على الإجراءات التركية الأخيرة حيال تجاهل نصائحها وما يجري في سوريا، وطريقة تعامل النظام السوري مع أزمته، تؤكد أن مسار العلاقات بين دمشق وأنقرة خرج من فترة شهر العسل، وأن حجم المخاطر المحدقة بمستقبل العلاقات بين البلدين كبيرة، إلى درجة قد تطيح بكل ما تم تشييده في السنوات الأخيرة، وأبرز هذه الإجراءات:

1. ناقش مجلس الأمن القومي التركي لساعات طويلة موضوع الأزمة السورية، على ضوء التقرير الذي أعده رئيس جهاز المخابرات التركية "حقان فيدان"، بعد أكثر من لقاء سري وعلني بالرئيس بشار الأسد.
2. جرى أكثر من اتصال هاتفي مباشر بين أردوغان والرئيس السوري لتقييم الأحداث في المدن السورية.
3. تدابير أمنية ولوجستية تركية عاجلة في مناطق الحدود المشتركة، وقرار بالاستعداد لموجات نزوح من المدن السورية الشمالية باتجاه الداخل التركي.

4. تحليلات متلاحقة في الإعلام الغربي حول اتصالات مستمرة بين أنقرة والعواصم الغربية، ورسائل غير مباشرة تنقلها تركيا إلى سوريا باسم هذه البلدان، لتحث النظام على عدم إهدار الفرص التي قدمت حتى الآن، وعدم التفريط بها.

5. فتح الأبواب أمام المعارضة السورية بكافة فصائلها وأطيافها، لعقد اجتماعات لها في تركيا تحت شعار " لقاء اسطنبول من أجل سوريا "، وتوجيه رسائل عبرها إلى القيادة السورية، وهي تعرف مسبقاً أن ذلك يغضب دمشق ويقلقها.

6. إعلان الثلاثي التركي عبد الله غل ورجب طيب أردوغان وداود أوغلو؛ أن أبواب تركيا ستكون مشرعة أمام السوريين الذين لا يشعرون بالأمان. (صالحة، 2011)

والتصريحات الأخيرة لهؤلاء الثلاثة حول ما يجري في سوريا، وحول سبل المواجهة والمعالجة، إضافة إلى ما سبق، كلها تطرح أكثر من سؤال ومن علامة استفهام (صالحة، 2011) حول مستقبل علاقة البلدين في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات، ليس بأقل حجماً من العنف الذي تُوَاجه به.

ومن الملاحظ أن التحول في السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، جاء بغرض تشجيع النظام السوري على تحقيق الإصلاح السياسي عبر نوع من الوساطة التركية، والاعتماد أيضاً على رأس المال السياسي والذي قد تطور تدريجياً مع النظام السوري خلال عهد حكومة العدالة والتنمية التركية، وكان التصور القائم بالاعتماد على مقومات القوة الناعمة التركية، وأن تلعب تركيا دور الوسيط لإقناع النظام السوري بعمل إصلاحات سياسية تدريجية. (أونيس، 2012: 57)

غير أن الأتراك اكتشفوا مبكراً أن رهانهم الوحيد على النظام لن يكون الحل، وأن الثقة المطلقة بالرئيس الأسد تتعارض مع أسلوب وطريقة معالجة الأزمة، بعد الذي أظهرته القيادة السورية في طريقة تعاملها مع مطالب المعارضة "العادلة والمحقة"، كما وصفتها قيادات حزب العدالة والتنمية أكثر من مرة، (صالحة، 2011) مما جعل أنقرة تواجه مأزقاً بالغ التعقيد في موقفها من الأزمة السورية، فبالرغم من أنها لم تتوقف عن توجيه نصائح للأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإنها لم تتوقع ثورة سوريا شعبية بهذا الحجم والإصرار، ولا قمعاً رسمياً بهذا الحجم والاستمرار". (مركز الجزيرة[2]، 2013)

2.5.3.3. ثانياً: مرحلة إعادة تقييم الوضع

بعد مرور أكثر من عام على انطلاق الثورة السورية، بدا خلالها الموقف التركي معوّلاً على الجهود السياسة والدبلوماسية، لإقناع الأسد بإجراء إصلاحات سريعة وفعّالة وعملية على أرض الواقع، تستجيب لمتطلبات الشعب المشروعة، مترافقاً مع تحذير من تجاهل الوضع، أو عدم أخذه على محمل الجد، لما له من تداعيات مدمّرة على سوريا والمنطقة، وبعد جهد كبير، وجولات سياسية ودبلوماسية مكّوكية، تبيّن أنّ الأسد لا يولي النصائح التركية أي اهتمام، وأنّ أذنه متّجهة نحو إيران لاستلهام الخبرة الإيرانية في عام 2009، ليضيفها إلى خبراته السابقة في السياسة الأمنية والعسكرية للتعامل مع الثورة السورية. (باكير[2]، 2012)

وفي هذه المرحلة أيضاً، بدا واضحاً للحكومة التركية، أن هناك تناقضاً واضحاً فيما يحصل، وأن الرئيس الأسد يسير في اتجاه معاكس للنصائح، وأن سياسة القتل والقمع هي التي تسود الآن، ما يهدد بتفجير داخلي تصيب شظاياه تركيا، (باكير،2011) وإزاء ذلك؛ بدأت أنقرة تمارس الضغط بشكل متصاعد وببطء، (أوغلو، 2011) وتمخضت سياسة إعادة تقييم الوضع عن خطاب أشدُّ لهجةً لتركيا تجاه الأسد، مع الاحتفاظ بمضمون الرسالة السابقة، وهي أنه لا زال بمقدور الأسد تجاوز الأزمة، من خلال بوابة الإصلاحات الجذرية.

لذلك قام أردوغان بتاريخ 26 نيسان/ أبريل2011 بالاتصال بالرئيس السوري، معرباً له بشكل صريح وواضح جداً عن مخاوف تركيا وعدم ارتياحها للأحداث الأخيرة، طالباً منه التقدم في الإصلاحات بشكل سريع، كما قامت تركيا بزيادة الضغط على الرئيس السوري في هذه المرحلة، حيث تم استدعاء السفير التركي في دمشق عمر أونهون إلى أنقرة، للمشاركة في اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي، بهدف التحضير للتعامل مع أسوأ السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بتطور الأحداث في سوريا. (باكير، 2011)

وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه، وصف أردوغان في تصريح لوكالة أنباء الأناضول، السلطات السورية، بأنها تتعامل بـ "وحشية" مع المواطنين السوريين، وفي وقت لاحق؛ أعلن أرودغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو، تعليق العلاقات والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين. (قاياتي، محمد)

بعد ذلك انتقل الموقف التركي إلى مستوى أعلى، معتمداً على بعض الأدوات السياسية والاقتصادية للضغط على الرئيس الأسد، في محاولة لدفعه إلى تحقيق الإصلاحات تحت الضغط، عندها تبيّن أنّ هذه الضغوط أضعف من أن تجبر نظاماً سلطوياً أمنياً وعسكرياً على قبول إجراء مثل هذه الإصلاحات، فقد أظهرت الحالة السورية أنّ قدرات تركيا محدودة في الحالات الصعبة (ليس في الكم أو النوع بل في القرار)، كما بدا أنّ هناك فجوة بين خطاب القيادات والمسئولين في الحكومة التركية، وبين ما يفعلونه أو يستطيعون فعله إزاء ما يحصل، وبين الإمكانيات والمتطلبات، فلا استطاعت تركيا إقناع الأسد بالقوة الناعمة، ولا استطاعت لجمه بالقوة الصلبة (التي لم تستخدمها)، عندها انتقلت تركيا إلى مستوى آخر اعتمدت فيه على التشاور والتنسيق مع الجانب العربي المتمثل بالجامعة العربية، وبعض الدول الإقليمية الفاعلة، وتحديداً الخليجية منها، تبعه تشاور مماثل مع حلفائها الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أنّ جزءاً من محدودية قدرة تركيا على التحرك، يعود إلى معطيات ذاتية، وجزء آخر يعود إلى معطيات إقليمية ودولية. (باكير[2]، 2012)

1.2.5.3.3. المعطيات الذاتية

والتي تمثلت في المثالية التي تطبع جزءاً من السياسة الخارجية التركية، واعتقاد وزير الخارجية التركية بأنّ دبلوماسية تصفير النزاعات لا تزال صالحة، وأنّ الدبلوماسية والمبادرات السياسية مترافقة مع بعض الضغوطات، قادرة على معالجة الوضع السوري. (باكير[2]، 2012)

2.2.5.3.3. المعطيات الإقليمية

وتتمثل أولاً في عدم رغبة و/أو قدرة تركيا على دفع الثمن الذي يتطلبه تنفيذ سقفها العالي، ووضعه موضع التنفيذ على الأرض، فانتظار أن يسقط الرئيس الأسد لوحده أو من خلال مجهود دبلوماسي، (في الوقت الذي يتلقى فيه كل الدعم اللازم لبقائه من روسيا وإيران تحديداً)، غير واقعي، لاسيما في الوقت الذي لا يوجد فيه استعداد أو رغبة تركية في مواجهة إيران أو الاصطدام بها.

وثانياً، عدم رغبة تركيا في الانخراط في سياسة محاور أو تحالفات خاصة، ما من شأنه أن يظهرها كقوّة سنيّة منخرطة في تحالف طائفي، أو ما يظهرها بأنها ذراع أمريكي منخرطة في تحالف امبريالي. (باكير[2]، 2012)

كما أن سلسة الاعتبارات التركية التي تدور في فلك حسابات المصالح التركية، تتلخص في حرص تركيا على التعامل مع الملف السوري بحذر، تجنباً لحدوث تفتيت أو تقسيم على أسس إثنية أو دينية، من شأنه التأثير في الأمن الإقليمي. (الجهيني، دعاء)

3.2.5.3.3. المعطيات الدولية

إن التزام تركيا بالتصرف تحت سقف أو مسوغ قانوني أو شرعي إقليمي أو دولي، هو ما يعرقل – على سبيل المثال – مسألة تسليح الجيش الحر، أو السماح له بالانطلاق من أراضيها.

ومن المعطيات الدولية أيضاً، ربط التدخل العسكري التركي في سوريا لإقامة ممرات آمنة أو منطقة عازلة بثلاثة شروط، منها ما يتعلق بتهديد الأمن القومي التركي، ومنها ما يتعلق بتدفق اللاجئين إلى تركيا بشكل يحول دون قدرات تركيا على تحمله، أو بشكل يحمل معه مخاطر على تركيا، والثالث هو قرار أممي للتدخل في سوريا، أو أي غطاء شرعي دولي آخر بمشاركة عربية ودولية. (باكير[2]، 2012)

كما تضع تركيا في حسبانها عدم اتخاذ خطوة متقدمة، إلاّ في حالة الحصول على دعم المجتمع الدولي، وتجنيب التصعيد العسكري على هذا الأساس، والاعتبار التركي الأهم الذي تتحدد وفقاً له اتجاهها ومسارها في الأزمة السورية، يتمثل في الحفاظ على صورتها كنموذج عالمي مشرف. (الجهيني، دعاء)

هذه المعايير التي وضعتها أنقرة لنفسها، قيّدت من حرية الحركة والخيارات العملية المتاحة لها، وهو ما جعل موقفها مكشوفاً وغير ذا تأثير كبير، ليقتصر على بعض الخطوات السياسية والاقتصادية فقط حتى هذه المرحلة، مع الاستعداد (كما تقول) لكل المتطلبات اللازمة للمرحلة القادمة. (باكير[2]، 2012)

ونظراً لكل ما سبق؛ تعرضت العلاقة بين سوريا وتركيا إلى شرخ نتيجة الوضع الذي جعل كل منهما في حرج إزاء الآخر، ورغم أن الموقف التركي لم يكن بالقوة والشدة التي يتمناها كثيرون للأسباب ومخاوف عدة؛ إلاّ أنه كان واضحاً أن النظام السوري لم يكن يريد من الطرف التركي الاكتفاء بالسكوت، وإنما دعمه غير المشروط بشكل صريح وواضح وعلني حتى النهاية، فالنظام السوري بَدَا شديد الغضب والاستياء من الموقف التركي، وتحديداً حول ثلاث نقاط أساسية، وهي تكذيب الرواية الرسمية السورية، والحديث عن (حلبجة وحمص) جديدة، واستضافة مؤتمر المعارضة السورية. (باكير، 2011)

في نهاية هذه المرحلة؛ وبعد فشل جهود تركيا لإقناع الرئيس الأسد باتخاذ خطوات نحو الديمقراطية؛ ذهبت السياسة الخارجية في اتجاهين متزامنين، ففي الاتجاه الأول: تخلت تركيا عن علاقاتها الوثيقة مع النظام السوري، اقتناعاً بأن هذا النظام لن يجدي نفعاً حيال إحداث التحول الديمقراطي بالبلاد، (أونيس، 2012: 55) وفي الاتجاه الثاني: قررت تركيا تمكين جماعات المعارضة السورية، وحرصت كل الحرص على أن تأخذ هي زمام المبادرة، حتى لا تفقد السيطرة على التطورات التي من شأنها أن تهدد أمنها ومصالحها في المنطقة. (المركز الإقليمي، 2012)

3.5.3.3. ثالثاً: مرحلة التحول والضغط

شهدت هذه المرحلة تحولاً في الموقف التركي، ليس من ناحية حث الرئيس الأسد على الاستجابة للمطالب الشعبية؛ وإنما في وسائل دفعه لتحقيق التغييرات المطلوبة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (باكير، 2011) وقد تلخصت مرحلة الضغوطات هذه في العوامل التالية:

1. تسليط الضوء على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية.
2. تسليط الضوء على الضغوطات الداخلية والخارجية لمناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. (باكير، 2011)
3. التعاطي النشط مع المعارضة السورية، وخاصة "الإخوان المسلمين" والعمل على صياغة "تنظيم" أو "مجلس" يجمع أفراد وقوى معارضة في الخارج من مختلف التيارات.

4. استضافة تركيا لمؤتمر الجمعيات الأهلية السورية وعدد من الناشطين السوريين.

5. مواصلة ضغوط سياسية شبه يومية، ويكاد الشأن السوري لا يغيب عن تصريحات المسئولين في تركيا. (محفوض، 2012)

6. الانتقاد العلني لسياسة القتل التي يعتمدها ويتعمدها النظام السوري، وتكذيب رواية الجيش والنظام. (باكير، 2011)

7. الانتقال من دعم "النظام السياسي" إلى دعم "الاستقرار"، وهما ليسا واحداً في الرؤية التركية للظاهرة السورية الراهنة، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بتاريخ 27 آذار/ مارس 2011، "نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي. "(محفوض، 2012)

8. دعوة الرئيس التركي نظيره السوري برسالة وجهها له عبر وزير خارجيته داوود أوغلو بتاريخ 9 آب/ أغسطس 2011 مفادها، "لا أريد أن يأتي يوم تشعرون فيه بالأسف، وأنتم تنظرون خلفكم؛ لأنكم تأخرتم كثيراً في التحرك، أو لأن تحرككم كان قليلاً جداً، وإن "توليكم قيادة التغيير؛ سيجعلكم في موقع تاريخي بدلاً من أن تجرفكم رياح التغيير".

9. كما صرّح وزير الخارجية التركي قائلاً: "نريد أن نخاطب القيادة السورية مرة أخرى، يجب وقف العمليات المكثفة ضد المدنيين داخل المدن، إذا لم تتوقف العمليات، فلن يبقى هناك شيئٌ نتحدث عنه بخصوص الخطوات التي ستتبع خلال هذه الفترة، هذه كلمتي الأخيرة". (وكالة الأناضول، 2011/08/15)

10. شبه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الموقف في سوريا بالوضع الليبي، وقال "فعلنا ما بوسعنا بشأن ليبيا، لكننا لم نستطع تحقيق أي نتائج، لذا فقد أصبح الموضوع مسألة دولية الآن، لم يحقق القذافي آمالنا والنتيجة كانت واضحة"، و"الآن يحدث نفس الموقف في سوريا، لقد أرسلت وزير خارجيتي واتصلت شخصياً عدة مرات، ورغم كل ذلك لازال المدنيون يقتلون". (وكالة الأناضول 2011/08/18)

11. وجّه وزير الخارجية التركي داوود أوغلو؛ ما وصفه "بالتحذير الأخير" إلى الرئيس السوري بشار الأسد، بأنه إذا لم تتوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين في سوريا؛ فإنه "لن يتبقى شيء للكلام".

لقد أدى تجاهل النظام السوري للنصائح التركية إلى تبدل اللهجة التركية، لذلك كانت الرسائل والمطالب الصادرة عن العاصمة التركية حيال الموضوع السوري صادمة لدى المسئولين السوريين في دمشق، خاصةً بعد تصريح الرئيس التركي عبد الله غل، الذي أكد أن تركيا تستعد لأسوأ الاحتمالات في الموضوع السوري، تبع هذا التصريح ما ردده فريق عمل حزب العدالة والتنمية، ابتداء من "إبراهيم كالين" أقرب المقربين إلى داود أوغلو وأردوغان، مروراً بـ "أرشاد هرموزلو" كبير مستشاري الرئيس عبد الله غل في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي، وانتهاءً بما يقوله "عمر تشليك ومراد مرجان" أهم العقول المخططة للسياسة الخارجية في الحزب، حيث كانت جميع رسائل هؤلاء تفيد بالتالي:

1. المطلوب عاجلاً عدم إهدار الفرص المتوافرة أمام النظام السوري، والواجب استغلالها بأسرع ما يكون على طريق الإصلاح وتوفير الاستقرار.

2. ما قد تقوم به القيادة السورية اليوم هو الفرصة الأخيرة لوقف أي تدخل خارجي في الملف السوري، وأن التجربة الليبية علمتهم أن الرهان على الصين وروسيا لن يستمر طويلاً.

3. إن تركيا لن يكون بمقدورها الابتعاد كثيراً عن المواقف الدولية التي قد يتخذها مجلس الأمن الدولي، إذ سيناقش عاجلاً أم آجلاً ملف الأزمة السورية. (صالحة، 2011)

لقد تضاعفت الصدمة السورية من الموقف التركي حيال أزمتها، كونها تلتقي جميعها عند تقاطع واحد يفيد؛ بأن حكومة العدالة والتنمية؛ الحليف الإقليمي لسوريا، لم تعد تصدق رواية النظام السوري، وهي تستعد لتغيير مواقفها من النظام، بسبب أسلوب التعامل مع التحركات الداخلية، كما قاد توسّع رقعة الأزمة إلى التباعد في المواقف والتحليلات بين دمشق وأنقرة.

هذا التباعد في المواقف لم يمكِّن الرياح التركية لتدفع السفنَ السورية إلى حيث تريد، بعد أن تم الرد السوري على هذه المطالب، بتمسك القيادة السورية بتحذير حكومة العدالة والتنمية من

"السقوط في فخ تضخيم" ما يجري، وأن على تركيا الاقتناع بأن ما يحصل في سوريا هو مخطط "فتنة ومؤامرة"، ويجب عليها أن تساعدها على مواجهة هذا المخطط.

غير أن القيادات التركية قالت وعلى لسان العديد من مسئوليها، رداً على دمشق المتمسكة بنظرية المؤامرة، والتي تتهم المعارضة بعدم الاستجابة لوعود الرئيس الأسد، ولم تمنحه حتى بضعة أيام لتنفيذ تعهداته، أن كل ذلك لا يبرر خيار القوة واللجوء إلى وحدات الجيش النظامي لمحاصرة المدن واقتحامها، بعد ساعات على إعلان قرار رفع حالة الطوارئ في البلاد التي استمرت نصف قرن كامل. (صالحة، 2011)

ولقد أخذت العلاقات التركية السورية طريقها نحو التصعيد، عندما أصبح واضحاً أن تركيا كانت تدعم أيضاً مجموعات المعارضة في الخفاء، في حين قامت السياسة الرسمية على دعم التغيير السياسي عبر النظام السوري القائم، وقد أثبت هذا النهج المزدوج أنه غير فعّال، وقد أدى في الآونة الأخيرة إلى إدراك حكومة العدالة والتنمية؛ بأن التغيير من خلال النظام السوري لم يكن على الأرجح ليتجسد، بل وربما يقوض موقفها المؤيد للنظام السوري بشكل متنام؛ مكانة تركيا إقليمياً ودولياً، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى اتخاذ منعطف أو تحول أخر في سياستها. (أونيس، 2012: 63)

وبحلول منتصف الصيف، بدأ كبار المسئولين الأتراك في التحدث عن "فقدان الأمل في الأسد"، وعلى الرغم من التحذيرات القادمة من دمشق، بدأت تركيا تستضيف اجتماعات نشطاء المعارضة السوريين، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبحلول أواخر الصيف؛ كان المسئولون الأتراك يتكهنون علناً – وإن بدون التصريح عن أسمائهم – بسقوط النظام باعتباره أمراً لا مفر منه.

1.3.5.3.3. الرد السوري على مرحلة الضغوطات التركية

مع نهاية أيلول/ سبتمبر 2011؛ أعلن أردوغان أنه قد "قطع كل أنواع الحوار مع النظام السوري"، وأن الأسد قد "كذب عليه مراراً"، وبعد بضعة أيام؛ تبنى أردوغان نبرة أكثر جرأة فقال: "ربما تطول هذه العملية قليلاً، لكن لو اتخذ الشعب قراراً مختلفاً كما هو الحال في مصر، وكما حدث في

تونس، وكما هو الحال في ليبيا، فعاجلاً أم آجلاً"، سينهار النظام من تلقاء نفسه" (معهد واشنطن، 2011)

لقد كشفت الأزمة السورية عن قيود في مقومات القوة الناعمة التركية على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي، حيث لم تقد أي منها إلى الضغط على الأسد لتحقيق الإصلاح المرغوب في سوريا. (أونيس، 2012: 63) فباتت تركيا على قناعة بأن خياراتها بهذه الأدوات محدودة. (معهد واشنطن، 2011)

ومع تصاعد وتيرة العنف في سوريا، دفع أردوغان قطيعته الدبلوماسية مع دمشق إلى مستوى جديد تماماً، ففي تشرين الأول / أكتوبر 2012، وبعد يوم على إطلاق النظام السوري حملة قمع عنيفة ضدّ المتظاهرين في (حماه)، حضّ بشار الأسد على الاستقالة، وانتقده علناً لعناده وجبنه، متوجهاً إليه بالقول: "لا بطولة في محاربة شعبك".

ومع ارتفاع حصيلة القتلى يومياً، تشتدّ الضغوط من أجل تدخّل دوليّ، الأمر الذي يضع تركيا في موقف حرج، فمهما تكنْ طبيعة التدخّل الخارجي، ستكون تركيا حُكماً في الواجهة، بسبب موقعها وعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية التاريخية مع سوريا. (بالسي، 2012)

هذا التحول للموقف التركي لم يفتح لها باب الخيارات – وبالتحديد العسكرية منها – على مصراعيه، بل ظلت السياسة الخارجية التركية حيال الأزمة السورية مقيدة بثوابت، وهذه الثوابت مرتبطة بشكل أساسي بمحددات التدخل العسكري منذ اندلاع الثورة في آذار/ مارس 2011 وحتى اليوم، وهي ثوابت متعلقة بتأمين الشرعية لتدخل تركي عسكري واسع النطاق، إضافة إلى الغطاء السياسي والاقتصادي والعسكري لمثل هذا التدخل، كقرار صادر عن مجلس الأمن يحظى بإجماع دولي، وهو خيار لا يزال معطّلاً ومشلولاً بسبب الموقف الروسي تحديداً، أو قرار خارج إطار مجلس الأمن، ولكن يحظى بغطاء واسع من المجتمع الدولي، ولاسيما الولايات المتحدة وحلف الناتو وجامعة الدول العربية، على اعتبار أنه من دون هذا الغطاء؛ سيكون من شبه المستحيل على الأتراك التدخل في سوريا على نطاق واسع، لأن ذلك سيضعها منفردة في مواجهة غير متكافئة مع المحور الداعم للأسد (روسيا، الصين، إيران، النظام السوري، النظام العراقي). (باكير[3]، 2012)

ولكن بعيداً عن ذلك، ستبقى سياسة تركيا تجاه سوريا خطابية، في ظل غياب إجماع دولي واضح بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات (معهد واشنطن، 2011)، وعلى المدى البعيد إذا سقط النظام السوري، وجاءت بعده قوى تناصر الديمقراطية؛ فإنه من المرجح أن ينعش ذلك العلاقات التركية السورية، أما إذا تشبث الأسد بالسلطة وقاوم التغيير، فسيكون ذلك ضربة قاصمة لسياسة تركيا الخارجية، في ظل محاولاتها تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية؛ التي وضِعت بأسلوب جيد على مدار العقد الفائت. (أونيس، 2012: 57)

ومع تصاعد وتيرة انتهاكات النظام السوري للسيادة التركية، ومقتل عدداً من المدنيين الأتراك؛ رسم ذلك حدوداً جديدة للتعامل مع النظام السوري، ليس على أساس أن هناك مشكلة بين النظام السوري والشعب السوري نفسه فقط، بل من ناحية أنّ هذا النظام بات يشكّل تهديداً على الأمن القومي التركي بشكل فعلي وعملي، مع تجاهله كافة التحذيرات السابقة، وتخطيه كل الحدود الحمراء التي تم رسمها. (باكير[3]، 2012)

وبالرغم من سخونة الأوضاع، وتعقد الوضع، وتأزم العلاقة بين البلدين؛ إلاّ أن قدرة تركيا على تحريك الرئيس الأسد نحو إحداث التغيير كانت محدودة جداً، مقارنة بما كان متوقعاً بالأساس، وتحدى الأسد الضغوط الدولية، وصعّد من عملياته الوحشية تجاه المعارضة. (أونيس، 2012: 46)

4.5.3.3. رابعاً: مرحلة المواجهة

ربما يقع في الأذهان بمجرد قراءة هذا العنوان، تلك المواجهة ذات الطابع العسكري، التي تُسَخّر لها كافة أدوات القتل والدمار، لكن بإسقاط هذا المفهوم على واقع الاستفزازات السورية للأتراك من قبل النظام؛ سنجد أن معادلةً على الأرض تبدو مختلفة تماماً، وليس لها نصيب من المواجهة إلاّ استفزازات الطرف السوري، في ظل غياب واضح للردود التركية، لمبررات يسوقها الأتراك في معرِضِ تفسيرهم لسياستهم حيال هذه الاستفزازات.

فما هي طبيعة الاستفزازات السورية؟ وما حجمها؟ وما هي مدلولاتها؟ ولماذا لم تقم تركيا لِحدّ الآن بأي خطوة حاسمة على صعيد الملف السوري؟ على الرغم من أنّ سقف المتوقع والمأمول منها إقليمياً ودولياً عالٍ؛ لعوامل جيواستراتيجية عديدة، تؤهلها لأن تكون اللاعب الأكثر تأثيراً وفعالية في الملف السوري. (باكير[2]، 2012)

بين كلٍ من تركيا وسوريا ملفات مشتركة ومدركات متبادلة، وتعرف كل منهما عن الأخرى مكامن الخطر ومواضع الألم، فالتجاور والتداخل الجغرافي والديموغرافي متجذر بينهما، وليس بأقل منه؛ المدركات الأمنية والاقتصادية، وكثير من الملفات التي تحتاج لمتابعة شبه يومية بين كل من أنقرة ودمشق.

كما يدرك النظام السوري أن الموقف التركي منه في غاية الأهمية، لا تقل هذه الأهمية سواءً أكان مسانداً أو مناهضاً، وذلك لحجم التأثير الذي من الممكن أن يُحدِثه الموقف التركي في كلتا الحالتين.

1.4.5.3.3. الرد السوري على مرحلة المواجهة

بدأت استفزازات النظام السوري لأنقرة بمجرد رفض الرئيس بشار النصائح المقدمة من الرئيس التركي، الأمر الذي عزز البوادر التي تشي بانتهاء شهر العسل بينهما، وبروز مؤشرات ووقائع تفيد بوقوع طلاق سياسي، بعد التجاهل الذي قابل به الرئيس بشار النصائح والمساعي التركية؛ لوقف تدهور الأوضاع على الساحة السورية.

كان أول هذه الاستفزازات قيام القوات السورية قبل منتصف عام 2012، بإطلاق النار على مواطنين سوريين داخل الأراضي التركية؛ مما أدى إلى مقتل شخصين، وعلى إثر ذلك؛ قامت أنقرة باستدعاء الملحق العسكري السوري لديها.

وفي 22 حزيران/ يونيو من نفس العام، أسقطت سوريا طائرة عسكرية تركية بالقرب من الحدود المشتركة بين البلدين، وزعمت دمشق أن الطائرة انتهكت الأجواء السورية، غير أن القادة الأتراك لم يؤكدوا الأمر إلاّ بعد مرور أربعة أيام، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي أن سوريا أسقطت الطائرة التركية، التي لم تكن تحمل أسلحة، دون تحذير وبشكل عدواني، مضيفاً أن بلاده تحتفظ بحق الرد على الواقعة. (قاياتي، محمد)

وفي شهر تشرين أول/ أكتوبر من عام 2012، قُتل خمسة مواطنين أتراك، إثر سقوط قذائف سوريا داخل الأراضي التركية؛ ردت تركيا فوراً بالمدفعية لأول مرة منذ اندلاع الأزمة السورية، تلاه اتخاذ عدد من التدابير السياسية والعسكرية، مغيّرة بذلك قواعد الاشتباك بين البلدين.

إن تفسير استمرار النظام السوري في الخروقات يفيد: إما أنه لم يرتدع، وأنه مستمر في قراءته للمعطيات السياسية الدولية، ويراهن على عدم قدرة تركيا على التحرك بشكل أكثر فعالية، وبالتالي فهو يستهدف الحكومة التركية من خلال الخروقات المستمرة، ويستهدف مصداقيتها، ويستهدف إفشال السياسة الردعية الجديدة التي ستتآكل مع مرور الوقت، وهو بطبيعة الحال دخول في المجهول؛ لأن ردود الفعل قد لا تخضع حينها للحسابات المنطقية، وإما أن النظام السوري فاقد لمنظومة السيطرة والتحكم المرتبطة بما تبقى من قواته العسكرية، وأن هذه القذائف تسقط بشكل غير دقيق وعشوائي.

وبالرغم من ذلك، لم تتوقف الخروقات، وظلت القذائف السورية تسقط داخل الأراضي التركية على مدى ستة أيام متتالية؛ الأمر الذي يهدد بخروج الأمور عن السيطرة، خاصة فيما يبدو أنه اختبار لحدود السياسة الردعية الجديدة التي رسمتها تركيا، والتي قد يؤدي تآكلها نتيجة هذا القصف المتكرر إلى مخاطر جديّة. (باكير[3]، 2012)

ومن خلال نظرة سريعة على طبيعة ومستوى الردود التركية على جملة استفزازات النظام السوري؛ تفيد القراءة الأولى بأن الأتراك مقيدين باعتبارات حساسة، تستدعي الدقة المتناهية قبل أي خطوة عسكرية كرد على الاستفزازات السورية، فضلاً عن أن تكون هذه الخطوة عملاً وقائياً أو تمهيدياً.

2.4.5.3.3. رد أنقرة على الاستفزازات السورية

على الرغم من موافقة البرلمان التركي على مشروع قانون تقدمت به الحكومة سريعاً، يجيز للجيش التركي القيام بعمليات عسكرية خارج حدود تركيا؛ إذا رأت الحكومة ضرورة لذلك، إلا أن هذا التفويض ليس مفتوحاً، لا من حيث المضمون، ولا من حيث المدة الزمنية، فهو يحتاج إلى تجديد دوري من قبل البرلمان، أضف إلى ذلك أنه لا يخوِّل الحكومة أو الجيش إعلان حالة الحرب، وإنما

هو بمثابة رخصة للرد السريع؛ الذي قد يتطلب في مرحلة من المراحل عمليات محدودة خارج حدود البلاد.

هذا ما يتعلق بردود تركيا وتحدياتها الذاتية، وأما ما يتعلق بحلفائها؛ فلم يخرج الرد من قبل حلفاء تركيا على الاعتداء الذي تعرّضت له من قبل النظام السوري؛ عن إطار الرد التقليدي السلبي المقتصر على التضامن مع تركيا، من خلال الإدانة الشفهية، والمطالبة بأن يكون الرد متوازناً، حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، ويتم الانزلاق إلى تصعيد أكبر، وبدا واضحاً من خلال طبيعة الردود، أَنْ لا أحد مستعد للذهاب مع تركيا بعيداً، في حال توسُّع الاشتباكات بين الطرفين، كلٌ لدوافعه الخاصة.

وأمام هذه المعطيات، شعرت تركيا بأنها تُرِكت وحيدة في الساحة، في ظل الحسابات الخاصة لكل من الحلفاء، في إطار محور أصدقاء سوريا، وأنه لابد من الاعتماد على الذات في الرد على الخروقات التي لم يعد من الممكن السكوت عليها.

زاد هذا التخلي عن تركيا من المخاوف الموجودة لدى صنّاع القرار، من أن التعامل مع الحالة السورية بمنطق ثنائي (تركي – سوري) سيؤدي إلى أن تكون تركيا ليس في مواجهة النظام السوري فحسب؛ وإنما الإيراني والروسي والصيني والعراقي أيضاً، وهي مواجهة غير متكافئة، خاصة أن تركيا تعتمد على هذه الدول في أمن الطاقة لديها، وعندها يصبح التدخل في سوريا بمثابة فخ، وبهذا المعنى فإن تخلي الحلفاء عملياً عن تركيا، جعلها مترددة بل متشككة جدّاً من أن تقوم بتدخل عسكري على الأرض.

وهي آخذة بعين الاعتبار المعطيات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الثوابت التي تم التطرق إليها؛ حرصت الحكومة التركية على أن يكون الرد متناسباً ومحدوداً ومربوطاً بالأمن القومي التركي، وليس بملف التطورات داخل سوريا، صحيح أن ذلك أتاح لها الآن في هذه الظروف وهذا التوقيت؛ القيام بالرد العسكري على الخروقات، لكنه سيقيدها من ناحية حجم هذا الرد ومداه، على اعتبار أن خروقات النظام السوري ليست بالحجم الذي يبرر حصول اجتياح مثلاً، أو إشعال حرب شاملة بين البلدين. (باكير[3]، 2012)

وإجمالاً لهذا المشهد، يمكننا القول: إن الذين راهنوا على أن تسخين الحدود التركية – السورية منذ شهر تشرين أول / أكتوبر 2012 حتى شباط/ فبراير 2013، الذي تم فيه تفجير شاحنة داخل الأراضي التركية، يمكن أن يستدرج تركيا إلى حرب مع سوريا؛ هؤلاء في واقع الأمر قد ذهبوا بعيداً، فمن الصحيح أن نشر بطاريتي صواريخ أرض/ جو باتريوت على الأراضي التركية، يعد خطوة تصعيدية لافتة للنظر، ومن الصحيح أن ترخيص البرلمان التركي للحكومة باستخدام القوة العسكرية خارج أراضيها، يعد خروجاً على مألوف السياسة الخارجية التركية؛ المتمثل في الحياد في أزمات المنطقة، لكن من الصحيح أيضاً أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) مازال يراهن على التسوية السياسية في سوريا، وليس بوسع تركيا أن تمضي قدماً إلى حرب لم تحصل على ضوء غربي لدخولها، هذا فضلاً عن أن قرار الحرب لابدّ أن يبنى على حسابات دقيقة، تراعي فيها مردودات القرار على الموقفين الإيراني والروسي، في ظل وجود شبكة متداخلة من المصالح ترتبط بالغاز، والاستقرار في آسيا الوسطى، فضلاً عن التوازنات السياسية الحرجة داخل تركيا نفسها. (مسعد، 2013)

وبذلك تثبت السلطات التركية أنها متردّدة أكثر من كونها استباقية في شأن سوريا، فلديها خشية على أمنها القومي، وهي قلقة في شأن تأثيرات التحرّك على صورتها الدولية ومكانتها كزعيمة إقليمية، إن لدى تركيا أردوغان الكثير لتخسره في مجال القيادة الإقليمية، إذا ما جازفت قواتها العسكرية في عملية لا تحظى بالشعبية، لهذا؛ تتردّد في القيام بخطوة حاسمة. (بالسي، 2012)

4.3. المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على الداخل التركي

1.4.3. توطئة

أشرنا في بداية هذا الفصل؛ إلى أن تركيا تعتبر من أبرز البلدان الشرق أوسطية؛ التي تتميز توجهاتها بالتداخلات والتقاطعات المتزايدة، بين بنود جدول أعمال السياسة الداخلية، وبنود جدول أعمال السياسة الخارجية، وفي هذا الخصوص، فإن العديد من توجهات السياسة الداخلية التركية تكمن مسبباته في السياسة الخارجية التركية، ونفس الشيء يمكن ملاحظته في توجهات السياسة الخارجية التركية، الناشئة بفعل تأثيرات السياسة الداخلية التركية. (أوغلو، 2010)

لقد استطاعت تركيا من خلال تعميق مشاركتها مع دول الجوار– لاسيما مع دول منطقة الشرق الأوسط – إعادة تحديد بيئة أمنها الجغرافي على مدار العقد الماضي، ولم يكن الربيع العربي تحدياً أمام النظم الاستبدادية في المنطقة فقط، لكنه مثّل أيضاً تحدياً للسياسة الخارجية التركية (أونيس، 2012: 49)

لذلك؛ تبدو التوازنات الجديدة التي بدأت تبرز إلى العلن في العالم العربي، تعني تركيا بشكل أو بآخر، وبالتالي؛ لا يمكن تجاهلها أو تبسيطها؛ إذا ما كانت أنقرة تريد أن تظل في قلب المعادلات الإقليمية، وتحمي مصالحها مع الغرب، وتذود عن تركيبة توازناتها الداخلية الحساسة؛ التي لن تكون بمنأى عن النتائج السلبية لأي قراءة خاطئة، أو تعامل غير دقيق مع ما يجري في المنطقة، وبالتحديد ما يحصل في سوريا، التي عكست انتفاضتها تحديات جسيمة على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية لتركيا. (صالحة، 2011)

فكيف تعاملت أنقرة مع هذه التحديات؟ وعلى كافة المستويات آنفة الذكر؟ هذا ما سنحاول رصده من خلال تتبع التداعيات والتحديات التي فرضتها الأزمة السورية، وردود الأفعال التركية تجاهها.

2.4.3. دوافع وخلفيات تركيا الداخلية

تعتبر تركيا واحدة من أكثر الدول المعنية بالقضية السورية، ليس باعتبار أن حدودها المشتركة مع سوريا تعد الأكبر بالنسبة للدولتين، أو لطبيعة التشابه والتشابك العرقي والطائفي – مع عدم إغفال أهميتهما – وإنما بالأساس لأن الاختبار السوري بات المحك الأخير بالنسبة لوضع تركيا الداخلي والإقليمي، ومستقبل سياساتها الخارجية. (خليل، 2013)

وإن كانت ثورات "الربيع العربي" تنذر بإعادة تشكيل الخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة برمتها، فإن الثورة السورية تنفرد بعناصر تعقيد لا تتوافر لغيرها، ليس بحكم القرب الجغرافي والتداخل الديموغرافي الكردي والعلوي مع تركيا فقط، ولكن نتيجة تشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية وتضاربها في الشأن السوري أيضاً. (مسعد، 2013)

وَثَمّة دوافع ومحركات أساسية على الصعيد المحلي والإقليمي، أدت أدواراً أساسية في إعادة صوغ المقاربات التركية حيال أطراف الأزمة السورية، لتبدو أكثر اعتدالاً وبراجماتية، (خليل، 2013) ويمكن حصر هذه المحركات في المظاهر التالية:

1.2.4.3. على المستوى المحلي

1.1.2.4.3. الاحتجاجات الشعبية وضغط الإعلام

تدرك الحكومة التركية أن عدد التظاهرات وتجمعات الاحتجاج الشعبي؛ التي تنظمها منظمات المجتمع المدني التركي؛ المحسوبة على الإسلاميين في تركيا، أمام البعثات الدبلوماسية السورية في أنقرة واسطنبول؛ في تزايد يوماً بعد آخر، وأن أقلام كبار الكتاب والإعلاميين الإسلاميين وغيرهم في صفحات الجرائد اليومية، ومواقع الانترنت، لا تتوقف عن انتقاد ما يجري في سوريا ضد المدنيين وقوى المعارضة، لهذا فإن الحكومة التركية بقدر ما تعلن عن تمسكها بالقيادة السورية؛ تعرف أن صلب قوتها الشعبية والانتخابية؛ تتمثل في هذه القوى الآنفة الذكر؛ التي ينتمي إليها أساساً كبار شخصيات وكوادر حزب العدالة والتنمية نفسه.

وفي ذات السياق، تَعرّضَ موقف الحكومة التركية من سوريا؛ لضغوط متصاعدة منذ بداية شهر رمضان، الموافق لبداية آب/ أغسطس 2013، ليس من صيحات الجموع الشعبية في شوارع

المدن السورية وحسب؛ ولكن أيضاً من القاعدة التركية الشعبية، المحافظة والإسلامية، لحزب العدالة والتنمية الحاكم. (مركز الجزيرة[13]، 2013)

2.1.2.4.3. الانقسام السياسي

لم يأت الموقف التركي من الأزمة السورية منفصلاً عن بقية المواقف والرؤى التركية حيال العديد من الملفات الخارجية، والتي أوجدت – حسب رأي العديد من النقاد – حالة من "الضعف" التي باتت تهدد "تماسك" حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك بسبب التباين في الرؤى والتوجهات، ليس مع أحزاب المعارضة الرئيسية وحسب، وإنما أيضاً داخل حزب العدالة ذاته، خصوصاً أن الأزمة السورية حولت تركيا من موقع الدولة الوسيط، إلى موقع الدولة الطرف، بما بات يثير حساسيات قومية عربية حيال مواقف تركيا الإقليمية. (خليل، 2013)

وقد بدا الأثر السلبي لهذه المواقف واضحاً في التباين بين تصريحات أردوغان وصحبه، خصوصاً نائبه "بكير بوذداغ أوغلو" وبين نائبه الآخر "بولنت أرنج" والذي بدا أكثر تحيزاً في العديد من المواقف للرؤى المعتدلة لرئيس الدولة عبد الله جول، حيال ملفات الصراع الإقليمي. (خليل، 2013)

كما فتح الموقف التركي تجاه الأزمة السورية مجالاً سياسياً جديداً؛ أمام جماعات وأحزاب المعارضة، لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية بفعالية في حساباتها السياسية المحلية، بعدما اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان؛ بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجياً في السياسة الإقليمية. (يشيلطاش، وتيلچي، 2013)

3.1.2.4.3. التوترات العرقية والطائفية

عانت تركيا خلال الشهور الأخيرة – بسبب تفاقم الأزمة السورية – من استمرار التصعيد السياسي من قبل مواطنيها العلويين؛ ضد سياسات الحكومة حيال دمشق، والتي وُصِفت بالطائفية، بما أفضى إلى توالي المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات؛ على نحو ترتب عليه أن تغدو جميع ضحايا المظاهرات؛ التي شهدتها تركيا منذ أواخر أيار/ مايو 2013 – حيث أحداث (ميدان تقسيم) – من المواطنين المنتمين للطائفة العلوية، وقد جاء ذلك على خلفية بيئة أمنية ساهمت في تقوية

حزب العمال الكردستاني، واتساع نفوذه، وارتفاع سقف طموحاته وأهدافه، على نحو جعله يقوم بعمليات نوعية ضد القوات التركية، أسقطت المئات من رجال الأمن، خلال العام الماضي بين قتيل وجريح. (خليل، 2013)

4.1.2.4.3. إرهاب الداخل

ازداد المشهد التركي – خلال الشهور الأخيرة – تعقيداً، بسبب نجاح العديد من الجماعات الإرهابية المتمركزة في العديد من المدن السورية في اختراق الحدود التركية، وتحويلها إلى "بوابات عبور" من وإلى سوريا؛ مما أفضى إلى مشكلات أمنية عديدة لأنقرة، كان من أبرز نتائجها؛ العملية التي شهدتها مدينة (الريحانية) يوم 11 أيار/ مايو2013، والتي أسفرت عن مقتل نحو خمسين شخصاً، وإصابة مائة آخرين.

وقد تبعت هذه العملية العديد من المحاولات التي كشفتها الشرطة التركية، وكان منها العثور على سيارة مفخخة تحمل نحو 177 كجم من المتفجرات، قبل تفجيرها في جنوب محافظة كيليس، كما ضبطت أجهزة الأمن التركية نحو 1200 رأس حربي لصواريخ كانت معدة للتهريب إلى "جبهة النصرة"، وقد جرى توقيف زهاء تسعة أشخاص، بينهم أتراك وسوريون، متورطين في هذه العملية. (خليل، 2013)

2.2.4.3. ردود الأفعال التركية العملية على تحديات المستوى المحلي

يمكن رصد ردود الأفعال التركية حيال التحديات الداخلية من خلال الإجراءات التالية:

1.2.2.4.3. الاستنفار الأمني

تبنت السلطات التركية عدد من الإجراءات الأمنية، جاء على رأسها تأسيس قاعدة عسكرية على جبل "أولداغ" أو ما يعرف بجبل "الأقرع" في محافظة هطاي، ويشرف الجبل على مدينة كسب السورية وخليج رأس البسيط، وعلى بعد 40 كم من مدينة اللاذقية السورية، وزاد نشاط القوات العسكرية في ساحل "صمان داغ" التركي، على حدود المياه الإقليمية السورية.

كما قامت القوات العسكرية التركية الموجودة على الحدود مع سوريا، بعمليات عسكرية ضد تنظيم "دولة الإسلام في العراق والشام"، بهدف الردع المسبق لأية محاولة تستهدف أمن تركيا، لاسيما بعد التهديدات الأخيرة التي وجهتها "داعش" للسلطات التركية. (خليل، 2013)

2.2.2.4.3. وقف بناء الجدار العازل

أوقفت السلطات التركية بناء الجدار العازل، الممتد على الحدود بين سوريا وتركيا في المناطق التي تصل تركيا بمناطق نفوذ الأكراد، بعد اعتراض أكراد تركيا على بناء هذا الجدار، وخروج 50 ألف متظاهر، رفع الكثير منهم الرايات الكردية في بلدة نصيبين التركية؛ التي يفصلها سياج من الأسلاك الشائكة عن بلدة القامشلي السورية.

يضاف إلى ما سبق؛ ما يفرضه طول الحدود بين البلدين، وتداخل العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى التسهيلات المرورية بين البلدين، وإلغاء تأشيرات المرور "الفيزا"؛ من زيادة التخوف التركي من إغراق تركيا باللاجئين والمُهَجَّرين، جراء التصعيد في سياسة القتل التي ينتهجها النظام السوري، وبالتالي انتقال المشكلة إلى الداخل التركي، وما لذلك من انعكاسات على تأجيج الرأي العام التركي، خاصة في ظل ما يشهده الشارع التركي من تطور الأحداث، وصعوبة تصديق الرواية الرسمية السورية، إزاء انتشار عدد هائل من الفيديوهات المصورة والموثقة عبر الإعلام الاجتماعي، وارتفاع أعداد القتلى المدنيين.

لقد قاد كل ذلك إلى تبدل في الموقف الشعبي التركي، وكذلك تحول واضح في وسائل الإعلام، سواء المقربة من حزب العدالة والتنمية، أو اليسارية أو الأتاتوركية، وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز ميتروبول للأبحاث الإستراتيجية والاجتماعية، خلُصَ إلى النتائج التالية:

1. أكثر من 45% قالوا: إن على تركيا أن تقدم الدعم للمتظاهرين في سوريا، بدلاً من بشار الأسد.
2. حوالي 41.3% قالوا: إنهم يوافقون على سياسة للحكومة التركية ضد حكم الأسد، مقابل 35.8% قالوا العكس.
3. نحو 65% قالوا: إن التظاهرات في سوريا، ستعكس على الأرجح تداعيات على الداخل التركي، مقابل 30% قالوا إنهم لا يتوقعون ذلك.

4. نحو 60% قالوا: إن على تركيا أن تساعد الحركات المدنية في الدول العربية والشرق الأوسط.

وبما أن طبيعة النظام التركي توجب على الحكومة التجاوب مع تطلعات الرأي العام، فقد بدأت حكومة أردوغان تشعر بثقل الموقف الشعبي، وهو أحد الأسباب الدافعة من دون شك، إلى التحول التدريجي في الموقف الرسمي التركي تجاه الأزمة السورية. (باكير، 2011)

3.2.4.3. ثانياً: على المستوى الإقليمي

وَثَمّة دوافع ومحركات إقليمية معتبرة، هذه المحركات ارتبطت بمجموعة من المتغيرات المتداخلة والمترابطة (خليل، 2013) دفعت أنقرة إلى إعادة صوغ مقاربتها تجاه الأزمة في سوريا، ولعل أبرزها:

1.3.2.4.3. التطور المفاجئ

مثلت تحولات العلاقات الإيرانية – الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2013، وبالتحديد منذ انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي اتخذ من "الاعتدال والتدبر" شعاراً أساسياً لسياساته؛ بمثابة انعطافة طارئة، أثمرت عن بدء جولات التفاوض المباشر، للتوصل إلى تسوية للملفات العالقة بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

هذا التطور بات يلقى بتبعاته على مسار علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشهد بالفعل حلقات من "التوتر المكتوم"، ذلك أن تركيا ذاتها؛ كانت جزءاً مركزياً من عملية حصار طهران؛ من خلال نشر منظومة الدفاع الصاروخي على أراضيها، وبالقرب من الحدود الإيرانية. (خليل، 2013)

2.3.2.4.3. عودة الدب

واحدة من المشكلات الإضافية التي نجمت عن الأزمة السورية وعززتها، ودفعت تركيا لمراجعة موقفها؛ إعادة إحياء الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد نجاح إستراتيجية الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في "شراء الوقت" لبقاء نظام الأسد في الحكم، من خلال "صفقة

الكيماوي"، وهي الصفقة التي تعتبرها تركيا بمثابة إقرار بزيادة نفوذ موسكو في منطقة الشرق الأوسط، وتراجع الدور الأمريكي.

3.3.2.4.3. انكسار التحالف

شهدت علاقات تركيا مع العديد من الدول الخليجية توترات كبيرة، على خلفية تباين المواقف حيال انقلاب 30 حزيران/ يونيو 2012 في القاهرة، والذي أدى إلى الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، وهو أول رئيس مصري منتخب يأتي عبر الصناديق، وهو حدثٌ أفضى إلى إعادة اصطفاف إقليمي، جعل أنقرة تبدو أقرب ما تكون إلى حالة العداء مع مؤسسات الدولة المصرية، والتي تلقت بدورها مساندة ودعم غير مسبوق من قبل العديد من دول الخليج (خليل، 2013) ، بسبب الإدراك الخليجي لحجم الدعم التركي لحركة الإخوان المسلمين، ليس في مصر وحدها؛ وإنما أيضاً في العديد من الدول العربية وعلى رأسها سوريا.

4.3.2.4.3. الرهان الخاسر

ارتبط ذلك بطبيعة التقدير التركي الخاص بإمكانية إسقاط نظام الأسد سريعاً، والذي تأسس على خبرة الدول العربية، التي شهدت سقوط لأنظمة عربية بدت قوية، وهوت سريعاً بعد اندلاع الثورات الشعبية، وللإنصاف لم يقتصر هذا التصور على تركيا وحدها، بل إن كثيراً من مراكز الرأي والسياسيين، خيم عليهم هذا التصور.

5.3.2.4.3. تهديدات "داعش"

مثل تنامي قوة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، في المناطق المحاذية للحدود التركية، عاملاً مركزياً في إعادة توجيه تكتيكات الإستراتيجية التركية الخاصة بـ"استغلال" المجموعات الجهادية في سوريا، بما أفضى إلى إيقاف أشكال الدعم والمساندة التركية لهذه التنظيمات، وقد انعكس ذلك فيما أشار إليه مؤخراً رئيس الجمهورية التركي، عبد الله جول، من أن "الجماعات المتطرفة في سوريا قد تشكل مصدراً للقلق، عندما يتعلق الأمر بأمن تركيا"، وقد ارتبطت الرغبة التركية السابقة في دعم التنظيمات الجهادية بمحركين أساسيين؛ أولاً: منع قيام إقليم "كردستان الغربية"، ذلك أن أنقرة تستهدف بالأساس، إجهاض محاولات أكراد سوريا لتشكيل إقليم مستقل،

استغلالاً للفراغ الأمني الذي باتت تعاني منه مناطق شمال وشرق سوريا (الغنية بالنفط)، وثانياً: بلورة البديل للنظام السوري في حال سقوطه، أو تقوية منافسيه سياسياً على أقل تقدير. (خليل، 2013)

3.4.3. دوافع وخلفيات تركيا الخارجية

تسببت الثورات العربية في بروز جملة من التعقيدات على ساحة الدول التي ابتليت بها، وتتصدر سوريا – الجارة الجغرافية لتركيا – أكثر الدول أهمية من حيث تعقيد ساحتها، بفعل تجاهل النظام السوري للنصائح التركية من جهة؛ وتسارع وتيرة الأحداث، واتساع رقعتها، وبروز مؤشرات قوية باتجاه جنوح الثورة نحو العسكرة من جهةٍ أخرى، يضاف إلى ذلك؛ تنازع الداخل السوري بين جهات عدة داخلية وخارجية، كما أدى غموض المستقبل السوري؛ بالإضافة إلى تداخل عوامل كثيرة بين الداخل السوري والتركي؛ إلى ظهور تخوفات مشروعة تركياً، فرضت على تركيا إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه ما يحصل في سوريا، بعد عقود من التقارب، وفي هذا الصدد يمكن حصر جملة من أهم التخوفات على المستوى الخارجي، والمتعلقة بالساحة السورية على وجه التحديد.

أولاً: إدراك تركيا أنها لن تكون بمنأى عن تداعيات موجة التغيير التي اجتاحت المنطقة العربية، وأنه لا فكاك لها من دعم عملية التغيير التي تنادي بها الشعوب الثائرة، لذلك أعلنت رسمياً وفي مناسبات عدة على لسان وزير خارجيتها داود أوغلو، أن "أنقرة تدعم مطالب التغيير في العالم العربي؛ لكنها لا تريد أن يكون ذلك على حساب الاستقرار في المنطقة"، أوغلو كان يعي أن الاستقرار والتغيير في المنطقة؛ مسألتان متداخلتان متشابكتان، حيث أضاف "إننا نناقش أزمات مزمنة في العالم العربي، لها علاقة بالوصول إلى السلطة والبقاء فيها، ثم توريثها قبل الرحيل، وأن سوريا جزء من هذه الصورة، وأن ثمن التغيير قد يكون أحياناً إزالة حالة اصطناعية من الاستقرار فرضتها هذه الأنظمة".

وقد ركز الخطاب السياسي التركي، على وجود مخاوف جدية من انعكاسات الأحداث في سوريا على الأمن القومي لتركيا، (محفوض، 2012) وتبدو السلطات التركية محقّة في مخاوفها، إذ إن صراعاً مفتوحاً في سوريا تتدخّل فيه قوى أجنبية، سوف يكون له بالتأكيد عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي (بالسي، 2012)، وخاصة في جهتي التكوين المذهبي والطائفي، والتكوين العرقي، وتخشى تركيا وقوع صدامات مذهبية أو عرقية أو ربما حرب أهلية، وقد تتطور الأمور إلى تقسيم

محتمل، وهو ما يمكن أن ينتقل إلى تركيا، وهذه سيناريوهات تتحدث تركيا عنها، وعن مخاوفها بشأنها. (محفوض، 2012)

ثانياً: فقدان النظام السوري شرعيته؛ بسبب تجاهله للنصائح التركية، وتصلبه وطريقة تعامله مع ما يجري داخل البلاد، أو أن يُفرض على دمشق عقوبات دولية جديدة، تتركها في موقف صعب هذه المرة، بل ربما ما يقلق تركيا أكثر من غيره؛ هو الوقوع في المجهول، بخصوص الجهة التي ستتولى دفة القيادة؛ إذا ما انفجر الوضع وانقلبت المعادلات السياسية داخل سوريا. (صالحة، 2011)

ثالثاً: هناك جانب من التخوفات يتعلق بالموازنة بين إقناع النظام السوري بإجراء الإصلاحات الفورية؛ وبين التزاماتها الدولية كدولة مسئولة، حال مناقشة الملف السوري في الهيئات الدولية، واتخاذ قرارات صعبة، كالعقوبات الدبلوماسية والاقتصادية. (باكير، 2011)

رابعاً: تنسحب التخوفات التركية على المعادلة التي تقول: إن أزمة سوريا حتى ولو لم تتحول إلى اقتتال وحرب أهلية؛ ستترك تركيا أمام مأزق كبير، يهدد لعبة التوازنات العرقية الداخلية فيها أولاً، وستعرقل سرعة اندفاع الصعود التركي الإقليمي ثانياً.

خامساً: تتخوف تركيا في هذا الإطار؛ من أن يؤدي التدهور في الوضع السوري إلى تقسيم البلاد، وما يمكن أن يتركه من تأثير فيما يتعلق بالملف الكردي بالغ الحساسية بالنسبة لأنقرة، وذلك من زاويتين: الأولى؛ أن يشجع انفصال الأكراد السوريين الأكراد في تركيا أن يحذو حذوهم، والثانية؛ تعقيد ملف محاربة حزب العمال الكردستاني، ومكمن التخوف هنا؛ هو انطلاق عمليات الحزب المحظور ضد تركيا من الأراضي السورية، التي ستوفر له ملاذاً آمناً، في ظل غياب سيطرة النظام السوري، حليف ما قبل الثورة. (باكير، 2011)

وسرعان ما تطور خلال أشهر الصيف شعور تركي بالقنوط والعجز، نظراً لتجاهل الأسد النصائح والضغوط، وإخفاق المجتمع الدولي في الإجماع على قرار أممي، واقتناع القيادة التركية بأن التدخل العسكري الخارجي، التركي أو الغربي، ليس مقبولاً، وليس ممكناً على المستوى القانوني، وليس واقعياً.

كما أن قيادة حكومة حزب العدالة والتنمية؛ تدرك أن تركيا ستكون المتضرر الأول والأكبر؛ من تفاقم الوضع السوري باتجاه انقسام أهلي – جغرافي، أو حرب أهلية، أو وقوع تدخلات خارجية عسكرية لصالح النظام، من إيران أو حزب الله، أو ضده، من قبل دول غربية.

ولعل صدور أمر في 11 آب/ أغسطس2011 باستدعاء كل الضباط الأتراك؛ الذين تقاعدوا في السنوات الخمس الماضية للخدمة، وتوزيعهم على المراكز العسكرية الحدودية مع سوريا، ينبئ بمواصلة الاستعدادات التركية لكل طارئ. (مركز الجزيرة[3]، 2011)

4.4.3. خلاصة الفصل

يقدم تطور الموقف التركي من الثورة السورية نموذجاً ممتازاً لدارسي العلاقات الدولية؛ حول قدرة الدولة على تطويع سياستها الخارجية للمتغيرات النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية، فخلال عامين من بداية الثورة السورية، انتقلت تركيا من موقف المراقب الحذِر، إلى موقف التصعيد الدبلوماسي، واستخدام القوة اللينة، إلى موقف بدت فيه قاب قوسين أو أدنى من الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مع نظام بشار الأسد، ولاسيما بعد تطورات تشرين الأول/ أكتوبر 2013 (سقوط 5 أتراك قتلى بقذيفة سوريا داخل الأراضي التركية، وتوقيف طائرة روسية مدنية تحمل أسلحة لسورية)، وأخيراً إلى موقف يتراجع فيه الخيار العسكري لصالح الحل السياسي، على اختلاف المبادرات ذات الصلة. (مسعد، 2013)

وينبغي عند تقييم الموقف التركي مراعاة أمرين هامين، أولهما: من أجل أن يكون تقييم السياسة الخارجية التركية صحيحاً أو عادلاً في إطار الربيع العربي، من الضروري تقييمه في مقابل المخاوف المُحدِقة والبيئة المتغيرة، التي اضطر معها صانعو القرار التركي للاستجابة ولتطوير إستراتيجية جديدة تجاه الأحداث المتصارعة. (أونيس، 2012: 60)

وثانيهما: التفريق بين نظرة الأتراك إلى الملف السوري؛ كقضية تتطور بوصفها مشكلة بين نظام وشعبه، لها انعكاساتها على أنقرة؛ وبين نظرتهم إلى الملف السوري كتهديد لأمنهم القومي بشكل مباشر وعملي؛ ففي الأولى؛ يكون الموقف التركي مكبَّلاً بالمعطيات الخارجية الإقليمية والدولية، وبتعقيدات الملف السوري، لكن في الثانية؛ فإن الموقف التركي يكون أكثر تحرراً، وبالتالي عمليّاً يكون أكثر حزماً ومستعدّاً للذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد قصف مدفعي على مصادر

النيران؛ إذا ما بقي اختبار حدود الصبر التركي قائماً بهذا الشكل خلال المرحلة القادمة. (باكير[3]، 2012)

لقد ارتبطت الأزمة السورية بفرص حاولت تركيا اقتناصها، وتمثلت في أن سوريا من غير بشار الأسد (العلوي) يمكن أن تكون "دولة سنية" مركزية، تمثل شريكاً استراتيجياً محتملاً لتركيا، وهو تطور – وفق التقديرات التركية – من شأنه إعادة ترتيب المشهد الإقليمي برمته؛ لتغدو أنقره بؤرته ومركزه، فيما تصبح طهران – منافستها الإقليمية التاريخية – على هامشه، غير أنه وعلى غير المتوقع من قبل أنقرة، حملت رياح هذه الأزمة عواصف لم تسلم تركيا ذاتها من آثارها، لتُدفع إلى إعادة صوغ مقارباتها حيال بعض أطراف هذه الأزمة، بفعل عدد من الأسباب الرئيسية التي سيأتي على ذكرها لاحقاً. (خليل، 2013)

وإذا كان ثَمّة استنتاجات لسياسة تركيا الخارجية تجاه الثورة في سوريا؛ فإن جملة منها يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. لقد سعت تركيا للتدخل – ومنذ اندلاع التظاهرات في سوريا – عبر عرض الوساطة بين النظام السوري والمعارضة، وبعد رفض وساطتها، أعلنت دعمها للمعارضة، وطالبت بتنحي الرئيس السوري، وسعت إلى حشد تأييد دولي، وبخاصة الغربي، للتدخل لتحقيق هذا الهدف.

2. أكدت تركيا أن رؤيتها لحل الأزمة السورية ترتكز على ثلاث أسس متزامنة، وهي: مواجهة تنظيم "داعش" ذو النفوذ المتنامي، وإرغام الأسد على التنحي، ودعم الولايات المتحدة لتحقيق الأسس السابقة، وذلك في إطار التأكيد التركي المتكرر؛ بعدم الذهاب إلى تدخل عسكري في الأزمة السورية بشكل منفرد. (قدورة، 2014، ص4)

بهذا الموقف، تحاول أنقرة التذكير بأنها دولة إقليمية مركزية تقرر ما تقوم به، ولا تخضع لأجندة الآخرين، وهي تحاول جاهدةً تجنّب التورط في وحل الأزمة السورية بمفردها، الأمر الذي قد يستنزف قدراتها، ويعرقل طموحاتها الاقتصادية والسياسية، ويدخلها في صراع مع أطراف ذات طبيعة متغيرة وعابرة للحدود مثل "داعش"، أو حرب طائفية، أو مواجهة مباشرة أو غير مباشرة، مع قوة إقليمية منافسة مثل إيران، ذات النفوذ الواسع في كل من سوريا والعراق.

4. الفصل الرابع

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية

1.4. توطئة

يتألف هذا الفصل من مبحثين اثنين، يتطرق المبحث الأول للعلاقة الإيرانية – السورية قبل الثورة السورية، والأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لسورية في حسابات طهران، وما تمثله من حلقة وصل للنفوذ الإيراني؛ الذي يبدأ من غرب إيران، مروراً بالعراق ثم بسورية، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تشكله هذه الإطلالة من حضور لإيران على المستوى الإقليمي، ومن ضغط مباشر على (إسرائيل) أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية؛ في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي – (الإسرائيلي).

كل ذلك من أجل فهم الدافع الإيراني وراء هذا الموقف، الذي بدا فيه منحازاً للنظام السوري، محاولاً تصدير ذات الموقف للنظام، من أن ما يحصل في سوريا هي مؤامرة تستهدف أحد أركان حصون الممانعة، التي تقف في وجه المخططات الأمريكية والصهيونية في منطقة الشرق الأوسط.

أما المبحث الثاني فقد عالج دوافع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية، وكيف تعامل الإيرانيون مع أعمال الثورة في كافة مراحلها، بدءً بالاحتجاجات المتفرقة، مروراً باندلاع الثورة بشكل فعلي، وانتشارها في كافة المدن والقرى السورية، وليس انتهاءً بتحولها نحو العسكرة، وخشية النظام السوري من التدخل الإقليمي أو الدولي.

وقد خَطَتْ إيران في رد فعلها تجاه الثورة السورية بخطوات بدت متناسقة مع حجم الأعمال الثورية على الأرض السورية، إذ تدرجت من مرحلة الظهور بالحيادية، وبدت متجاهلة ما يحدث من حِراك شعبي بشكل عفوي ومتفرق، ومع تصاعد وتيرة الأحداث تحولت لمرحلة التدخل المباشر، ووصفت ما يحصل في سوريا بالمؤامرة التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا، واتخذت إزاء ذلك أشكالاً عديدة للتدخل المباشر في المجريات اليومية للثورة السورية.

2.4. المبحث الأول: موقع إيران، وأهمية سوريا وعلاقتها بها قبل الثورة

1.2.4. توطئة

تقبع إيران على موقع جيواستراتيجي حساس وفي غاية الأهمية، يغص بالثروات الطبيعية، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حساس آخر على بوابات الخليج العربي، ولديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، وقابعة على احتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم^2، منها 1.636 مليون كم^2 يابسة، و12000 كم^2 مياه، ويبلغ تعداد سكانها 70 مليون نسمة تقريباً، لذا؛ فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطباً إقليماً فاعلاً رغم أنها بلد نامٍ.

وهكذا فإيران تحوز على عناصر القوة، وتستثمر فعلا هذه العناصر في اجتراح دور إقليمي، وتسعى لأن تختط لنفسها خطاً سياسياً وإستراتيجياً يرمي إلى أن تصبح قوةً إقليمية مهابة الجانب، ولكن المشكلة بالنسبة لإيران هي أنها تسعى إلى دور في غاية الطموح؛ من قبيل أن تصبح قوة عظمى، وبالتالي؛ فَثَمّة معيقات كبرى تواجه هذا الدور الطموح وذات الكلفة العالية. (البطنيجي، 2012: 11)

بدأ السعي الإيراني حثيثاً وبشكل متزايد نحو تبوء مكانة إقليمية مهيمنة – إن صح التعبير – بعد سقوط النظام العراقي، هذا السعي تركز باتجاه تطوير مشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، ولتحقيق هذا الهدف؛ حاولت إيران استثمار موقعها الجيوبوليتيكي المتميز، غير أن هذا الموقع انطوى على بُعد إيجابي يدفع نحو تحقيق الطموح الإيراني، وبُعد سِلبي مثَّل لها تحدياً في ظل بيئةٍ تموج بالتحولات والتوتر، في فضاء علاقاتها الجغرافية والسياسية.

إن التهديدات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، فرضا على الأخيرة التركيز على سلامتها ووحدتها الإقليمية، وأيقظت وعي الإيرانيين بأهمية الوضع الإقليمي لإيران، لذلك حاولت إيران استغلال أوراق القوة التي تمتلكها، في سعيها نحو بسط نفوذ داخل محيطها الإقليمي، يمكنها من القيام بسياسة خارجية فعالة، تعكس قدراتها وإمكاناتها الحقيقة، وثقلها الحضاري والتاريخي، فلطالما راوحت سياسة إيران الخارجية بين المثالية (العقائدية) والواقعية، أي بين القول

والفعل، بسبب طموحها وعدم واقعيتها، ولا موائمتها بين وزنها وواقعها الحقيقي؛ وبين الأدوار الطموحة ذات الكلفة العالية.

ومن خلال قراءة سريعة للسياسة الخارجية الإيرانية منذ ثورة عام 1979، سوف نلاحظ أن إيران نجحت حيناً وأخفقت حيناً آخر في سياستها الخارجية، بسبب عوامل داخلية وخارجية ليس من السهولة حصرها في سياقات منفصلة؛ بسبب التداخل بين هذه العوامل، **ولعل أهمها ما يلي:**

أولاً: أدى انتهاج إيران لسياسة خارجية ثورية؛ في وقتٍ كانت الطبقة الحاكمة محملة برؤية مسبقة تجاه العالم العربي، هذه الرؤية جرت عليها نظرة سلبية، إلا إنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي، إثر ذلك؛ سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية؛ مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الإمام آية الله الخميني، إلى الدور المتوازن، إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة، والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، بعيداً عن إثارة الحساسيات، بهدف إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية – الإيرانية، رغم ذلك؛ استمرت دول الجوار تقابل كل سياسة إيرانية بنظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد. (البطنيجي، 2012: 3)

ثانياً: ولما كانت القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، ولعلها أخطرها، وهي هدف أسمى تسعى الدول إلى تحقيقه، لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النظام الدولي، فقد سعت إيران لامتلاك هذه القوة بكافة أسبابها، وتحركت بإصرار في عملية اكتساب التقنية النووية، وتطوير عملية تخصيب اليورانيوم على أراضيها، لإدراكها أن نجاحها في ذلك سيضيف إلى عناصر قوتها الشاملة؛ ما يؤثر في تطوير وتفعيل دورها الإقليمي، مقابل ضعف الاختيارات الأمنية والسياسية العربية، ومن هنا يصعب فصل القوة عن المصلحة، باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى.

ثالثاً: لقد حققت إيران نجاحات لا يمكن إنكارها في ظل البيئة الدولية شديدة التعقيد التي تقبع فوقها، من خلال سياسة خارجية قائمة على بناء شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية والدولية، مما حقق لها امتلاك قدرة أكبر في مواجهة التهديدات المختلفة، وهو ما عزز مكانتها

الإقليمية، فضلاً عن حماية مصالحها الإستراتيجية، واستقلالها على المستويين الإقليمي والدولي (البطنيجي، 2012: 18)، وخلال أكثر من ثلاثة عقود، برزت إيران كقوة ثورية تستند إلى شرعيةٍ دينية، تتبنى خطاباً يدافع عن القضايا التي تشغل الملايين من المظلومين في المنطقة العربية، وعلى رأسها قضية القضايا، فلسطين، هذا كله كان يحدث في بيئة سياسية محيطة، يتفشى فيها الاستبداد والفساد في ميادين شتى، حتى وصل إلى حد التخمة، ولم تكن إيران في حاجة إلى أكثر من أن تعلي صوتها، في وقت خفض فيه الآخرون أصواتهم، حتى ظهروا وكأنهم أموات، وتقدمت في وقت اختار فيه الآخرون أن يتأخروا، أو أرادوا أن يكونوا واقعيين؛ حسبما ذهبوا سنين طويلة، وهم يقنعون شعوبهم بذلك، وبذلك قدموا إيران لشعوبهم أُنموذجاً لقيادةٍ يُحتذى بها.

رابعاً: إلى جانب ذلك؛ ثَمّة إخفاقات تكتنف سياستها الخارجية، أهمها: التصورات الذهنية الكبرى التي تعتور الدور الإيراني، فلا تزال تهيمن على العقل السياسي الإيراني فكرة المركزية والشمولية، ففي الوقت الذي تتفكك فيه هذه المفاهيم، وتنتفي فيه فكرة المركز والحقيقة المكتملة، لا تزال إيران تؤمن بهما في عصر ما بعد الحداثة، ناهيك عن عجزها – حتى الآن – عن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الإيراني، وعلية؛ فإن إيران بحاجة لإعادة صياغة سياستها الخارجية في تركيب خلاّق ومبدع، يواكب مفاهيم العصر، واحتياجات البناء في الداخل.

2.2.4. العلاقة الإيرانية السورية قبل الثورة السورية

تعود العلاقات السورية الإيرانية في سياقها الراهن إلى العام 1979، وهو العام الذي تأسست فيه الجمهورية الإسلامية في إيران؛ على يد الإمام آية الله الخميني، حينها تقاطرت الوفود الإيرانية على دمشق، طارحة الكثير من التصوّرات الداعية في مجملها إلى إقامة روابط خاصة ومتقدمة، وذلك بعد أسابيع فقط من انتصار الثورة الإيرانية، وكانت تلك البداية.

في ذلك الوقت؛ أثير نقاش حول تعريف العلاقة "المميزة أو الخاصة" التي يُمكن إقامتها بين سوريا وإيران، وقد طُرحت حينها الأسئلة التالية:

ما مدى حاجة إيران لهذه العلاقة؟ هل هذه العلاقة حاجة إيرانية بالدرجة الأولى؟ أم هي حاجة إيرانية وسوريا بالقدر ذاته؟ ما هو حجم واتجاه تأثير هذا الخيار على سياسة سوريا الخارجية؟

وبعد ذلك، ما الذي يُمكن أن تتركه الروابط السورية الإيرانية الجديدة على ميزان القوى في الشرق الأوسط؟

بطبيعة الحال، لم تجد هذه الأسئلة ما يكفي من إجابات، وفي الأصل؛ لم يكن بالمقدور الإيراني ولا السوري، الوصول إلى تلك الكفاية، في ظل بيئة دولية وإقليمية متحوّلة وعاصفة.

ويُمكن النظر إلى العلاقات السورية الإيرانية باعتبارها إحدى أكثر القضايا إثارة في المشهد السياسي الراهن للشرق الأوسط، فهذه العلاقات هي اليوم موضع اهتمام وتتبع وثيق، من قبل مختلف الفرقاء الإقليميين والدوليين. (المرهون، 2013)

لقد ظل العالم العربي يشكل الوجهة الأساس للاستراتيجيات الإيرانية المتعاقبة، اعتماداً على بناء فكري أسطوري، يرمي إلى بناء قوة إقليمية كبرى، تتوجه نحو محيطها في المشرق والخليج العربيين، وكانت سوريا أولى الخطوات في المشروع الإيراني بعد ثورة عام 1979، حيث سعى البَلَدان إلى مأسسة العلاقة بينهما، في مواجهة ضغوط خارجية وداخلية يتعرض لها كلاهما، فالنظام الإيراني الوليد حينها، كان يرمي إلى تعزيز ثورته عبر ترسيخ بنية النظام السياسي داخلياً؛ من خلال استجلاب شرعية خارجية، في المقابل؛ برع نظام الأسد الأب في استجلاب الشرعية الخارجية على حساب الداخل، بغية تكريس حكم دكتاتوري، كان يواجه ضغطاً داخلياً معارضاً، وصل إلى حد الصدام المسلح عام 1982، وضغوطاً خارجية إثر تصاعد التوتر على جبهة لبنان والعراق.

وقد وضعت التغيرات الكبرى التي حصلت في البيئة الدولية – كوفاة قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني، ونهاية حرب الخليج الأولى، واندلاع حرب الخليج الثانية – نهاية لمرحلة المأسسة، حيث أدت جملة التغيرات تلك؛ إلى انكشاف سوريا إقليمياً، ودخولها في مرحلة الاستقواء السوري بالإيراني على المستوى العربي والإقليمي، والاستقواء الإيراني بالسوري في تغلغله في البيئة العربية.

وقد تعمق التعاون بين طهران ودمشق، واتسعت وتيرته، واتخذ بعداً إقليمياً وجيوسياسياً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث وضعت هذه الحرب كلتا الدولتين على فوهة بركان، على الرغم من تبنيهما مقاربتين مختلفتين للتعامل مع الغزو الأميركي للعراق، إلا أنهما اشتركتا في الشعور بالخطر المحدق، غير الافتراضي أو بعيد المدى.

كما شهدت العلاقات بينهما زخماً أكبر؛ إثر استدراج حزب الله (لإسرائيل) في عدوانها على لبنان عام 2006، حيث أعاد هذا العدوان تشكل التحالفات الإقليمية، وتوسع ما اصطلح على تسميته بـ "محور المقاومة والممانعة"، هذه العلاقة المميزة أدت في حزيران/ يونيو 2006 إلى إبرام اتفاق دفاع مشترك، قال الإيرانيون بشأنه: "إن إيران تعتبر أمن سوريا من أمنها"، وأن الدفاع عن النظام السوري جزءٌ من الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، حيث صرح الرئيس السابق أحمدي نجاد في أول زيارة له إلى سوريا: "إنّ سوريا هي خط الجبهة الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية"، وأكد وزير الدفاع الإيراني السابق شمخاني على أنّ: "سوريا عمق إستراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية في المنطقة، وتولي طهران دائماً أهمية لأمن الأراضي السورية".

كما امتد التعاون بين البلدين إلى الجانب الاقتصادي، فاستثمرت إيران أموالاً طائلة في سوريا، وتكثفت هذه الاستثمارات على وجه التحديد في السنوات القليلة التي سبقت الانتفاضة؛ التي انبثقت في آذار/ مارس2011 في سوريا، حيث وقعت السلطات الإيرانية – قبل أشهر قليلة من اندلاع الثورة الشعبية – اتفاقية للغاز الطبيعي بقيمة 10 مليار دولار مع سوريا والعراق؛ لبناء خط أنابيب للغاز، يبدأ في إيران، ويمر في سوريا ولبنان وصولاً إلى البحر المتوسط، حتى يصل إلى عدد من الدول الغربية.

لقد كان جليّاً، أن العلاقات بين البلدين استعصت على التلاعب بها؛ والتأثير في مسارها من قِبل أطراف إقليمية ودولية، وكان جليّاً أن الطرفين نجحا خلال مراحل الأزمات، في تقديم تفسير يصف العلاقات بين البلدين بأنها تعطي لكل طرف منهما؛ القدرة على التأثير في الطرف الآخر؛ للتعامل مع الملفات المستعصية؛ ومن ذلك أن الأوربيين وهم في حَمَأَةِ التفاوض مع إيران حول الملف النووي، طرحوا احتمال اللجوء لسوريا بغية التأثير على طهران؛ لتبدي قدراً من المرونة في موقفها المتعلق ببرنامجها النووي. (الزويري، 2011)

وعلى صعيد متصل؛ كان واضحًا أن المحور الذي شكَّله البلدان "محور الممانعة أو المقاومة"، والذي ضم حركات المقاومة الإسلامية، مثل: حزب الله، وحماس، والفصائل الفلسطينية المعارضة للتسوية السياسية مع (إسرائيل)، قد لعب دوراً في تعزيز القناعة لدى الطرفين؛ بأنهما لاعبان يقويان كلما كانا متقاربين، وأن هذا التقارب يزيد في تعظيم رصيد كل منهما. (الزويري، 2011)

3.2.4. الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لسورية في حسابات إيران

يأتي التحالف الإيراني – السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي، تبدأ من غرب إيران، مروراً بالعراق، وصولاً إلى سوريا؛ التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الممتازة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي، سواء بحدود تماس مباشر مع (إسرائيل)، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسة، خصوصاً في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي – (الإسرائيلي).

ولأن إيران ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع جبل "عامل" في الجنوب اللبناني، فإن سوريا تمثل أيضاً حلقة الوصل التي تربط لبنان الهام تاريخياً وعقائدياً وإستراتيجياً وإعلامياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي، وهذه البراعة الإيرانية في نسج التحالفات، سواء مع أحزاب تنطوي بالكامل تحت مظلة الشيطان الأكبر في العراق، أو مع أخرى تناصب واشنطن العداء العقائدي في لبنان، جعل جمعها للتناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية، مضرباً للأمثال، ومثالاً على براغماتية سياسية قل نظيرها في المنطقة، وَلَئِنْ بدا التحالف الإيراني السوري دفاعياً محضاً؛ واستمر طوال الثمانينات والتسعينيات منخرطاً أساساً في لبنان؛ إلاّ أن سقوط العراق، وتصاعد نفوذ الحركات الإسلامية الراديكالية في فلسطين المحتلة، جعل إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة، باستخدام نفس التحالف، ولكن لتحقيق أهداف متجددة. (اللباد، 2007)

ويعود إصرارُ إيران على دعم النظام السوري؛ إلى أن الأخيرَ يلعبُ دوراً مهمّاً في خدمة مصالح إيران وطموحاتها الخاصة، بممارسة دور إقليمي رئيسي في المنطقة، فهو يمثل "محور الارتكاز" الذي تتواصل إيران من خلاله مع حلفائها الآخرين من الفاعلين من غير الدول، وخاصة حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، بشكل يوفر لها موطئ قدم بالقرب من البحر المتوسط، و"ذراعا طولى" في مواجهة (إسرائيل)؛ التي تتحين الفرصة للقضاء على ما تسميه بـ"الخطر" الذي تمثله طموحات إيران النووية. (ناجي، 2012)

لهذا؛ ظلت سوريا – التي تتحكم فيها الأقلية العلوية على الأكثرية السنية – تشكلُ مصلحةً سياسيةً وإستراتيجية كبيرة لإيران، إذ كانت أول حكومة عربية أمكن أن تقيم معها الجمهورية

الإسلامية علاقة وثيقة على أساس طائفي قبل حرب العراق، وتعزيز حزب الله لسلطتها السياسية في الحكومة اللبنانية، وحتى قبل قيام ثورة 1979؛ حاول النظام السوري التقرب من علماء الشيعة، أمثال موسى الصدر؛ لإكساب الشرعية لنظامه، وذلك لأن العلويين – ولفترة طويلة – كانوا يُعتبرون زنادقة من قبل الشيعة، وتعمل إيران على استعراض قوتها في المنطقة، من خلال تصوير الشيعة كقوة صاعدة في جميع أنحاء البلدان العربية، وعليه؛ من المهم للغاية المحافظة على سوريا التي تقودها أقلية علوية؛ خوفاً من خسارتها لصالح الأغلبية السنية، إذ إن نجاح المعارضة السنية لن يغير علاقة إيران مع سوريا فحسب؛ بل علاقتها بالطائفة الشيعية في دول عربية أخرى أيضاً، وخصوصاً في لبنان. (خلجي، 2011)

كما تؤمن سوريا لإيران الدخول على خط القضية الفلسطينية – سواء عبر حزب الله اللبناني أو الفصائل الفلسطينية – الأمر الذي يسمح لها باختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية عبر بوابة القضية الفلسطينية، ولمّا كان المشروع الإيراني بحاجة إلى ركيزة تعمل على جذب الجماهير لتوسيع نفوذه، وتخطي العوائق النفسية والعملية لدى العرب، بسبب الخصائص التي تحد من تحقيق إيران هذا الهدف، مثل العامل المذهبي والشيعي، أو القومي الفارسي؛ فقد شكلت سوريا مدخلاً ممتازاً لإيران إلى قلب العالم العربي والإسلامي. (باكير، 2011)

لقد ظل النظام الإيراني يرغب في تحويل كل الشرق الأوسط – باستثناء إيران – إلى ساحة معركة لمحاربة الغرب (وإسرائيل)، وفي هذا الإطار، تؤدي سوريا دوراً مهماً بالنسبة لإيران، كمكان رئيسي يمكن منه إرسال مساعدة مالية وعسكرية لحزب الله والجماعات الفلسطينية، ولمّا كانت إيران تعتمد على إستراتيجية المواجهة غير المتوازية، وتدافع عن نفسها خارج حدودها عبر حزام من الدول والأذرع الإقليمية؛ يوصلها إلى البحر المتوسط، فقد اكتسب هذا الحزام – الذي تعتبر منزلة سوريا فيه كالقلب من الجسد – أهمية كبرى بالنسبة لإيران بعد سقوط العراق عام 2003. (باكير، 2013: 13)

يُضاف إلى ذلك أن إيران كانت ولا زالت تنظر بعين الأهمية الجيوسياسية إلى لبنان، غير أن البعد المذهبي الذي بدا واضحاً بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية؛ شكّل عائقاً للتواصل، الأمر الذي دفع إلى الحاجة إلى وجود طرف يجسر هذه الهوة، ويتجاوز العلاقات الدبلوماسية إلى علاقات تؤسس لدور ومكانة لطهران في المنطقة، فكان الحل في سوريا – بصفتها كانت مفوضة من الدول

العربية النافذة للعب دور في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية – مما جعل منها هدفاً أكثر إغراءً لإيران. (الزويري، 2011)

كما أدت سوريا دوراً مهماً في تحقيق قدر من التوازن في علاقاتها مع طهران ومع دول عربية أخرى، فخلال الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، وقفت كل الدول العربية مع الرئيس العراقي صدام حسين باستثناء سوريا، وقد استخدمت سوريا هذه الفرصة للتوسط بين إيران والعالم العربي، ففي كل مرة تسوء علاقة إيران بنظام عربي، تقوم سوريا بإجراء توفيق بين الطرفين، أو بتهدئة التوتر.

وفي خضم الحرب الباردة المستعرة بين السعودية وإيران، تنظر السعودية ودول عربية أخرى بقلق تجاه أجندة إيران وطموحاتها الرامية لنشر المذهب الشيعي في جميع أنحاء البلدان العربية، ولا يقل عنها المخاوف المتعلقة ببرنامج إيران النووي، لذلك فإن خسارة سوريا لصالح الأغلبية السنية؛ يعني فقدان إيران لجسر مهم إلى العالم العربي، وبالتالي عدم القدرة على تعزيز موقف السكان العرب الشيعة في كل من سوريا ولبنان.

جملة الاعتبارات هذه؛ أوجدت لسوريا مكانة مهمة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان لإيران كامل الحرية لاستخدامها في أجندتها الإقليمية، من خلال تهديدها (لإسرائيل)، إذ تحقق إيران ما يكفي من المكاسب للتأثير في أي مفاوضات مع الغرب، سواء بسبب برنامجها النووي، أو بسبب سياستها الأوسع في الشرق الأوسط، وعليه؛ فإن خسارة سوريا تعرضها للخطر وتفقدها هذا النفوذ، بل وتؤدي إلى تغيير معادلة القوة في المنطقة ضد طهران. (خلجي، 2011)

خلاصة القول: تنظر إيران إلى العلاقة مع سوريا من المنظور الجيوبوليتيكي على أنها تحقق الأهداف الرئيسة الثلاثة للمشروع الإيراني، والتي تتضمن التوسع الإقليمي، وقيادة العالم الإسلامي، وحماية أمن إيران.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين البلدين لا تستند إلى عوامل داخلية مطلقاً؛ بل على العكس فإن هذه العوامل من المفترض أن تضع البلدين على طرفي نقيض، فالأول قومي فارسي، والثاني قومي عربي، والأول نظام إسلامي، والثاني علماني، والأول دولة تمثل الثقل الشيعي، والثاني دولة

تمثل الثقل السني، إلاّ أن المخاطر الخارجية والتحديات المشتركة (إسرائيل)، تجعل هذه المفارقة واقعاً جيوسياسياً وإستراتيجياً على الأرض.

3.4. المبحث الثاني: خلفيات ودوافع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية

1.3.4. توطئة

تواجه إيران – وبالتحديد منذ مطلع العقد الماضي – العديد من التحديات إقليمياً ودولياً، بل وعلى الصعيد الداخلي أيضاً، نتجت بعض تلك التحديات عن الإدارة المحافظة للرئيس "نجاد"، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية لإيران، ونتج البعض الآخر عن بيئة إقليمية متوترة، تحمل قضايا شائكة، وملفات عدة، تُعَدُّ إيران بُعداً من أبعاد معادلتها، وبيئة دولية تحمل العديد من التحديات على إيران، في ظل عقوبات دولية مفروضة ومتوقعة على إيران، ويزداد الأمر إلحاحاً في ظل الثورات العربية، ومخاوف وصولها إلى إيران، خاصةً في ظل وجود ثورة سوريا فرضت العديد من التحديات على النظام الإيراني؛ فيما يخص التعامل مع الداخل الإيراني. (عبد الصبور، 2013)

وبرغم المعطيات السالفة، فقد ظلت سياسة إيران الخارجية – وخلال العقود الأخيرة – تمثِّل إشكالية دائما، سواء على المستوى التحليلي النظري، أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها، ومَرَدُّ ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثَمَّةَ معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلاً عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة. (البطنيجي،2011: 1)

ومن ناحية أخرى، وبرغم كل التحفظات المتعلقة بالدور الإيراني، لا يمكن لكل متابعٍ ومهتم؛ أن ينكر أن سياسة إيران الخارجية جعلتها طرفاً لا يمكن تجاوزه في ترتيبات المنطقة، وأن أي سياسة تحول دون دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية والإقليمية، هي سياسة فاشلة وقصيرة الأجل، لذلك بدت سوريا في نظر السياسة الخارجية الإيرانية حالة مختلفة عن التجربتين الليبية واليمنية، وكان لموقعها الإستراتيجي في الشرق الأوسط إيحاءاته الخاصة في حسابات طهران، (مركز الشام، 2012)، كما يفسر التاريخ الطويل والمتماسك للعلاقات السورية – الإيرانية، جزءاً من الأحجية وراء فهم التمسك الإيراني الكبير بالنظام السياسي في سوريا. (الزويري، 2011)

2.3.4. الموقف الإيراني وتأثيره في الثورة السورية

اتضح من خلال استعراض كافة ردود الأفعال الإيرانية – منذ تباشير الاحتجاجات الشعبية وتصاعدها، وتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية عارمة، تعدت بزخمها قدرة النظام على احتمال مطالبها، التي باتت لا تهدد النظام السوري فحسب؛ بل ومن خلفه النظام الإيراني أيضاً – انحيازاً إيرانياً كاملاً للنظام السوري.

لم يقف هذا الانحياز خلف الحدود مستخدماً الإعلام والمناشدات والمطالبات؛ بل تعدى الحدود الإيرانية على شكل أفعالٍ في العمق السوري، متحكماً بالمجريات اليومية لأعمال الثورة، ومتخطياً كافة الأعراف والقوانين، غير آبهٍ بدماء الشعب السوري التي تسيل طلباً للحرية والكرامة، لقد نتج عن هذا الانحياز موقفاً إيرانياً داعماً للنظام السوري في كافة مراحل الثورة، وبكافة الأشكال السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي سنرى تفاصيلها وتأثيرها ضمن معالجة الموقف الإيراني حيال الثورة في سوريا.

وقبل الخوض في غمار سياسة إيران الخارجية تجاه الحليف السوري، سنسلط الضوء قليلاً على بعض الملاحظات المحورية المتعلقة بسياسة إيران الخارجية وثوابتها؛ ليتسنى لنا فهم الدوافع والخلفيات وراء الموقف الإيراني من القضايا الخارجية، وفي مقدمتها الثورة السورية.

1. إن قرار صنع السياسة الخارجية الإيرانية، هو قرار وراءه جهاز كامل، وليس رئيس الجمهورية منفرداً، وبالتالي حركة الرئيس الإيراني ستكون مقيدة بتلك القرارات والتوجهات العامة للنظام الحاكم في إيران، حيث للمرشد الأعلى الإيراني سلطات واسعة في عملية صنع القرار في إيران، سواء الداخلي أو الخارجي.

2. كما أن ثنائية "محافظ أو إصلاحي" غير جامدة في تقسيم الانتماءات السياسية في إيران، فالرئيس وإن حُسب على التيار الإصلاحي في إيران، إلا إنه يعمل في كنف النظام.

3. لابد أن يحظي قرار السياسة الخارجية الإيرانية دستوريّاً بموافقة المرشد الأعلى الإيراني.

4. غالباً ما تشهد الانتخابات الرئاسية الإيرانية نوعاً من الاتفاق الداخلي بين تياري النظام – المحافظين والإصلاحيين – على جملةٍ من القضايا، يأتي في مقدمتها ما يتعلق بالقضايا

الجوهرية في السياسة الخارجية، ورفض التدخل الخارجي في أي انتخاباتٍ إيرانية. (عبد الصبور، 2013)

وعليه؛ يمكن لنا وحسب تتبع ردود الأفعال الإيرانية حيال الأزمة في سوريا، تقسيمها إلى ثلاث مراحل أيضاً، بدءاً بمرحلة "الظهور" بالوقوف على الحياد، مروراً بمرحلة التدخل المباشر، وانتهاءً بمرحلة إعادة تقييم الوضع.

1.2.3.4. أولاً: مرحلة "الظهور" بالحيادية

بدأت المتابعة الإيرانية لبوادر الحراك الشعبي في سوريا بمراقبة صامتة، حيث تفادت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية التعليق على الحدث، وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وأبدت تجاهل رسمي حيال سوريا على كافة المستويات (باكير[1]، 2012: 2)، إلى أن انتهت إلى موقف مُعلن، بأن ما يحدث هو أمر داخلي سوري، ولا يجوز التدخل فيه من قبل أي طرف، ويبدو أن إيران أرادت بموقفها هذا، أن توحي لغيرها من الدول الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، أن يقفوا تجاه ما يحصل في سوريا على نفس المسافة.

موقفٌ عبرت عنه المؤسسة الرسمية الإيرانية التي تبدو متفقة حوله؛ فالموضوع السوري شأنه شأن الموضوع العراقي، ومن قبله الموضوع الأفغاني، وكذلك الملف النووي الإيراني، كلها قضايا يلعب مجلس الأمن القومي الإيراني دوراً في رعايتها كملفات، هذا المجلس الذي تتمثل فيه كل أقطاب السلطة، من المرشد الأعلى، إلى رئيس الجمهورية، وكذلك مجلس الشورى، ووزارتي الخارجية والدفاع، والمؤسسة العسكرية والأمنية، من هنا فإن هناك قدراً كبيراً من الانسجام داخل مؤسسات الدولة الرسمية حول هذا الموقف المبدئي من سوريا، انعكس ذلك بوضوح في التصريحات الرسمية، سواءً من قِبَل المرشد، أو من قبل رئيس الجمهورية، وكذلك مجلس الشورى ووزارة الخارجية، التي اعتبر الناطق باسمها "رامين مهمانبرست" يوم 16 من آب/ أغسطس 2011 "أن الأزمة السورية شأن داخلي، لا يجوز التدخل فيه؛ لأن ذلك له عواقبه السلبية على سوريا والمنطقة" على حد قوله. (الزويري، 2011).

وقد أكدت إيران في أكثر من مناسبة، إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، وأعلنت دعمها للإصلاحات التي أعلنها الرئيس بشار الأسد لتخفيف الأزمة" (أبو هلال،

2011: 9) – مع يقينها بعدم تحقيق أي من هذه الإصلاحات على أرض الواقع – هذا الموقف المبدئي؛ سرعان ما تطور مع اندلاع الاحتجاجات على الأرض، بشكل ينبئ عن تداعي الحالة السورية لأخواتها العربيات.

2.2.3.4. ثانياً: مرحلة التدخل المباشر

مع انطلاق الحراك الشعبي السوري في 18 آذار/ مارس 2011، تبدل الموقف الإيراني تماماً، حيث اتخذت إيران الرسمية وتيارها المحافظ، موقفاً مؤيداً للنظام السوري في مواجهة الانتفاضة الشعبية في سوريا، ظهر بوادر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام 2009". (أبو هلال، 2011: 9)

لقد أدى التحول في الموقف الإيراني تجاه الثورة الشعبية؛ إلى تغيرات كبرى في العلاقات الإيرانية – السورية، حيث اتخذت وبشكل متصاعد منحى تدخلي واسع على المستوى السياسي والعسكري، هذا التحول في الموقف الإيراني مما يحدث في سوريا – الذي لا يتفق مع القناعة الموجودة لدى قطاع عريض من الرأي العام العربي؛ بأن الشعب السوري يطالب بالحرية ولذلك فأنه يُقتل – يضع إيران في موقف المساءلة، لا سيما مع ازدياد التقارير التي تشير إلى مساعدة إيرانية مباشرة للحكومة السورية في مواجهة الحراك السوري، من خلال انخراط كثير من الميليشيات العراقية واللبنانية التابعة لإيران في تلك الحرب، مسألة يبدو أنه سيكون لها بالغ التأثير، فيما بقي من صورة إيران "النموذج" لدى الرأي العام العربي. (الزويري، 2011)

فبعد مرور أكثر من عام ونصف على الثورة السورية؛ طرأت على السياسة الإيرانية تجاه سوريا جملة تطورات، تمثلت في بُعدين: **أولهما** ذو طابع عسكري، تمثّل في ازدياد معدل التصريحات الإيرانية المفعمة بالوعيد والتهديدات، ورفع السقف ضد المعارضة والقوى الإقليمية والدولية الداعمة لها، وهناك اعتقاد واسع بأن الجمهورية الإسلامية تساعد سوريا على اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتظاهرين والمنتقدين لنظام الحكم، بسبب نجاحاتها قبل عامين في فعل الشيء نفسه بشعبها – النشطاء السياسيون الإيرانيون والسوريون على حد سواء، يتهمون إيران بإرسال "ميليشيا

الباسيج" إلى سوريا، وقد وضعت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة أسماء مسئولَيْن إيرانيَيْن اثنين من كبار قادة قوات حرس الثورة على قائمة عقوباتها، وهما قاسم سليماني، القائد الأعلى لقوة القدس، ومحسن شيزاري، وكلاهما مشارك للحكومة السورية في قمع الاحتجاجات الشعبية – كما تُتهم الجمهورية الإسلامية بمساعدة نظام بشار الأسد في تعقب نشطاء المعارضة، من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر. (خلجي، 2011)

أما البعد الثاني فكان ذو طابع دبلوماسي، تمثل في تحرك الدبلوماسية الإيرانية باتجاهين، بَدَيَا وكأنهما متعارضين شكلاً، لكنهما جاءا متكاملين من حيث المضمون؛ تمثل الأول في الجولة التي قادت الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي إلى العواصم المنخرطة ضمن المحور التابع لبلاده (بيروت – دمشق – بغداد) في مسعى لتصليب الحلف وحشد قواه، والثاني في استضافة الاجتماع التشاوري حول سوريا على الأراضي الإيرانية، بمشاركة وفود 30 دولة من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (أهمها روسيا والصين والهند والعراق وسلطنة عمان والأردن)، بهدف معلن، هو الدفع وراء الحل السياسي للأزمة في سوريا. (مركز الشام، 2012)

خلف هذه التحركات، برزت جملةً من العوامل الإقليمية والدولية، كبروز الدور التركي المنافس، وظهور مؤشرات تفيد برغبة موسكو تحجيم دورها بعد تحول الصراع في سوريا إلى حرب مذهبية بالوكالة حسب الرؤية الروسية، وتقديم المبعوث المشترك كوفي أنان استقالته من منصبه، وخشية إيران بأن يرفض خليفته التعامل معها استجابةً لبعض الضغوط، هذه الاعتبارات وغيرها، دفعت إيران لتحقيق هدفين من وراء تحركاتها الأخيرة.

أما الهدف الأول؛ فقد تمثل في إيصال رسالة لكافة الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية؛ من خلال إبراز الطابع الإستراتيجي لجولة جليلي، لدى إرساله كمبعوث للمرشد الأعلى علي خامنئي، فضلاً عن منصبه الرسمي (الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني)، حيث أكد جليلي أن "إيران لن تسمح بانكسار محور المقاومة" الذي يضم حلفاءها في الإقليم، وبذلك قصدت بعث رسالة عن طبيعة مهمته وزيارته لسوريا، كأولوية للأمن القومي الإيراني، توازي الملف النووي الإيراني؛ الذي يمسك ملف التفاوض عليه جليلي ذاته، كما تحدث نائب رئيس القوات الإيرانية المشتركة الجنرال مسعود جزائري عن أن "حلفاء سوريا" لن يسمحوا بتغيير النظام، وسيوجهون ضرباتٍ حاسمة لأعداء دمشق، إذا ما قرر هؤلاء المشاركة في النزاع." (ناجي، 2012)

أما الهدف الثاني الذي أرادت طهران تحقيقه من خلال استضافة الاجتماع التشاوري بشأن سوريا، والذي جمع ما يقرب من ثلاثين دولة، أن تظهر الدعم الذي تتمتع به في مقاربتها لحل الأزمة السورية، وأنها ليست معزولة، (مركز الشام، 2012) على الرغم من تدني مستوى التمثيل، وهزال مخرجات الاجتماع.

لقد عملت إيران على دعم الرئيس الأسد ضد شعبه على كافة الصُعُد، وبمختلف الوسائل، منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة السورية، وبما ينسجم مع إستراتيجية النظام السوري ورؤيته لمعالجة أعمال الاحتجاجات.

كما ذهبت إيران في هذه المرحلة إلى ما هو أبعد من التدخل المباشر والانحياز الكامل للنظام في سوريا، فقد اتخذت موقفاً – من الأحداث في سوريا – متقدماً عن موقف النظام ذاته، وبدت المفارقة كبيرة في الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية واضحة؛ عندما اتهمت إيران الولايات المتحدة بالازدواجية؛ بسبب حديثها عن دعم الثورات الشعبية بالرغم من تاريخها في دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وهذه المفارقة ذاتها؛ استخدمتها المعارضة الإصلاحية في إيران لاتهام النظام بالازدواجية، حين دعمت الثورات الشعبية في مصر والبحرين؛ بينما رفضها في سوريا، وقمعها في الداخل الإيراني.

وأكد هذه الازدواجية المعارض الإصلاحي مير حسين موسوي، عندما قارن الإعلام الإيراني الذي تحدث عن جمعةٍ هادئة في سوريا، بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2011، بالإعلام السوري الرسمي الذي تحدث عن مقتل عدد من المدنيين في الجمعة ذاتها. (أبو هلال،2011: 10)

من هنا يُطرَح التساؤل المشروع حول هذا الحرص الإيراني الرسمي على التمسك بالنظام السياسي في سوريا، فسعيه تجاوز المساندة الإعلامية والسياسية وفوقها العسكرية؛ إلى محاولة الدفع بروسيا للعب دور في مجلس الأمن لتعطيل أية قرارات دولية باتجاه سوريا، يسلط الضوء على مدى التناقض في سياسة إيران الخارجية، بأن هذا الحرص على دعم النظام وبهذا القدر، يبدو متعارضاً مع مبادئ الثورة التي قامت في إيران في العام 1979، والتي تستند إلى الدفاع عن المستضعفين، ومقاومة قوى الاستبداد والاستكبار.

وفي الحقيقة؛ فإن القراءة الإيرانية للمشهد السوري، تعتمد على تقييم سابق؛ بأن سوريا في قائمة الأهداف الدولية التي تسعى قوى الاستكبار إلى تغيير النظام السياسي فيها، وهي قراءة تبدو بعيدة عن حراك شعبي، بدأ مطالباً بالإصلاح، ولم يلْقَ آذاناً صاغية، كما يرى أهل الحراك، وفي حقيقة الأمر، فإن لحظة الحراك الشعبي في سوريا، هي اللحظة التي لم يرغبها الكثيرون لتغيير النظام السياسي، بما فيهم واشنطن نفسها، الأمر الذي دفع كلاً من: النظام في سوريا، ومعه إيران، إلى الاعتقاد بأن أهمية سوريا لدى واشنطن ستمنع التغيير في دمشق، ولعل هذا الانطباع تعزز لدمشق وبعدها لطهران، بسب تأخر الرد الدولي على ما يحدث في سوريا، هذا التفسير جعل إيران لا تتردد في مساندة النظام السياسي في دمشق؛ لأن المحافظة على نظام الأسد في سوريا اليوم، يُعَدّ مصلحة سياسية عليا، ذات أولوية للجمهورية الإسلامية في إيران. (الزويري، 2011)

الإجابة ببساطة حول كافة التساؤلات المتعلقة بمبالغة الموقف الإيراني في مساندة النظام، تتلخص بالتعريف الذي تتبناه إيران لما يحدث في سوريا، فما يحدث "مؤامرة"، وهي مؤامرة تستهدف سوريا وكذلك إيران، والنظام السوري ليس مستبدّاً، بل يرغب في الإصلاح، والذين يتحركون في سوريا ليسوا مستضعفين، ولا ينطبق عليهم شرط المساندة، وعليه؛ فمساندة النظام الرسمي السوري وفق النظرة الإيرانية تلك هي عين الصواب، فهي – بناءً على هذا التعريف – إنما تدافع عن محورٍ أعطى لإيران وكذلك لسوريا؛ وزناً إقليميّاً ودوليّاً متزايداً، هذا المحور يتعلق بمقاومة (إسرائيل)، وهو أمر لطالما نال شعبية لدى الرأي العام العربي؛ لذلك فالتخلي عن سوريا – وفق النظرة الإيرانية – هو تخلٍّ عن مبادئ الثورة الإيرانية، (الزويري، 2011) ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري؛ سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار أن سوريا هي البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ. (أبو هلال، 2011: 11)

3.2.3.4. ثالثاً: مرحلة إعادة تقييم الوضع

مع تطور الأزمة السورية، ومنذ شهر آب/ أغسطس2011، كَثُرَ الحديث مؤخراً عن حصول تغيّر في خطاب النظام الإيراني وبعض أركانه، وأصبح بالإمكان رؤية تغيّر في لهجة الخطاب الإيراني إزاء الحالة السورية، لجهة الاعتراف بوجود ثورة حقيقية، وحث الأسد على أهمية تفهّم المطالب الشعبية، وضرورة فتح حوار بين النظام والمعارضة، وذلك كمؤشر جدّي على وجود تحول حقيقي في السياسة الإيرانية.

ففي 24 آب/ أغسطس 2011 على سبيل المثال، قام تلفزيون المنار – التابع لحزب الله – بإجراء مقابلة مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قال خلالها: "على الشعب السوري والحكومة السورية أن يجلسا مع بعض للوصول إلى تفاهم، عندما يكون هناك مشكلة بين الشعب وقياداته، عليهم أن يجلسوا للوصول إلى حل، بعيداً عن العنف، إنّه لا يحق لأحدهما قتل الآخر"، ثم عبّر وزير الخارجية علي أكبر صالحي عن نفس الموقف ولكن بشكل أكثر وضوحاً، عندما وصف المطالب التي ترفعها المظاهرات في سوريا بـ"المشروعة"؛ مطالباً نظام الأسد بالاعتراف بها، والاستجابة لها على وجه السرعة، وأخذت بعض وسائل الإعلام الإيرانية فيما بعد– خاصة المحسوبة على رئيس الجمهورية – تعدّل خطابها من الدعم الكامل للنظام، إلى نقل خبر يظهر موقف الطرفين معاً (النظام والمتظاهرين). (باكير، 2011)

كما ترافق ذلك مع حديث عن حصول خلافات داخل السلطة الحاكمة في إيران، حيال الموقف من الرئيس الأسد، واتجه عدد غير قليل من المتخصصين والمحللين؛ إلى أن هذه الإشارات ليست سوى إعلان عن عدم استعداد طهران للوقوف إلى جانب حليفها الإستراتيجي في العالم العربي حتى النهاية، خاصة وأنها تأتي في وقت أحوج ما يكون فيه النظام السوري إلى كل دعم ممكن من حلفائه، فيما يرى آخرون؛ أنه من المبكر جداً الحديث عما يمكن أن يقال "بداية تخلي" إيران عن أهم حلفائها، رغم كل ما يساق من قراءات في هذا الإطار.

بدورها؛ استغلت المعارضة الإيرانية هذه الإشارات، لتعبّر بشكل علني عن موقفها المعارض للسياسة الرسمية للبلاد، والقائمة على الدعم المفتوح لنظام الأسد، لتغضّ السلطات الإيرانية الطرف عن آراء مماثلة في الصحافة والإعلام، فنشر "مركز دراسات الدبلوماسية الإيرانية" الذي يديره السفير السابق صادق خرازي – على سبيل المثال – مقابلة مع السفير السابق للبنان والأردن محمد علي سبحاني، تحت عنوان "الدعم الإيراني الأُحادي للأسد سيؤدي إلى الإضرار بطهران" تحدث فيه عن ضرورة تعديل الموقف الرسمي، لأنه قد لا يخدم المصلحة الإيرانية حالياً. (باكير[1]، 2012)

كما نشرت صحيفة "شرق" الإيرانية خبراً يفيد بإرسال/ أو غض بصر النظام السوري عن سفر وفد من الأطباء الإيرانيين، ضم ما يقرب من 200 طبيب إيراني، من أشهر أطبّاء البلاد،

يرأسهم وزير الصحة السابق، مهمتهم إيصال رسالة إلى الأسد "الطبيب" يطالبونه فيها بإنهاء "العنف".

وقد ذهب عدد من الباحثين إلى تفسير هذا التوجه العام على المستوى الرسمي، وما لحقه من مستويات أخرى، من ثلاث زوايا:

الأولى: بأنه يشكل بداية تخلي إيران عن حليفها السوري، وأنّ طهران تتموضع في اتجاه جديد، استعداداً للقفز من مركب الأسد الغارق، وأنها لن تدعم النظام حتى النهاية.

الثانية: أنّ هذا الخطاب يعكس انقساماً في البُنَى الرسمية الإيرانية حول الموقف من نظام الأسد، بين متشددين ومعتدلين.

الثالثة: أنّ هذا التحول في الخطاب، إنما هو امتداد للمعركة التي تجري منذ فترة بين الرئيس الإيراني وأنصاره من جهة، وبين المرشد الأعلى على خامنئي وأنصاره من جهة أخرى، وأنّ نجاد قرر نقل المعركة بينه وبين المرشد الأعلى، إلى الساحة السورية عبر هذا الخطاب.

لكن الحقيقة أنّ الوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات بهذه السرعة، إنما يعبّر عن استخفاف في تناول السياسات الإيرانية وتحليلها، والتسرّع في الوصول إلى استنتاجات غير دقيقة على الإطلاق، فهذه التصريحات لا يمكن اعتبارها – بأي حال من الأحوال – تحوّلاً إستراتيجياً في السياسة الإيرانية تجاه نظام الأسد، أو انعطافة مفصلية في طريقة تعاطي طهران مع حلفائها. (باكير، 2011)

في مقابل ذلك يرى آخرون؛ أن ما جرى لا يعدو غير خطوة تكتيكية، أشبه ما تكون بمزيج بين غطاء واق وبالون اختبار، خاصة إذا ما استبعدنا موقف المعارضة الإيرانية؛ الذي يعتبر طبيعياً في سياق مناكفة النظام الإيراني، سواء أكانت المعارضة تؤمن حقيقة بما تقول، أم أنها تقوله لمجرد المعارضة، وركّزنا على الموقف الرسمي.

هذه الخطوة التكتيكية، اقتضت فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية تحت ذريعة أنّ طهران ضد التدخل الغربي في سوريا، إذ إنّ الانعطافة الإيرانية "الخطابية" جاءت في وقت كانت فيه أطياف المعارضة السورية تعقد اجتماعات متتالية، وتبذل جهوداً حثيثة لتوحيد الصفوف داخلياً

وخارجياً، ومن هنا؛ كان لابد للبراغماتية الإيرانية من العمل على محاولة إيجاد مثل هذه القنوات، للتواصل مع المعارضة السورية ولو من باب الاحتياط لما هو قادم، – وحسب الرؤية الإيرانية – أنه لَيُقدّر لمثل هذه التكتيكات؛ الإبقاء على قناة اتصال بين الشيء ونقيضه في آن، للحفاظ على المكاسب العليا للبلاد، وهذه تعتبر مسلمّات في السياسة الخارجية الإيرانية.

كما هدفت هذه الانعطافة التكتيكية في الموقف الإيراني تجاه الأحداث في سوريا؛ إلى تحقيق طموح إيران في لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة السورية، حال وصول النظام إلى مرحلة حرجة، عبّر عن ذلك صراحة الرئيس أحمدي نجاد، في مقابلة أجرتها معه محطة "سي إن إن" الأمريكية في شهر تشرين أول / أكتوبر 2011 ، ونقلت مقتطفات منها بالفارسية على موقع هيئة البث الحكومية الإيرانية، لقد قال نجاد خلال تلك المقابلة: "إنّ بلاده ستبذل كل جهد للتقريب بين المعارضة والحكومة السورية، للتوصل إلى تفاهم لحل الأزمة التي تمر بها دمشق". (باكير، 2011)

ويبدو أن إيران أرادت لهذا الدور أن يحقق لها هدفين: الأول، الإبقاء على نظام الأسد، وإن تطلب ذلك إشراك بعض المعارضين فيه، والثاني، وهو نتيجة للأول، كسب الطرفين، وتفادي نتائج وتداعيات أي عملية انهيار محتملة للنظام.

خلاصة القول، إنّ كل الذي يمكننا استنتاجه من قراءة للموقف الإيراني المستجد، لا يعدو كونه مناورة محسوبة ومدروسة، في إطار توزيع الأدوار داخل النظام الإيراني، بين المؤسسات الرسمية (الرئاسة والبرلمان والمجالس) وبين الحاكم الحقيقي والفعلي لإيران، أي المرشد الأعلى ومعيته من الحرس الثوري، ويبدو الموقف الإيراني – من جانب – وكأنه محاولة لاستكشاف آفاق المرحلة المقبلة، وأي حديث عن أنّ الموقف المعني هذا؛ إنما هو نتيجة فعلية لخلافات تدور داخل المؤسسات الإيرانية من جهة، أو بين الرئيس والمرشد الأعلى للثورة من جهة أخرى، بما قد يشكل تخلّيا عن الأسد ونظامه؛ إنما هو حديث غير دقيق، وتشخيص غير موفق، لعدة أسباب:

الأول: أنّ القول الفصل في هذه المواضيع أو تلك، يرجع إلى المرشد الأعلى لا غيره، وإن كان هذا لا ينفي وجود خلاف بين أركان الحكم في إيران.

الثاني: أنّ وزير الخارجية صالحي، مراقبٌ من المرشد الأعلى مباشرة وليس من الرئيس، مع الأخذ بعين الاعتبار لدور المرشد الأعلى في صنع السياسية الخارجية الإيرانية؛ إذ أنه لا يمكن لصالحي أن يغيّر الخطاب على هذا النحو من دون تعليمات مسبقة، ما يؤكد فرضية توزيع الأدوار.

الثالث: أنّ طهران لا تزال تدعم عملياً نظام الأسد على مختلف المستويات، السياسية والاقتصادية والعسكرية في مواجهة المتظاهرين، إذن، فكيف يتخلى عن النظام، من يقوم بدعمه إلى آخر لحظة؟".

وحتى لو تجاهلنا كل ما تم ذكره أعلاه في تفسير الموقف الإيراني، فإنه يمكن لنا فهم هذه التصريحات الإيرانية، وحملها على أنها تحول جدّي في سياسة البلاد، لولا عامل أساسي يتناقض مع هذا الطرح، ويتمثل في موقف المرشد الأعلى، فالمرشد الأعلى علي خامنئي – وهو الحاكم الفعلي والحقيقي للبلاد، والمشرف الأساسي على المواضيع بالغة الأهمية ذات الصلة بالسياسة الخارجية – لم يتراجع حتى الآن عن موقفه، ولم يخفف ولم يعدل من خطابه تجاه الحالة السورية، سواءً في تشخيص الوضع باعتبار المتظاهرين "أدوات تحركهم الولايات المتحدة و(إسرائيل)، أو باعتبار الثورة السورية "مؤامرة على النظام لأنه ضمن محور الممانعة".(باكير، 2011)

4.4. الموقف الإيراني من الثورات العربية

تحظى إيران جغرافياً وتاريخياً بمكانةً سياسية وإستراتيجية، لا يمكن تجاهلها في سياق الحديث عن منطقة الشرق الأوسط بكافة مكوناته، وبالتالي؛ لا يمكن عزل تأثيرها ولا تأثّرها بالمتغيرات الجارية في هذه المنطقة؛ التي تموج بالتحولات السياسية والأمنية.

لقد واجهت السياسة الخارجية الإيرانية تحديات جمّة خلال العقود الثلاثة الماضية، ولعل أبرز تحدٍ كان؛ الصورة التي قُدِّمت لإيران، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو العالم ككل، هذه الصورة التي لها بُعدان: الأول؛ ذو صبغةٍ إيجابية، وذلك في عيون بعض الشعوب، ومنها شعوبٌ عربية، وهذا مردّه أن الجمهورية الإسلامية تبنت سياستها التزام خطاب المقاومة، ومعارضة السياسات الأميركية، والعداء (لإسرائيل)؛ ولهذا كانت دائماً قريبة من الشعوب، وتحظى بدعمها، ولم تكن معنية بمواقف الحكومات، هذا التصور الإيجابي لدى الشعوب عن إيران؛ زاد من الشرعية

السياسية الداخلية للنظام الإيراني، كما شكل لها نوعاً من الضمان السياسي على مستوى الإقليم والعالم، وأما البعد الثاني: فهو لدى الحكومات، حيث تظهر الصورة ذات صبغةٍ سلبية، تعد إيران دولة "مارقة"، تحركها مصالحها التوسعية والطائفية بالدرجة الأولى.

غير أن القراءة الإيرانية الخاطئة للمشهد العربي؛ والتي انعكست بدورها على سياستها الخارجية؛ سببها تجاهل أمر مهم في ذلك المشهد، ألا وهو المتعلق بموقف الرأي العام العربي الجديد من إيران، والذي تطور وبوتيرة متصاعدة نحو تغيير تلك الرؤية الإيجابية؛ التي كان يحتفظ بها لسياسة طهران الخارجية، بفعل التحول الذي طرأ على سياستها.

أما بالنسبة لاندلاع الثورات العربية؛ فلم تكن إيران استثناءً في تفاجُئها بما يحصل في العالم العربي، وعنصر المفاجأة هذا مرتبط بثلاثة أبعاد مهمة: الأول؛ متعلق بحدوث الثورات، والثاني؛ بقدرتها السريعة على تغيير أربعة أنظمة سياسية، حيث مثّل هذا السقوط مفاجأةً سارة لإيران، وذلك لطبيعة العلاقات المعقدة والمأزومة على وجه العموم مع تلك الأنظمة، أما الثالث؛ فهو قدرتها على الاستمرار، سواء في البلدان التي جرى فيها التغيير، أو تلك التي لم تكتمل فيها الثورات بعد.

ولم تكن المفاجأة ثقيلة العيار – بالنسبة لإيران – السقوط السريع وغير المتوقع لهذه الأنظمة، بل قدرة الحراك الثوري على السريان إلى دولٍ عربية أخرى، ترتبط بعلاقات متميزة مع الجمهورية الإسلامية، فالزخم الثوري لم يعنِ إيران من جهة أن يكون لها موقف منسجم مع تلك الثورات، بل إنه وفي الحالة الإيرانية؛ يصعب الحديث عن موقف إيراني، بل مواقف تتطور وفق تطور الحراك على الأرض، لكن المهم في هذا الصدد؛ هو طبيعة العلاقة بين إيران، وبين الدولة التي تشهد حراكاً ثورياً. (الزويري، 2011)

وبرغم هذه المفاجأة، حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تبدو كما أنها لو كانت مستفيدة من الربيع العربي– قبل وصوله المحطة السورية طبعاً – (خلجي، 2011)، فلطالما أكد الإيرانيون "أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، وهي جزء من التغييرات التي تواصلت ببركة صمود الشعب الإيراني خلال الأعوام 32 الأخيرة"، جاء ذلك على لسان القائد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة

طهران في الرابع من شباط/ فبراير 2011، بمناسبة ذكرى انطلاق الثورة الإيرانية (أبو هلال، 2011: 2)، إلا أن الحالة السورية قد فرضت صياغة رواية جديدة، تُفسّر سبب الخطر الذي يتهدد أقرب حلفائها العرب، بفعل هذه الهبة الشعبية الأصيلة. (خلجي، 2011)

وعليه؛ وبرغم المفاجأة السارة، ومحاولة الظهور بمظهر المستفيد من الثورات؛ يتطلب الوقوف على المواقف الحقيقية لإيران من الثورات العربية، تسليط الضوء على أمرين: الأول؛ متعلق بالنظام السياسي الرسمي، والآخر؛ متعلق بموقف المعارضة الإصلاحية،(الزويري، 2011)، فالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الذي يستخدم مصطلح "الصحوة الإسلامية" لربيع العرب – الذي يستثني منه سوريا بالطبع – يساند الخط الذي يرى أن الهبة الشعبية عبارة عن انتفاضة عربية ضد الحكام الظالمين المدعومين من الغرب، وأما في سوريا؛ فالسيناريو كله مؤامرة صهيونية لإسقاط حكومة شعبية ومشروعة، لأنها تعارض (إسرائيل) والولايات المتحدة، بينما تناصر "المقاومة" لاسيما حزب الله وحماس، (خلجي، 2011)، وفي عمق المفهوم؛ سنجد تبايناً في موقف النظام نفسه من المراحل التي مرت بها الثورات، كان ذلك واضحاً في موقف إيران من تدخل حلف الناتو للتخلص عسكرياً من نظام القذافي – برغم ترحيبها بسقوطه – إذ رأت فيه إيران أن كلاً من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، يسعون من أجل السيطرة على تفاصيل المشهد السياسي الليبي الآخذ في التشكل. (الزويري، 2011)

ولم ينفرد النظام الرسمي الإيراني بازدواجية الرؤية لمراحل الثورات العربية؛ بل انسحب هذا التوجه على الإصلاحيين الذين حاولوا تنصيب ثورتهم قدوة للثورات العربية، وأن إسلاميتها امتداداً للثورة الإيرانية، غير أنهم في المقابل؛ رغبوا ألّا تكون الثورات العربية شبيهةً لثورتهم، لا سيما بعدما تعرضت له القوى الإصلاحية من محاولات الإقصاء عن المجتمع السياسي الإيراني.

لذلك؛ فالتباين الذي بدا شكلياً في الموقف بين إيران الرسمية والمعارضة الإصلاحية من تطورات الأحداث في كل من تونس ومصر وليبيا، يبدو أكثر وضوحاً عند الحديث عن الثورة السورية، ففي حين يتحدث المرشد الأعلى عن مساندة سوريا ودعمها، نجد آخرين يتحدثون عن حاجة سوريا إلى إصلاحات، لكن منطق الوضع السياسي الإيراني، يدفع باتجاه فهم هذا التباين في إطار المناكفة السياسة الداخلية، وليس اختلافاً عميقاً في الموقف الرسمي، وأن الاتفاق الواضح بين الموقفين يبدو جلياً من حرص كلاً من النظام والمعارضة على البعد عن مربع الحديث حول

الطائفية، غير أن الموقف الذي حاولت إيران ترويجه عن ثورتي سوريا والبحرين، زج بها نحو ما سعت أن تنأى بنفسها عنه. (الزويري، 2011)

أما التحدي الذي واجه طهران برغم سرورها بحدوث الثورات، وسعيها للاستفادة منها، وبرغم أن النظام الإيراني أظهر تأييداً كبيراً للثورات الشعبية العربية؛ إلاّ أنه كان يستشعر – على المستوى الداخلي – الخطورة من أن يستلهم التيار الإصلاحي هذه الثورات، في سبيل تكرار التجربة في إيران، فقد صدرت تصريحات تشير إلى هذا الاحتمال، كتصريح الرئيس السابق، محمد خاتمي، الذي دعا فيه الإيرانيين إلى "الاستمرار في حركة الإصلاح والمطالبة بالتغيير – مستلهمين ثورة الشعب المصري – وأن تستمر الانتقادات للسلطة وللتزييف والاستبداد"، وإزاء هذه الدعوات؛ اتخذ النظام جملة من الإجراءات في سبيل منع انتقال عدوى الثورات العربية للداخل الإيراني، ومن هذه الإجراءات:

1. توجيه حملة إعلامية للشعب الإيراني تركز على ريادته، وعلى صمود الجمهورية الإسلامية في مواجهة "الاستكبار الغربي"، والإشارة الدائمة إلى مخططات "الأعداء" التي تسعى للقضاء على النموذج الإيراني.

2. التركيز على ميزات النظام الإيراني الديمقراطية، والتأكيد على أن الجمهورية الإسلامية استمرت في إقامة الانتخابات حتى خلال فترة الحرب العراقية، عندما كان العدو يقصف المدن.

3. محاولة التحكم بوصول الأخبار المتعلقة بالثورات العربية عموماً، والمصرية خصوصاً إلى المواطنين في إيران، وكمثالٍ على ذلك، ما قامت به الحكومة من تشويش على قناة BBC الناطقة بالفارسية، حسب اتهامات إدارة خدمة BBC العالمية.

4. رفض التصريح بالفعاليات التي أقرتها قيادات التيار الإصلاحي للاحتفاء بالثورتين التونسية والمصرية، وفرض الإقامة الجبرية على المرشح الإصلاحي السابق لرئاسة الجمهورية مهدي كروبي.

5. القمع الشديد للتظاهرات غير المرخصة التي نفذتها المعارضة يوم14 شباط/ فبراير 2011، والذي أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة العشرات. (أبو هلال، 2011: 6)

خلاصة القول، إن الحراك الشعبي العربي نبه الجميع إلى أن زمام المبادرة قد أخذته الشعوب، وأن موقفها من الماضي يتغير بما في ذلك موقفها من إيران، فمستويات الإعجاب العالية التي كانت إيران تحظى بها تراجعت بشكل لافت، فهتافات السوريين التي تناقلتها وسائل الإعلام في العديد من المدن السورية، ربما تعبر عن حالة عدم رضا شعبية واضحة من إيران، وهي مرشحة للتزايد (الزويري،2011)، هذه التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، تشير إلى أن الثورات والاحتجاجات العربية؛ تحولت من كونها "فرصة" لإيران كما كانت تراها، وربما ترغب فيها منذ البداية، خصوصاً عندما أسقطت النظامين التونسي والمصري الحليفين للغرب؛ إلى "تحدٍّ" بعد أن وصلت إلى سوريا حليفها الرئيسي في الإقليم، بدرجة أربكت حساباتها، ودفعتها إلى إعادة ترتيب أوراقها من جديد.

وبالتالي يبدو أن الدور الإيراني في طريقه إلى مزيد من الانكماش والتراجع، بسبب التداعيات القوية التي سينتجها انهيار الأنظمة الحليفة، وحالة العزلة الإقليمية التي تواجهها إيران على خلفية تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع دول الجوار، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، لكن رغم ذلك، فإن حدود تأثير "الربيع العربي" على موقع إيران في الإقليم يبقى غير مكتمل، إلى حين انتهاء موجة الثورة الحالية – وخصوصاً في سوريا – ووضوح ملامح الشرق الأوسط الجديد الذي بدأ في التشكل، مع اندلاع الثورات في أواخر كانون أول/ ديسمبر 2010. (ناجي، 2012)

ويُمكن القول: إن التحول الأكثر راهنيةً في مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورات العربية، قد حدث مع اندلاع شرارة التظاهرات في درعا، في آذار/ مارس من العام 2011، عند هذه النقطة، تحوّلت سوريا – بالنسبة لإيران – إلى رهان جيوسياسي، وهذا الرهان، لا يرتبط بالسياق العام لمصالح إيران الإقليمية، بل بجوهر الأمن القومي الإيراني، ومستقبل إيران كدولة، وهو بهذا المعنى رهان وجود.(المرهون، 2013)

وعليه: ليس مستغرباً – وفق الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية – لسوريا، أن تقف طهران هذا الموقف تجاه ثورتها، فبالنظر إلى موقع سوريا من المشروع الإيراني في المنطقة، فإنها

بكافة معطياتها تقع في قلب المشروع الإيراني، وتشكل أهميةً قصوى للنظام الإيراني وفقاً لكثير من المعطيات، لعل أهمها:

1.4.4. المخاوف المتعلقة بالداخل الإيراني

فالتقارب والتحالف الإيراني السوري، يحمل غير الرياح الإيجابية لكليهما؛ رياحاً تحمل في طياتها العديد من التحديات، يأتي في مقدمتها انتقال العدوى الثورية في هذه المرحلة الحساسة، ومكمن التخوف الإيراني هنا؛ هو أن نجاح الحالة الشعبية السورية في إفشال إستراتيجية النظام السوري في مواجهة الثوار، والمستوحاة من التكتيك الإيراني في قمع ثورة المعارضة الإيرانية، قد يحفز الحركة الخضراء في إيران من جديد، على خوض مواجهةٍ مماثلة مع النظام، في ظل حالةٍ من الترقب لما يحدث في سوريا، تعتري الحركة الخضراء التي أعلن مجلس التنسيق لدرب الأمل (أعلى هيئةٍ لصنع القرارات في الحركة الخضراء الإيرانية) عبر بيان، دعمه للحراك الشعبي السوري ضد الأسد، وطالب النظام الإيراني بوقف دعم ديكتاتورية نظيره السوري. (باكير، 2012)

أما ثاني المخاوف المتعلق بالداخل الإيراني فهو نتيجة للأول، إذ من شأن تحرك المعارضة الإيرانية في الداخل الإيراني أن يربك النظام في طهران، هذا الإرباك سيتسبب في تداعيات خطيرة على المشهد السياسي والأمني وحتى الاقتصادي في إيران، وسينعكس هذا التدهور على سياسة إيران الخارجية أيضاً، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على مستقبل المشروع الإيراني في المنطقة برمته.

2.4.4. المخاوف المتعلقة بالوضع السوري

لا شك أن صمود النظام ونجاحه في إخماد ثورة السوريين؛ هو حلم النظام الإيراني قبل نظيره السوري، ولمّا لم تكن رياح الثورة السورية لا تتحكم فيها إيران ولا سوريا وحدها؛ بل لم تعد الثورة السورية حكراً على أهلها (النظام والشعب) بل تعدت بتطورها البعد العربي والإقليمي، فإن المخاوف الإيرانية من نجاح الثورة في إسقاط النظام السوري، هي أكثر الأخبار إزعاجاً للنظام الإيراني، لما لسقوط النظام من تداعيات خطيرة؛ ليس على مستقبل المشروع الإيراني برمته؛ بل على مستقبل الدولة الإيرانية نفسها، إذ كلما استحضر الإيرانيون مواقف النظام السوري مع الجمهورية

الإسلامية ومنذ ثورتها، وصلوا إلى قناعةٍ بأن الدفاع عنه النظام السوري، هو دفاع ليس عن الأمن القومي فحسب؛ بل عن الوجود الإيراني.

إن سقوط النظام السوري من وجهة نظر النظام الإيراني؛ "يعني ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي والأيديولوجي والطائفي في المنطقة العربية، إضافة إلى إمكانية أن يصل الزلزال الجيو– بوليتيكي إلى طهران نفسها ليسقط النظام نفسه، أو يعزله إقليمياً في أحسن الأحوال، وربما ينهي النفوذ الإيراني في المنطقة، ويقلّصه إلى أدنى حدٍ في مناطق أخرى. (باكير، 2012)

كما تمتد المخاوف الإيرانية في هذا الإطار (أي بغياب النظام السوري) بالبديل الذي يمكن أن يحل محل النظام السوري، وأكثر ما يقلق الإيرانيون في هذا الشأن، هو عدم تبلور البديل في المشهد السوري حتى اللحظة، وما لذلك من انعكاسات سلبية على مدى تشتت وضخامة المساعي والجهود الإيرانية لاستنساخ البديل، والذي لن يكون بأي حال من الأحوال، حاملاً لأدنى حدٍ من الجينات الوراثية للنظام السابق.

5.4. خلاصة الفصل

من خلال استعراض الموقف الإيراني من مجريات الأزمة السورية، وردود الأفعال الرسمية سواء – للنظام أو للمعارضة الإيرانية – فإنه لا يمكن لنا الحديث عن سياسة إيرانية خارجية تجاه الحليف السوري؛ من منطلق يقلل ولو بالقدر اليسير من شأن الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لسورية في حسابات طهران، وأن أي تسجيل للموقف الإيراني يتجاهل هذه الحقيقة السياسية والجغرافية، هو وصف منقوص، يحتاج إلى مزيد من التمعن والتعمق في علاقة كل من دمشق وطهران، وأهمية كل منهما للآخر.

وإن أي تتبع للسياسة الإيرانية منذ بروز إرهاصات تشي بانتقال عدوى الثورات إلى الساحة السورية؛ يفصح عن ردود أفعال إيرانية كانت – ولا تزال – وبرغم التباين أو التحول الذي كان يطرأ أحياناً على الموقف الإيراني، تؤكد حقيقةً واحدة، وهي أن التدخل الإيراني في سوريا هو دفاع عن الوجود الإيراني.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن لنا قراءة التباين الحاصل في الموقف الإيراني، سواء بين النظام الإيراني والمعارضة الإيرانية، أو في موقف النظام نفسه، من خلال تبنيه مواقف تبدو متباينة في ظاهرها، كزاويتين تبدو رأسيهما في اتجاهين، لكنهما يحصران بينهما شيئاً واحداً، وهو المصلحة الإيرانية فوق كل شيء، حتى قبل المبادئ المُعلنة.

من المؤكد أن سياسة طهران الخارجية واجهت العديد من التحديات الكبيرة في الشرق الأوسط، أهم هذه التحديات تمثّل في التاريخ الطويل من حالة انعدام الثقة للجمهورية الإسلامية مع جيرانها في شبه الجزيرة العربية، ويبدو أن هذه النزعة تزداد حدة منذ اندلاع الثورة السورية، ووضوح الموقف الإيراني من هذه الأزمة.

ولم تواجه طهران تحديات على المستوى الخارجي فحسب؛ بل وعلى المستوى الداخلي أيضاً، بفعل تحريك المعارضة الإيرانية للتناقضات الحاصلة في سياسة إيران الخارجية؛ ليس فقط في الملف السوري؛ بل في العديد من مواقف طهران الخارجية.

في بداية الأمر؛ ارتعب النظام الإيراني من حجم وقوة وسرعة اندلاع الثورة في سوريا، هذه الحالة التي انتابت الموقف الإيراني، لم تمنعه من التدرج في الموقف وفق معطيات الحراك الشعبي، لكن التحول الكبير والسريع الذي طرأ على مجريات الأحداث في الشارع السوري؛ أحدث وبنفس الحجم والسرعة، تحولٌ في الموقف الإيراني، حتى أصبح الموقف الإيراني مما يحدث في سوريا، متقدماً على موقف النظام السوري نفسه.

5. الفصل الخامس

المعارضة السورية وأثرها في الثورة

1.5. توطئة

يعالج هذا الفصل الذي يتكون من أربعة مباحث؛ المعارضة السورية بكافة مكوناتها، ونشأتها، وأثرها في الأزمة السورية، حيث يتطرق المبحث الأول لتاريخ المعارضة السورية قبل الثورة، وأثر هذه المعارضة في المكون السياسي السوري في تلك الحقبة، والمناخ الذي تشكلت فيه، وعلاقة المعارضة السورية في تلك الحقبة بالنظام الحاكم في سوريا.

ويتطرق المبحث الثاني للمعارضة السورية بعد الثورة، والأحزاب والفصائل المكوِّنة لها، ويقسم هذا المبحث فصائل المعارضة إلى قسمين: سياسي؛ مبيناً أهم مكوناته، وعسكري؛ مبيناً الفصائل التي تمثله، سواء من داخل سوريا أو من خارجها، كما يقسم فصائل المعارضة بشقيها (السياسي والعسكري) إلى تشكيلات ذات نزعة علمانية، وتشكيلات ذات نزعة إسلامية، كما ويتطرق هذا المبحث بإسهاب لتنظيم الدولة في العراق والشام "داعش" وظروف نشأته وتطوره.

ويتطرق المبحث الثالث لقضية هامة، فرضتها مجريات الثورة السورية على فصائل المعارضة، وهي قضية وحدة المعارضة؛ التي غدت مطلباً ضرورياً، انطوى على أهداف ودوافع وتحديات، فرضتها الحاجة لتوحيد الجهود والرؤى.

ويعالج المبحث الرابع تأثير جميع هذه الفصائل بكافة أطيافها في الأزمة السورية، وكيف أسهمت هذه الفصائل – وخاصة العسكرية منها – طوعاً أو كرهاً في تعميق الأزمة السورية، بعد نجاح النظام في استدراجها لمربع العسكرة، وجعل الأداة العسكرية الخيار الوحيد أمام فصائل هذه المعارضة، من أجل أن يسوّغ لنفسه القوة المفرطة التي استخدمها ولا زال في قمع المتظاهرين، الأمر الذي أفقدها جزءً كبيراً من التعاطف الدولي، وحتى على المستوى الإقليمي، ووضع المعارضة في زوبعةٍ من الرهانات، ومستقبل ثورة السورين في ظلمة تعدد المآلات.

2.5. المبحث الأول: المعارضة السورية قبل الثورة

1.2.5. توطئة

منذ مطالع العهد البعثي عام 1963، قام النظام السياسي في سوريا على احتكار الحياة السياسية، وعدم تقبل وجود أحزاب أخرى، لم يعنِ ذلك على الدوام استئصال الأحزاب الأخرى، لكنه لم يمكنها في أي وقت من العمل في المجال العام بحرية، أما الأحزاب التي أرادت حينها أن تبقى حية مستقلة خارج دائرة حزب البعث، فإنها وجدت نفسها مسوقة إلى الاعتراض على النظام كله كي تبرر وجودها، وهذا أفضى بها إلى السجون، الشكل الآخر للموت السياسي في البلاد.

فقد كانت السجون مصير تنظيمات يسارية وناصرية وبعثية، قضى أعضاؤها فيها سنوات طوال، قبل أن ينتقل النظام السوري إلى مرحلة الاستئصال في منتصف الثمانينات، غير أن الغرم الأكبر وقع على الإسلاميين، الخصوم السياسيين والأيديولوجيون للنظام في آن، وقد وصل حد الاستئصال ضدهم إلى إصدار القانون رقم 49 الذي يقضي بإعدام المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو قانون غاية في الظلم، كونه يعاقب على ما يكون الشخص، لا على ما يفعل، الأمر الذي يخالف فلسفة الحق جوهرياً. (مركز الجزيرة[13]، 2013)

2.2.5. نشأة الأحزاب السورية قبل الثورة

منذ أواخر العقد السابع من القرن الماضي، احتدم الصراع بين السلطة والإسلاميين في سوريا، في ذلك المناخ تشكل التجمع الوطني الديمقراطي (1979) الذي شارك في تشكيله عدد من الأحزاب اليسارية والقومية، اجتمعت على تبني خيار النضال السلمي، والدعوة لإقامة الديمقراطية في سوريا عبر الدعوة إلى التغيير الجذري، دون أن تضع خطة عمل، أو برنامجاً واضحاً ومحدداً لتنفيذ هذه الإستراتيجية وحشد المجتمع خلفها، لكن هذا التجمع سرعان ما شهد حرباً باردة بين مكوناته الرئيسة، بعد الاسترخاء الذي شهدته المنطقة العربية بما فيها سوريا، كما لم ينجح التجمع الوطني الديمقراطي في مسعاه لإقامة الديمقراطية، بل دخل في حالة موت سريري، خاصة بعد الحملة الأمنية الواسعة التي طالت الحزب الشيوعي – المكتب السياسي – واشتداد القبضة الأمنية، والاعتقالات الواسعة والأحكام القضائية المتعسفة، وخلق حالة رعب في البلاد، ترتب عليها نشوء حالة شلل سياسي تام في سوريا، وعزوف جيل الشباب عن المشاركة في العمل السياسي.

بعد ذلك أفرزت التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية (اجتياح لبنان، الانتفاضة الفلسطينية الأولى، انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، احتلال الكويت وعاصفة الصحراء، مؤتمر مدريد لحل الصراع العربي – (الإسرائيلي)، وانهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي، وسيطرت فكرة الديمقراطية والليبرالية واقتصاد السوق على المناخ الدولي) توازن قوى ومعادلات سياسية داخلية وإقليمية ودولية جديدة، تجسدت في حالة استرخاء في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها سوريا، سمحت ببدء حراك ثقافي ومدني وسياسي، أثمر تشكيل لجان مدنية ومنتديات ثقافية وجمعيات حقوقية، أدى إلى تنشيط الحياة الوطنية ثقافياً وسياسياً، وإلى حراك لعبت فيه لجان إحياء المجتمع المدني دوراً بارزاً، وقد أُطلِقَ على هذا الحراك وصف "ربيع دمشق"، وأعطته وقائع وأحداث داخلية (موت حافظ الأسد) دفعاً زاد في زخمه وتطلعه، لكن رد "النظام الاستبدادي" على الحراك لم يتأخر؛ فشن حملة إعلامية وتحريضية على قوى "ربيع دمشق"، اتهمها بدفع البلاد إلى "الجزأرة" تارة، و"الصوملة" تارةً أخرى، ثم أتبعها حملة اعتقالات طالت رؤوس الحراك، فانكسرت موجة "ربيع دمشق".

ويمكن القول: إن سوريا ظلت حتى نهاية عهد الأسد الأب بلا حياة سياسية حقيقية، ولا أحزاب سياسية كذلك، الأمر الذي يفسر إتمام عملية التوريث من الأسد الأب إلى الابن، دون أدنى عائق يُذكَر.

كما أدى اغتيال رفيق الحريري، وإخراج الجيش والأمن السوريين من لبنان؛ إلى موجة ثانية أكثر هدوءً، وأقلُّ جلبةً، وأكثرُ تصميماً، أسفرت عام 2005 عن تشكيل تحالف إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، والذي أصبح الكيان الرئيس في المعارضة السورية.

لم ينجح إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي – كائتلاف سياسي مكون من قوى سياسية متعددة المشارب الفكرية والسياسية، والتي اتفقت على هدف واحد هو التغيير الديمقراطي السلمي التدرجي الآمن في سوريا – في تشكيل كيان سياسي منسجم، فالقوى السياسية التي شكلته متباينة في الرؤى والتقديرات والمواقف، وقد سعت كل منها بطريقتها الخاصة، لفرض رؤاها على الائتلاف، وتجيير حركته في صالح أهدافها، كما لعبت "القطبة المخفية" (البنود) دوراً خطيراً، فقد سممت أجواء "الإعلان"، وحالت دون تحوله إلى قطب سياسي متماسك وفعال، حيث برزت في منعطفات عديدة مسألة الأحجام، وبالتالي الأدوار داخل أطره، كالخلافات على تشكيل المكاتب ودور

كل مكتب، والخلافات على النشاط السياسي الميداني، بالطبع لم تكن مسألة الأحجام والأدوار المسألة الوحيدة التي شلت "الإعلان"، فقد لعبت البنى الفكرية والسياسية والتنظيمية لأحزابه – والتي تتناقض مع الهدف المشترك المتمثل في التغيير الديمقراطي – دوراً بارزاً في ضرب مصداقيته وقدرته على كسب ثقة الجمهور به وبأهدافه. (العبد الله، 2013)

لذلك وغيره الكثير، بدت الهوة بين المعارضة والثورة في سوريا واسعة، لا يمكن إخفاؤها أو جسرها بسهولة، فالمعارضة التي تبنت في صراعها مع النظام طوال عقود سياسة النفس الطويل، وخاضت معه معارك منخفضة الحدة، واعتمدت برنامج الحد الأدنى، تفاجأت بالثورة التي فجرتها وقادتها قوى اجتماعية غير حزبية أو مسيّسة، وجدت نفسها في مناخ عاصف، وأمام وضع جديد، أدواته مختلفة، وإيقاعه أسرع مما تبنته واعتادت عليه.

3.5. المبحث الثاني: فصائل المعارضة السورية بعد الثورة

1.3.5. توطئة

قدّمت الثورة السوريّة نموذجاً مختلفاً عن الثورات التي انطلقت في العالم العربيّ منذ عام 2011 في كثير من المجالات، ويعبّر الجانب المتعلق بالنشاط والفعالية السياسيّة للمعارضة عن أحد جوانب هذا الاختلاف، لا سيما حقيقة أنّ الوجوه السياسيّة للثورة يتركز معظمها خارج سوريا.

نشأت هذه الخصوصية من تضافر عوامل مختلفة، على رأسها إحكام النظام قبضته على الحياة السياسيّة، وغياب أي هامش للعمل السياسيّ، فحُوصرت القوى السياسيّة المعارِضة داخل سوريا، وعُزلت بالقمع والتخويف، وجرى تقليص تأثيرها قبل اندلاع الثورة، فأصبح هامشيّاً ومقتصراً على بعض الأوساط الاجتماعيّة المحيطة بالمعارضين مباشرةً، آخذاً بذلك شكل نوع من الثقافة الفرعية.

وفي غياب فاعلية القوى السياسيّة المعارِضة المنظَّمة وانحسارها، كان على السوريّين بعد انطلاق الثورة، أن يُعيدوا إحياء القوى السياسيّة المنظَّمة القليلة القائمة، وأن يعملوا خلال الثورة على بناء أُطر وقيادات سياسيّة، تعبّر عن هذه الثورة في الوقت ذاته، ولا شك في أنّ شباب القوى الحزبيّة التقليديّة وقواعدها، كان لهم دور مهم في الحراك الثوريّ المدنيّ في البداية، ولكن من المهم أيضاً؛ الإشارة إلى أنّ أغلب القيادات السياسيّة لجأت إلى الخارج تجنباً لقمع النظام، أو بهدف الحصول على حريةٍ أكبر في العمل، تمكّنها من اتخاذ مواقف سياسيّة أكثر وضوحاً، والتعبير عنها في خضم الثورة. (وحدة تحليل السياسات، 2012: 1)

كما بدا واضحاً ارتباك المعارضة وسعيها للعب دور في الحدث العظيم، وحجز موقع على مسرح الأحداث؛ يتيح لها البقاء في المعادلة، ويمنحها فرصة المشاركة في صياغة مستقبل البلاد، لكنها وهي تسعى لتحقيق ذلك؛ كشفت عن هشاشتها وضعف خبرتها، وعجزها عن التكيف مع مناخ الثورة والتواصل مع شبابها، ناهيك عن ضعف صلاتها الاجتماعية عامة، فغدت مصدراً لمشكلات وتعقيدات إضافية للثورة، وعبئاً عليها. (العبد الله، 2013)

2.3.5. فصائل المعارضة السورية بعد الثورة

كشف مشهد الانتفاضة الشعبية في سوريا – بعد انقضاء تسعة أشهر على اندلاعها – عن متغيرات وتطورات هامة وجديدة، لعل أبرزها كسر حاجز الخوف، وعودة السياسة إلى المجتمع السوري، بعد أن غُيِّبَ على مدى ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، حيث أفرزت الانتفاضة السورية أشكالاً جديدة من التنظيم والتحشيد، تمثلت في تشكيل شبكات إعلامية، واتحادات، ولجان تنسيق في مختلف أنحاء المدن والبلدات والقرى السورية، وعادت الروح إلى أحزاب المعارضة السياسية التقليدية، فالتحق معظمها بالحراك الاحتجاجي، وارتفع صوتها بعد أن عرفت فترات من المضايقات والملاحقات والسجون، ومراحل أخرى من الصمت والترقب الطويل.

وفي هذا الصدد، يمكن لنا تقسيم المعارضة السورية إلى شقين: الأول، سياسي، والثاني، ذو طابع عسكري، وهذا التقسيم بهدف إلقاء الضوء على التركيبة السياسية لأحزاب المعارضة، وتحديد التأثير في مجريات الثورة.

1.2.3.5. أولاً: أحزاب المعارضة السياسية

يمكن رسم خارطة للأحزاب والقوى السياسية المعارضة في سوريا وفق مستويين: الأول؛ يضم الهيئات والقوى الجديدة التي نتجت عن حراك الانتفاضة السورية أو بفعله وتأثيره، والثاني؛ يضم قوى المعارضة التقليدية، ومن ضمنها الأحزاب التي شكلها النظام السوري ذاته، كتحالف "الجبهة الوطنية التقدمية"؛ التي قادها حزب البعث، لِيُظهِرَ أن هناك أحزاباً معارضة ممثلة في الحكم.

1.1.2.3.5. القوى والتشكيلات السياسية الجديدة

وتتألف هذه التشكيلات الجديدة من التنسيقيات واللجان والهيئات التي تعمل على الأرض، وقد نشأت منذ بدء الحراك الاحتجاجي الشعبي السلمي في 15 آذار/ مارس2011، غير أن هناك أحزاباً كانت مُشَكَّلة قبل بدء الاحتجاجات، لكنها منذ ذلك الحين ترقد في سرير الموت السياسي، أعادت لها الثورة الحياة من جديد.

2.1.2.3.5. التنسيقيات

بدأ الحراك السلمي في سوريا عفوياً دون قيادة سياسية أو تنظيمية، انخرط فيه قطاعات واسعة من المتضررين من فعل النظام، ومعظم هؤلاء لا يمتلكون خلفيات أيديولوجية، وليسوا مؤطرين سياسياً، وهذا لا ينفي وجود أفراد ينتمون إلى أحزاب المعارضة التقليدية، أي التي تشكلت قبل اندلاع الثورة.

وقد دفعت حاجة الثائرين السوريين الملحة لقيادة مختلف فعاليات حراكهم السلمي؛ إلى ظهور ما عُرِف حينه بالتنسيقيات، وقد اشتق هذا الاسم من طبيعة مهمة هذه التشكيلة السياسية الجديدة، إذ أخذت على عاتقها تنسيق الفعاليات وتوقيتها ووجهتها، وحتى الشعارات التي كانت تصدح بها حناجر الثائرين.

3.1.2.3.5. المجلس الوطني السوري

مع ازدياد وتيرة الاحتجاجات والعنف المقابل لها من قبل النظام؛ ازدادت معها الحاجة لضرورة توحيد وتنظيم أعمال الحراك الاحتجاجي، الأمر الذي نجم عنه تشكيل "المجلس الوطني السوري" في تشرين أول / أكتوبر 2011، الذي عبَّر في بيانه التأسيسي، أنه يمثل العنوان الرئيس للثورة السورية في الداخل والخارج، كما حدد أهدافه في العمل على إسقاط النظام بكل رموزه، بما فيهم بشار الأسد، والالتزام بمطالب الحراك، ورفض الحوار مع النظام، وبناء الدولة الديمقراطية.

4.1.2.3.5. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي

"لا للتدخل الخارجي، لا للعنف، لا للطائفية" تحت هذه اللاءات الثلاثة، وفي منتصف أيلول/ سبتمبر 2011؛ عقدت هيئة التنسيق الوطني مؤتمرها الأول؛ الذي أفرز لجنة مركزية ضمت 80 عضواً، وقد ورأى كثير من المتابعين والمهتمين؛ أن إنشاء هذه الهيئة قام على أساس تكريس الانقسام بين معارضة الداخل والخارج، على أساس أن العديد من القوى والأحزاب الفاعلة لم تنضم للهيئة، وكذلك معظم الأحزاب الكردية.

5.1.2.3.5. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

مع توالي جهود جَمْعْ قوى المعارضة في هيئة أو ائتلاف جديد، برزت مبادرة رياض سيف، التي عُرفت باسم "المبادرة الوطنية السورية"، والتي لاقت قبولاً ودعماً قوياً لدى قوى دولية وإقليمية وعربية، حيث اجتمع في لقاء تشاوري بالعاصمة القطرية الدوحة، في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ممثلون عن غالبية قوى وهيئات المعارضة السياسية السورية، إلى جانب شخصيات مستقلة، وممثلين عن قوى الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية، وبعد ثلاثة أيام من الشد والجذب والنقاشات والاجتماعات، اتفق المجتمعون على تشكيل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، الذي يعتبر تحولاً في مسار المعارضة السورية، وقد يؤثر بشكل كبير على مسار الأزمة السورية، وقد يسرّع الوصول إلى نهايتها. (مركز الجزيرة[11]، 2013)

5.2.2.3.5. ثانياً: تشكيلات المعارضة العسكرية

بعد مرور ما يربو على العامين على انطلاقة الثورة السورية، وأكثر من عام على تحولها إلى انتفاضة تهدف إلى إسقاط النظام عسكرياً، بعد أن فشلت في إزاحته سلمياً؛ بدأت تتضح خريطة التشكيلات العسكرية للمعارضة السورية، وعلى الرغم من أن هذه التشكيلات ما زالت تفتقر في معظمها إلى بنية متماسكة، أو سلطة مركزية قادرة على توحيدها، وأن أعدادها تتزايد حتى أصبحت تعد بالمئات، فإنه يمكن التمييز بين تيارين رئيسين في المعارضة المسلحة السورية هما: التشكيلات العسكرية ذات النَّزعة العلمانية، وهي مرتبطة أو منضوية في معظمها تحت لواء ما أخذ يطلق عليه اسم "الجيش السوري الحر"، والكتائب والألوية ذات الاتجاهات الإسلامية. (قبلان، 2013)

وهناك تيار عسكري له تواجد ملحوظ على الساحة السورية، وهو فئة المقاتلين الأجانب، لكن معظم هؤلاء على قلة عددهم ينضوي أيديولوجياً وينشط عملياتياً في إطار الألوية والكتائب الإسلامية، (قبلان، 2013)، ولم يتم التطرق على ذكر هؤلاء، بل تم التركيز على أهم الفصائل وأكثرها فاعلية وتأثيراً في الأزمة السورية، وبما يخدم هدف الدراسة.

1.2.2.3.5. التشكيلات العسكرية ذات النزعة العلمانية

مثَّل ظهور ائتلاف قوى الثورة والمعارضة، وهيئة الأركان؛ حدثاً مهماً في مجريات الثورة السورية، حيث أُعتبِر الأول ممثلاً شرعياً للشعب السوري، فيما أُعتبِر الآخر المظلة الجامعة لأطياف المعارضة المسلحة، بالتزامن مع تطورات محلية وتصعيد إقليمي، وفتح جزئي للحدود التركية الأردنية، ومساع بريطانية فرنسية لرفع الحظر الأوروبي عن تزويد السلاح للجيش الحر، والموافقة الأميركية على تقديم معدات غير قاتلة. (الدويري، 2013)

ويمكن رسم تفاصيل المشهد العسكري للمعارضة السورية في المكونات التالية:

1.1.2.2.3.5. الجيش السوري الحر

"لواء الضباط الأحرار"، كان بمثابة النواة الأولى لتشكيل الجيش السوري الحر، وذلك عندما أطلق المُقدَّم المنشق "حسين الهرموش" هذا الاسم على تنظيمه الجديد، الذي أعلن عن تشكيله بعدما يقرب من ثلاثة شهور على اندلاع الثورة السورية، آملاً في أن يشكل هذا التنظيم الجديد، قطباً يجذب إليه المنشقين العسكريين من أمثاله، غير أن هذا التنظيم لم يخرج عن الإطار الرمزي؛ وذلك لقلة عدد المنشقين، قبل أن يؤدي تطور الأحداث وتصاعدها إلى تشكيل "الجيش السوري الحر"، وما يتبعه من مجالس عسكرية منضويةً تحت إمرته.

ففي 29 تموز/ يوليو 2011، أعلن العقيد رياض الأسعد من الأراضي التركية؛ عن تشكيل ما أُطلِقَ عليه حينها "المجلس العسكري المؤقت للجيش الحر"، كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر، يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام، وتزايد عدد المنشقين من جيش الأسد، وقد تميز المجلس العسكري المؤقت بتشكيله وفق بنية عسكرية تراتبية، لا تلمح عن وجود ثوار مدنيين في صفوفه أو بين قياداته. (قبلان، 2013)

وقد نتج عن عدم قدرة الجيش الحر– وعلى مدار عام كامل – على تحقيق أي إنجازات مهمة؛ سواء على المستوى القيادي، أو التنظيمي، أو العملياتي، أو الإداري؛ ولادة تنظيمات جديدة على حساب الجيش الحر، كالتنظيمات التالية. (الدويري، 2013)

2.1.2.2.3.5. القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية

كنتيجة طبيعية للخلاف الذي أدى إلى تصدع الجيش الحر، وبعد هذه المرحلة بثلاثة شهور كأقصى حد؛ تم الإعلان عن تشكيل عسكري جديد، عُرِف حينها بـ "القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية"، بعدما ألقى العميد المنشق فايز عمرو بيانه التأسيسي في الأول من تموز/ يوليو 2012، تحت قيادة من أربع ضباط، قبل أن يتسع هذا التشكيل العسكري، وتُسند قيادته من جديد للواء المتقاعد عدنان سلو، كأحد النتائج التي تمخض عنها اجتماع أنطاليا، إحدى المدن التركية.

3.1.2.2.3.5. الجيش الوطني السوري

بعد مضي ما يقرب من شهر على تشكيل القيادة العسكرية المشتركة؛ انشق عن جيش النظام اللواء محمد حسين الحاج علي، مدير كلية الدفاع في الأكاديمية العسكرية العليا التابعة لجيش السوري، وباعتباره الرتبة الأرفع بين الضباط المنشقين؛ فقد أطلق مبادرة لتوحيد كافة التشكيلات العسكرية للمعارضة السورية، وأعلن عن تشكيل "الجيش الوطني السوري" في إشارة إلى أن الجيش السوري ليس وطنياً، (الحاج علي، 2012)، وقد تم الإعلان رسمياً عن هذا التشكيل الجديد، بعد مفاوضات صعبة جرت في أواخر شهر آب/ أغسطس 2012، بعد اجتماع عقد في تركيا، حضره مجموعة من كبار الضباط المنشقين.

4.1.2.2.3.5. مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة

بمدينة أنطاليا التركية، وفي مطلع كانون أول/ ديسمبر 2012، تم الإعلان عن تشكيل "مجلس القيادة العليا المشتركة"، حيث اعتُبِرَ حينها المظلة العسكرية الأكثر شمولاً وتنظيماً ونضجاً لقوى المعارضة المسلحة السورية، ذات الصبغة العلمانية.

وقد جاء تأسيسه بعد مشاورات واسعة بين قادة المجالس العسكرية والثورية، وقادة الألوية والكتائب في الداخل والخارج.

خلاصة القول، على الرغم من تعدد التشكيلات العسكرية ذات النزعة العلمانية واختلافها؛ إلاّ أنها تشترك في بعض السمات، فجميعها تم تأسيسها من قبل عسكريين منشقين، ومعظمها تم

الإعلان عنها من الخارج، نظراً للوضع الأمني الذي لا يسمح للمنشقين بالبقاء داخل سوريا، ومعظم هذه التشكيلات تم تأسيسها برغبة من قوى إقليمية و/ أو دولية، وتميزت جميعها بغياب البعد الديني أو المرجعية، حيث لم يأت أيٍ منها على ذكر الإسلام أو دوره في سوريا، سوى القيادة المشتركة للمجالس، كما أن لكل هذه التشكيلات تراتبية عسكرية، وجميعها لا يثق بالمعارضة السياسية.

2.2.2.3.5. التشكيلات العسكرية ذات النزعة الإسلامية

إن الدوافع التي أدت إلى عسكرة الثورة، هي ذاتها التي أدت إلى "أسلمتها"، فالعنف الشديد الذي استخدمه النظام لقمع المتظاهرين السلميين، وجنوحه إلى تبني خطاب طائفي منذ انطلاقتها، دفع الكثيرين إلى التحول نحو خطاب ديني لمواجهته، كما أدى تطابق الاصطفاف الداخلي والإقليمي مع الانقسام المذهبي تلقائياً إلى "أسلمة" الثورة، أو ظهور قوى وتيارات تتبنى الإسلام السياسي – السني تحديداً – لمواجهة النظام وحلفائه.

ومن ناحيةٍ أخرى، شكّل انتقال الثورة إلى العسكرة، نقطة تحول مهمة بالنسبة إلى الحركات الجهاديّة، فقد كانت العسكرة بمنزلة الجسر الذي نقلها من فاعل "غير مرغوب" في مشاركته؛ إلى فاعل" مُرَّحب به" في مواجهة عنف النظام؛ الذي تصاعدت حدته وانتشرت رقعته، وتأسيساً على ذلك؛ بدأت الحركات الجهادية مرحلة "التعشيش" أو "البناء"؛ وذلك من خلال استطلاع البيئات الحاضنة للفكر الجهاديّ ومعرفتها، من أجل التغلغل فيها، ومن ثمّ إرسال خلايا صغيرة إلى هذه البيئات، أو تفعيل أخرى "نائمة". (المصطفى، 2013، ص7)

ومن أبرز القوى الإسلامية الموجودة على الساحة السورية وأكثرها فاعلية:

1.2.2.2.3.5. جبهة النصرة لأهل الشام

في كتاب: "أهل السنة في الشام في مواجهة النصيرية والصليبية واليهود"؛ قدم أبو مصعب السوري رؤيته لما يعتبره "كفر" النظام السوري، وحدد فيه أعداء "المشروع الجهادي في سوريا" وهم: اليهود الصهاينة، والعلويين، والشيعة، والدروز، وفي نهاية كتابه؛ وجّه السوري بعض نداءاته لأهل الشام، وقد كان منها: "من الشام المباركة في مطلع الستينات، كانت بداية انطلاق الجهاد، وفيها

ازدهرت في الثمانينات، وإليها تعود اليوم إن شاء الله، "فالنصرة النصرة يا إخوة الجهاد" ومن هنا اشتُقَّ اسم جبهة النصرة. (المصطفى، 2013: 9)

وفي مطلع عام 2012، بتاريخ 24 كانون/ ثاني يناير، تم الإعلان عن تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام، بقيادة أبو الفتح محمد الجولاني، وقد دعت السوريين عبر بيانها الأول إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري، وقد حظيت الجبهة بتأييد العديد من المنظرين الجهاديين من داخل سوريا وخارجها، (مجموعة الأزمات، 2012)، وتبنت خطاباً حاداً تجاه الأقليات الدينية في سوريا.

وتتألف الجبهة في معظمها من مقاتلين سوريين خبروا القتال في "ساحات القتال" في العراق وأفغانستان والشيشان، (قبلان، 2013)، كما تضم مقاتلين من خارج سوريا، عرباً وأتراك وأوزبك وطاجيك، وقد أدى أداؤها العسكري في الميدان، ودعمها اللامحدود، إلى زيادة إقبال المقاتلين السوريين للانضمام إلى صفوفها.

2.2.2.3.5. الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"

قبل البدء في خوض غمار هذا "التنظيم"؛ تجدر الإشارة إلى أننا لسنا – من خلال هذه الدراسة – بصدد التعمق في دراسة حيثيات نشوء هذا التنظيم ومآلاته المحتملة، بل سينصب تركيزنا بحكم دواعي الدراسة؛ إلى السياق العام الذي أدى إلى نشوئه، وتأثير هذا التنظيم في الحقل الذي تهتم به هذه الدراسة، وهي الثورة السورية، فمن المأمول أن يفي إلقاء الضوء على هذا التنظيم وبهذا القدر، بالغرض منه، وهو تأثير هذا التنظيم على مسار الثورة السورية.

وعليه؛ يكمن الخطأ الفادح في القول: بأن صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" يأتي بمعزل عن السياق السياسي العام في المنطقة؛ فعنف التنظيم وسلوكه الحاد ليس نشازاً، بل هو جزء من "العنف البنيوي" الراهن، الذي يجتاح العديد من الدول والمجتمعات العربية، ومن الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواءً كان ذا طابع طائفي، مثل: العراق وسوريا، أو الاستبداد السياسي، كما هي الحال في مصر والجزائر والدول العربية الأخرى، وفي إطار الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية.

إذ تخلق مثل هذه المناخات – وبدون شك – جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كياناً عابراً لها، أو متوحشاً في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجاً للوعي الشقي السلبي، ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة. (مجموعة باحثين، 2014)

ويمكن للمتمعن في الواقع العربي أن يخلُص إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية؛ يبدو من أكثر الحركات الجهادية العالمية تطوراً على المستوى الهيكلي التنظيمي والفعالية الإدارية؛ فقد تطورت أبنيته التنظيمية بالاستناد إلى المزاوجة بين الأشكال التنظيمية الإسلامية التقليدية، التي تكونت مع مؤسسة الخلافة، وتنظيرات الفقه السلطاني؛ الذي يؤسس لمفهوم الدولة السلطانية، إذ يقوم على مبدأ الغلبة والشوكة والإمارة، إلى جانب الأشكال التنظيمية الحداثية لمفهوم الدولة؛ الذي يستند إلى جهاز عسكري أمني وآخر أيديولوجي بيروقراطي، إلا أن الطفرة الحقيقية حدثت لاحقاً، مع تولي أبي بكر البغدادي؛ إذ تم تطوير عمل الأجهزة المختلفة وتأطيرها مؤسسيّاً، ومنحها مهمات محددة ودقيقة، تجمع ما بين طبيعة المؤسسات في الدولة المعاصرة وأدوارها الوظيفية من جهة، وطبيعة التنظيم وظروف عمله، التي تمتاز بدرجة أكبر من التعقيد والغموض، وهو ما جعلنا أمام حالة هجينة وخاصة، تُزاوِج بين صورة الدولة، والتنظيمات السرية في الوقت نفسه.

لقد مثَّل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" – كفاعل من غير الدول – تحدياً حقيقيّاً للدولتين اللتين ينشط في إطارهما، وسوَّغ التدخل الخارجي في العراق مرة ثانية، وفي سوريا؛ أثَّر سلباً على مسار الثورة السورية؛ إذ دعم موقف الأسد؛ الذي لم يكِلَّ عن ترويج روايته الخاصة عن الثورة السورية بوصفها تخريباً يتزعمه متطرفون ظلاميون ومأجورون.

كذلك هو قد أربك طبيعة السياسات الخارجية لباقي الدول الفاعلة في الإقليم؛ فها هي الولايات المتحدة تجد نفسها في نهاية المطاف؛ ترسِّخ بعملياتها العسكرية – ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" – أقدام الأسد في سوريا، ومن ثم تزيد من نفوذ إيران في المنطقة بطريقة أو بأخرى، وقد تجد نفسها مضطرة لعقد صفقات سياسية مع الملالي في طهران، وكأن واقع الحال إذن يقول: إن واشنطن تقف مع طهران والأسد في نفس الخندق، في المقابل فإن علاقة واشنطن بأنقرة معرَّضة للتوتر، بسبب تباطؤ الأخيرة في الانضمام للتحالف ضد "داعش" بصورة جذرية؛ حيث إن

أنقرة لا ترى جدوى حقيقية في عملياته ضد "داعش" وحده؛ دونما إستراتيجية شاملة، تتضمن الإطاحة بالأسد.

في خلاصة الأمر؛ تبدو مفارقات تنظيم "داعش" الواقعية تعبيراً عن خيبات أمل معمَّمة؛ فبعد استثمار دول الخليج لثلاثة أعوام في المعارضة السورية، جاء "داعش" ليقضي على آمالها دفعة واحدة، وتركيا لا ترى أي ضوء في آخر النفق يبشرها بقرب رحيل الأسد، والولايات المتحدة انجرَّت لتدخل عسكري في المنطقة مرة ثانية، وهي التي كانت عازمة على عدم التورط فيه أبداً.

والحال، إن خيبة الأمل الأشد وطأة – والتي عبَّر عنها بزوغ "داعش" – هي خيبة الأمل في الربيع العربي، كحركة تحررية؛ كان يُرجى منها أن تغير وجه المنطقة العربية إلى الأبد. (مجموعة باحثين، 2014: 87)

3.2.2.2.3.5. الجبهة الإسلامية السورية

كان من أهم النتائج السلبية لسقوط مدينة القصير؛ حدوث موجة استنكار عمت الكتائب المسلحة، وأدت لاحقاً إلى عمليات انشقاق واسعة، فشهد يوم 21 كانون/ أول ديسمبر 2012، وبالتزامن مع تشكيل مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة في مدينة أنطاليا التركية؛ الإعلان عن تشكيل الجبهة الإسلامية كرد على تشكيل مجلس القيادة ذو النزعة العلمانية. (الدويري، 2013)

4.2.2.2.3.5. حركة الفجر الإسلامية

تعتبر حركة الفجر حركة سلفية جهادية، تتلقى توجيهاتها من الشيخ أبو بصير الطرطوسي (شيخ سوري كان يقيم في لندن قبل أن يعود إلى سوريا ويلتحق بالثوار) ولهذه الحركة عمليات عسكرية داخل سوريا، وتضم ما يقرب من 18 كتيبة، ويوجد لها نشاط دعوي وإغاثي وسياسي، وقد دعت في بيانها التأسيسي؛ جميع الكتائب الإسلامية العاملة على الأرض السورية للانضمام إليها.

5.2.2.2.3.5. تجمع أنصار الإسلام

تشكل في شهر آب/ أغسطس من عام 2012، وضم كلاً من كتائب الصحابة، ولواء الحبيب المصطفى، ولواء الإسلام، ولواء الفرقان، وكتائب درع الشام، ولواء أحفاد الرسول، وكتيبة حمزة.

6.2.2.2.3.5. جبهة تحرير سوريا

تم تشكيلها في شهر أيلول/ سبتمبر 2012، وضمت كلاً من لواء صقور الشام، وتجمع أنصار الإسلام، وكتائب الفاروق، ولواء عمرو بن العاص، ومجلس ثوار دير الزور.

وكما هو واضح، فإنه وعلى الرغم من وحدة المرجعية للتشكيلات الإسلامية (القرآن والسنة)؛ إلاّ إنها لا تنضوي تحت كيانٍ سياسي أو عسكري واحد، وتتبنى كل منها فكراً يتأرجح بين الفكر الجهادي العالمي القريب من القاعدة، والفكر الوسطي، وأغلبها يتبنى فكراً سلفياً، ومعظم هذه القوى تنظر إلى صراعها مع النظام باعتباره جهاداً ضد نظام علماني كافر، وعلى الرغم من تباين نبرة الخطاب الأيديولوجي من حيث الشدة والطرح، غير أن هذه التشكيلات تجمعها سمات عامة تشترك بها جميعاً، كالقدرة على التأثير من خلال تبنيها الخطاب الديني، وقوة مصادر التمويل، ولديها جميعاً شبكات إغاثية نشِطة، وماكنة إعلامية فاعلة، ومعظم منتسبيها من الأرياف والأحياء المحافظة.

بيد أن تشرذم المعارضة بجناحيها السياسي والعسكري، وسيطرة قادة الأجهزة الأمنية للنظام السوري على القرارين السياسي والعسكري، والمواقف الروسية والإيرانية الداعمة لنظام الأسد، وتردد الدول الغربية في ممارسة ضغوط حقيقية على النظام السوري وحلفائه؛ جميعها تحول دون التوافق على حل يرضي كافة الفرقاء. (الدويري، 2014)، ومن شأن ذلك أن يعيد إلى الأذهان أهمية الإنجازات الميدانية للواجهة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتوحيد جهود المقاتلين على الأرض، وتسليحهم بالأسلحة النوعية، من خلال إنشاء قيادة جديدة لجيش وطني سوري، يسمح تنظيمها بإدماج الفصائل الإسلامية المعتدلة، وتقوم بوضع إستراتيجية عسكرية، وإستراتيجية عمليات، تحدد الأهداف والوسائل والإمكانات.

4.5. المبحث الثالث: توحيد المعارضة السورية (الأهداف – الدوافع – التحديات)

1.4.5. توطئة

بدأت قضية وحدة المعارضة وانقسامها منذ عقود؛ على خلفية الصراع مع النظام الاستبدادي، وأساليب مواجهته، والخيارات المناسبة لذلك، حيث توزعت المعارضة على مواقف وتوجهات متباينة إلى حد التناقض، بين تيارات تؤمن بالحل الثوري العنيف، وأخرى تؤمن بالنضال السلمي، وكان لأحداث الثمانينات، والعنف الذي مارسته المعارضة (حركة الإخوان المسلمين) في الصراع مع النظام، ورد النظام العنيف والمدمر، والذي راح ضحيته عشرات آلاف السوريين، بالإضافة إلى تدمير مدن، والزج بمئات الآلاف في السجون ولفترات طويلة (بين عشرة وعشرين سنة)، الأمر الذي ترتب عليه انكسار الروح المعنوية للمواطنين بعامة والمناضلين بخاصة، وسيطرة النظام وهيمنته على كل مفاصل الدولة والمجتمع، وتبنيه سياسة التعامل الأمني في مواجهة المجتمع بعامة والمعارضة بخاصة، وتعاظم دور أجهزة المخابرات في الحياة الوطنية.

ولا شك في أن هدف توحيد صفوف المعارضة السورية، لا يُقصد منه دمجها في هيكل تنظيمي واحد، بل تجميع القوى تحت مظلة واحدة، والتنسيق في المواقف والتوافق في الآراء، لرسم ملامح المرحلة الانتقالية، بغية الوصول إلى سوريا الجديدة، الديمقراطية والتعددية، والأهم هو توحيد الجهود للخروج بمواقف سياسية موحدة، ترقى إلى مستوى التغيير الديمقراطي، وتساعد على وقف نزيف الدم المستمر، منذ أكثر من عشرين شهراً. (مركز الجزيرة[11]، 2013)

2.4.5. أهداف توحيد المعارضة السورية

شأنها كأي شأنٍ مقاومٍ؛ لا يستقيم فعله وسط تعدد التوجهات، ولا يحقق أهدافه؛ إلاّ بتوحد هذه التوجهات لتصب في بوتقةٍ واحدة، لتثمر جهداً مركزاً يختصر الجهد والوقت والطاقات والمقدرات، ولقد كان واضحاً في صدر الثورة السورية؛ حاجة الثوار لبوتقة تجمع جهدهم وتصهره فعلاً موحداً يلم شتات الأفكار والرؤى والأدوات، حول خوض غمار الثورة باتجاه تحقيق أهدافها.

ويتجسد هدف توحيد المعارضة السورية في قدرتها على التوصل إلى بنية جديدة وقوية، تضع رؤية مشتركة، وتشكّل قطباً ديمقراطياً يوحّد الجهود، ويدعم ويتواصل مع قوى الحراك، ويرتب العلاقات مع القوى العربية والدولية، ولم تكُ المشكلة منحصرة في تنوع الأطر السياسية للمعارضة السورية، ولا في الاختلافات الأيديولوجية. (مركز الجزيرة[10]، 2013)

لقد غيرت الثورة السورية المناخ السياسي وشروط ومعايير العمل الوطني، ومن بينها وحدة المعارضة، بحيث بات معيار توحدها الرئيس هو الموقف من الثورة، والعمل على خدمتها حتى تحقق أهدافها، وهذا أفرز حالة سياسية جديدة تستدعي تحرك المعارضة في سياق الثورة؛ أو التلاشي والخروج من المشهد السياسي الوطني، ما دفع الأحزاب السياسية إلى التحرك لوقف تدهور وضعها السياسي، واستعادة دورها في المشهد الوطني، فتنوعت المبادرات، وكثرت التحركات، وتذبذبت المواقف بالتوازي مع صعود الحراك الشعبي، وتوحش السلطة. (العبد الله، 2013)

كما بدا واضحاً معاناة الثورة السورية منذ انطلاقتها، في آذار/ مارس 2011 من الفراغ في جسمها القيادي السياسي، على الرّغم من بروز هيئات قيادية ميدانية؛ على غرار لجان التنسيق المحلية، والهيئة العامَّة للثورة، إلاّ إنها بقيت متهيِّبة من جهة التصدي لمهمّات قيادة العمل الوطني، والكثير من عناصرها قضى أو غُيِّبَ في المعتقلات، وجرى انتظار مبادرة بتشكيل الهيئة القيادية السياسية للثورة، من قادة الأحزاب وذوي الخبرة السياسية من السوريين، في وقت كانت الحياة السياسية في حالة شللٍ وانطفاء، وكانت المعارضة تعاني الضعف والتفكُّك. (الكيلاني، 2014: 1)

لذلك شكّلت قضية وحدة قوى المعارضة السورية هاجساً لدى النشطاء الميدانيين، ومطلباً ملحاً لحراك المنتفضين السوريين، لدرجة إنهم أطلقوا تسمية جمعة "وحدة المعارضة" بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 2011، وكان قد سبقها ببضعة أيام عقد هيئة التنسيق الوطني الديمقراطي مؤتمرها الأول في 17 أيلول/ سبتمبر 2011، تحت لاءات ثلاثة "لا للتدخل الأجنبي، لا للعنف، لا للطائفية" وقد خلُص هذا المؤتمر إلى بيان ختامي، رأى أن المخرج من الأزمة هو عقد مؤتمر وطني عام وشامل، يبدأ بتهيئة المناخ الملائم، غير أن غياب الدعوة إلى أية فعاليات على الأرض من قبل الهيئة، بالإضافة إلى اقتصار تواصلها على بعض النشطاء؛ نزع من الهيئة فاعليتها في أحداث الانتفاضة.

كما تحولت قضية وحدة المعارضة في ذات الوقت؛ إلى مطلب رئيس لمعظم القوى الدولية الفاعلة، التي راحت تضعها شرطاً ضرورياً للإسهام والمساعدة في الخروج من الأزمة السورية. (مركز الجزيرة[10]، 2013).

هذه الضرورة الوطنية، وتلك الشروط الدولية، بالإضافة إلى التغير الجديد في المشهد السياسي السوري، دفعت قوى وهيئات وتشكيلات جديدة في المعارضة السورية، إلى عقد لقاءات ومؤتمرات عديدة داخل سوريا وخارجها، بهدف توحيد صفوف المعارضة، إذ بعد مؤتمري أنطاليا وبروكسل شهدت العاصمة دمشق لأول مرة منذ عقود، عقد لقاء تشاوري لمجموعة من المثقفين والمعارضين المستقلين في فندق سميراميس، ثم عقد لقاء تنسيقي لمجموعة من الأحزاب والشخصيات المعارضة، تمخض عنه تشكيل "هيئة تنسيق وطني لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا". (كوش، عمر)

3.4.5. دوافع الوحدة

من دون شك؛ ثمة عوامل داخلية وأخرى خارجية تدفع باتجاه تحقيق الوحدة بين فصائل المعارضة السورية، ويمكن حصر أهم العوامل الداخلية في النقاط التالية:

1. ترتب على انفجار الثورة السورية حالة جديدة تفوق قدرات المعارضة، فالمواجهة المحتدمة بين الثوار والنظام؛ الذي استنفر آلته القمعية، وقرر استخدام أعلى أشكال العنف؛ لسحق الثورة، والقضاء المادي على الثوار؛ تستدعي عملاً مؤسسياً، وعقلاً خلاقاً، وخيالاً واسعاً للتخطيط والتنفيذ؛ لم تنجح قوى المعارضة في توفيره، وذا أفرز تبايناً في إيقاع التحرك وآلياته وأولوياته بين القيادات الخارجية، وبين القيادات الميدانية التي تتحرك على الأرض وتواجه الموت، وتدرك حاجاتها الملحة للاستمرار في مواجهة النظام.(العبد الله، 2013)
2. حالة الافتراق بين الثوار والمعارضة السياسية بعامة؛ ونخبتها بخاصة، ومما زاد الافتراق عمقاً؛ عدم الانسجام بين قواه المؤسسة؛ بسبب تباين التصورات والرؤى والحسابات والأجندات الخاصة، وحالة الفردية والارتجال والتخبط التي سادت صفوف المعارضة؛ مما دفع بحالة إدراك جمعي بضرورة توحيد التصورات والرؤى، واستبعاد الحسابات الخاصة، من أجل جسر الهوة بين الثوار ومكونات المعارضة.

3. فرض تقدم المعارضة وبسط نفوذها على العديد من القرى والمدن السورية؛ ضرورة تقسيم أو توزيع المناطق جغرافياً؛ لتواجد عناصر المعارضة عسكرياً، وحمايتها من هجمات النظام، مما ينذر ببزوغ بوادر التنازع على تلك المناطق المحررة، وهذا من أخطر دواعي الاقتتال الداخلي، الأمر الذي فرض التوجه نحو الوحدة؛ لتلاشي هذا الخطر المحدق.

أما العناصر التي تقف وراء مسعى قوى المجتمع الدولي الفاعلة في الملف السوري؛ لتجميع المعارضة تحت مظلة واحدة، فإن أبرزها:

1. الخشية من الفراغ الذي قد يحدثه سقوط مفاجئ ووشيك للنظام السوري، وما ينتج عنه من حالات انفلات وفوضى في ظل غياب مرجعية سياسية مؤهلة للإمساك بزمام الأمور في المرحلة الانتقالية، خاصة مع تعدد مرجعيات القوى المسلحة والمجالس العسكرية، والخوف من حالات انتقام وتصفيات كبرى.

2. الخوف على مصير الأقليات؛ حيث تضع الولايات المتحدة الأميركية، ومعها الدول الأوروبية، في حساباتها حدوث حالات انتقام من العلويين؛ بسبب استعمال النظام لهم في قمع الثوار والانتقام من المحتجين، والخوف كذلك على مصير المسيحيين والدروز، وسائر الأقليات الأخرى، إضافة إلى خشية تركيا من سيطرة عناصر "حزب العمال الكردستاني" على مناطق سوريا محاذية للحدود معها.

3. تخوف الولايات المتحدة الأميركية والقوى الغربية من تنامي قوة بعض التشكيلات المسلحة المتشددة، مثل "جبهة النصرة"، وتنظيم القاعدة.

4. الخوف من امتداد الأزمة السورية إلى دول الجوار، وخاصة إلى لبنان والعراق؛ في ظل حرص النظام السوري جاهداً تصدير الأزمة إلى الخارج.

5. فوز باراك أوباما بولاية رئاسية ثانية، ما يعني انتهاء ساسة الولايات المتحدة من حساباتهم الانتخابية، ومن ثم الالتفات إلى الملفات الدولية، وبالتالي إعطاء الملف السوري المزيد من الاهتمام، وهو أمر يعيه الأوروبيون جيداً؛ حيث أعلنت بريطانيا خلال زيارة رئيس وزرائها ديفيد كاميرون لمخيم الزعتري في الأردن في 7 تشرين

الثاني / نوفمبر 2012، أنها ستفتح خط اتصال مباشر مع المعارضة المسلحة في سوريا، بعد أن كانت تقصر اتصالاتها على القادة السياسيين، ثم جاءت تصريحات رئيس أركان الجيش البريطاني، الجنرال "ديفيد ريتشاردز"، عن إمكانية نشر قوات بريطانية حول الحدود السورية، إضافة إلى تصريحات، "أندرس فوغ راسموسن"، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، عن استعداد الحلف لحماية تركيا من أي خطر ناجم عن الصراع في سوريا، وتأكيده على وجود خطط جاهزة في هذا الصدد.

4.4.5. محاولات الوحدة

من خلال رصد بواكير المحاولات التي هدفت إلى توحيد المعارضة؛ يمكننا القول أن أولى هذه المحاولات كانت إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، الذي كان له "قصب السبق" في هذا المجال، حيث دعا إلى توحيد المعارضة قبل انطلاق الثورة السورية، عبر ندائه المعروف لتنسيق عمل المعارضة بتاريخ 24 شباط/ فبراير 2011، وتحركه مع القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة لتحقيق هذا الهدف، عبر تشكيل ائتلاف واسع، لكنه لم ينجح في مسعاه، نتيجة إرث سلبي بين قوى المعارضة الرئيسة، على خلفية صراعها على الأدوار وعلى السياسات. (العبد الله، 2013).

جرت محاولة أخرى لتوحيد المعارضة بتشكيل "ائتلاف وطني سوري"، ففي لقاء تشاوري بين القوى السياسية السورية حول الوضع في سوريا، تم في الدوحة بتاريخ 5-8 أيلول/ سبتمبر 2011، دعا إليه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي يديره الدكتور عزمي بشارة، حضره إعلان دمشق، وهيئة التنسيق، وحركة الإخوان المسلمين، وشخصيات إسلامية وليبرالية؛ كانت تحاول تشكيل مجلس وطني في إسطنبول، حددت خطوطه العريضة في بيان تأسيسي كُتِبَ في الدوحة، على أن يُوَقّع في دمشق بعد العودة للأطر التنظيمية، غير أن خلافات ظهرت بين "الهيئة" ومجموعة المجلس الوطني/إسطنبول قبل اختتام الحوار، وتابع "الإعلان" الحوار مع "الهيئة"؛ لكنها طالبت فور عودتها إلى دمشق؛ بتعديلات على البيان التأسيسي لم يقبلها "الإعلان"، وبذلك انتهت المحاولة إلى الفشل.

وفي تشرين أول / أكتوبر 2011، وبعد نصف عام على اندلاع الثورة، مثّل تأسيس المجلس الوطنيّ، أول محاولة جدّية لتشكيل هيئة جامعة، تكون الوجه السياسيّ للثورة، وتحظى باعترافٍ دوليٍّ كبير، والذي اعتبر في بيانه التأسيسي أنه يشكل "العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج"، وحدد أهدافه في العمل على إسقاط النظام بكل رموزه، وعلى رأسه الرئيس بشار الأسد، والالتزام بمطالب الحراك الثوري، ورفض الحوار مع النظام، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية في سوريا. (كوش، عمر)

لكن آلية عمل المجلس الوطني المؤسسة على قاعدة التوافق والتوازنات والمحاصصة بين كُتلِهِ (الإخوان المسلمون، وإعلان دمشق، ومجموعة العمل الوطنيّ، والمستقلون) ثبّطت عمله، ومنعت توسيعه، وأعاقت التنسيق الجدّي والفاعل مع أطياف المعارضة الأخرى، كما عجز المجلس عن مواكبة التغيّرات المتسارعة في مسار الثورة، لا سيما عندما تحوّلت إلى ثورة مسلحة، إذ لم يتمكن من تلبية متطلبات هذه التطورات، خاصة في الجانب العسكريّ والإغاثيّ، وهو ما أوجد هوّة بين قياداته، وتطورات الداخل السوريّ، وفي وقت تواصلت فيه المناشدات الدوليّة للمعارضة بتوحيد صفوفها؛ ساهمت الدول ذاتها في إضعاف المجلس، وأعاقت وحدة المعارضة بإصرارها على الاتصال بالقوى الثوريّة على الأرض مباشرة، من دون المرور بأيّ هيئة قياديّة، وتفاقم هذا النهج مع انتقال الثورة إلى الكفاح المسلح، إذ ربطت القوى الخارجيّة الاتصال مع الكتائب على الأرض مباشرةً، ما منع عملياً تشكيل هرميّة قياديّة سياسيّة، تربط قوى الثورة بأيّ قيادة سياسيّة على المستوى الوطنيّ.

أصبح هذا الانقسام مأزقاً لقوى المعارضة المختلفة، وسحبت فوضى العمل المسلح في الداخل – من القوى الميدانية – إمكانية تشكيل ضغط حقيقي على المعارضة لتوحيد صفوفها، فقد غذّى التشتت الداخليّ الانقسام السياسيّ والتنظيميّ في الخارج، والعكس صحيح.

أدى هذا الواقع إلى ظهور عدة مبادرات سياسيّة لتوحيد المعارضة في الأشهر الماضية، كان من أبرزها مبادرة الدكتور برهان غليون، لإقامة لجنة مبادرة وطنيّة من شخصيات وطنيّة مُتوافَق عليها، تقوم بتعيين حكومة مؤقتة لملء الفراغ السياسيّ. (وحدة تحليل السياسات، 2012)

ثم جاء مؤتمر القاهرة يومي 2–3 تموز/ يوليو 2012 كمحاولة جدّية لتجاوز الواقع السابق برعاية الجامعة العربيّة، وقد استطاعت المعارضة السوريّة – باستثناء المجلس الوطنيّ الكرديّ – توحيد رؤيتها السياسيّة والمستقبليّة في وثيقتي "العهد الوطنيّ" و"المرحلة الانتقاليّة"، وجرى تشكيل لجنة متابعة تتولى تنسيق مساعي المعارضة السوريّة، إلا أنّ عقلية المحاصصة، والبحث عن تعظيم المكاسب الحزبيّة والسياسيّة على حساب العمل الوطنيّ الجمعيّ، واحتكار بعض قوى المعارضة التمثيل والشرعية؛ أبقت على حالة الانقسام.

وبالرغم من استمرار سلسلة اللقاءات التي هدفت مجملها لتوحيد صفوف المعارضة؛ إلاّ أن الأزمة السورية تطورت بالفعل من حركة شعبية داخلية، تطالب بالحرية والتغيير السياسي، إلى أزمة بالغة التعقيد، وذات طابع دولي، ولكن هذه اللقاءات، سواء تلك التي ضمت قوى المعارضة السورية، أو أطرافًا عربية وإقليمية ودولية، لا توحي بأن الأزمة في طريقها إلى الحل، بل توحي هذه اللقاءات، – وإلى جانبها جملة من المؤشرات الأخرى – إلى أن الثورة السورية تتحول تدريجيّاً إلى حرب استنزاف، قد تطول نسبيّاً، بين قوى الثورة السورية المختلفة من جهة، ونظام الحكم وقوات الجيش الموالية، والميليشيات التابعة له، من جهة أخرى.

5.4.5. ضغوط خارجية من أجل الوحدة

مع تطور المواجهة وامتدادها، وبدء البحث عن مخرج، تزامنت المطالبات الشعبية من الداخل السوريّ بضرورة وحدة المعارضة؛ مع نشاط دوليّ وإقليميّ وعربيّ ضاغط، استهدف أيضاً تحقيق وحدة المعارضة السوريّة، (العبد الله، 2013)، وثمّة العديد من الأسباب والعناصر التي دفعت الدول المؤثرة في الملف السوريّ؛ لإيلاء هذه القضية أهمية كبيرة، من أبرزها:

1. ازدياد رقعة المناطق المحررة نتيجة تنامي قدرة الجيش الحر، والتآكل الحاصل في سيطرة قوات الجيش النظاميّ السوريّ على الأرض.
2. ضرورة تشكيل بديل سياسيّ عن النظام في حال انهياره.
3. ضرورة تشكيل حكومة تدير شؤون الثورة، وتتحدث رسميّاً باسم الثورة، وتدير شؤون البلاد بعد الثورة مباشرة، وقبل تشكيل الحكومة الانتقاليّة.

4. مخاوف غربيّة تقليدية، تتلخص في فوضى السلاح، وتنامي قوة التيارات الأصوليّة، والدينيّة المتشددة.

5. مراهنة المبادرين وبعض الدول العربيّة والإقليمية الحاضرة في الأزمة السوريّة، على انخراط أميركيّ أكثر فاعلية، بعد فوز أوباما بولاية ثانية في الانتخابات الأميركية الأخيرة، وهذا من شأنه أن يكسر حالة الجمود الدوليّة في معالجة هذه الأزمة، غير أن الواقع يدلل أنّ الولايات المتحدة هي القوة الغربية الأكثر تريثاً في دعم الثورة السوريّة والتخلي عن النظام. (وحدة تحليل السياسات، 2012)

جملة القول: لقد غدت وحدة المعارضة ثقباً أسود، ابتلع جهوداً كثيرة وكبيرة دون نتيجة إيجابية، تحقق نقلة في مسيرة المعارضة ونضالها، انتصاراً لثورة الحرية والكرامة. (العبد الله، 2013)

5.5. المبحث الرابع: أثر فصائل المعارضة في الثورة السورية

1.5.5. توطئة

ما من شك أن المعارِضين هم من يلحقون أو يقودون أيُّ ركبٍ يقف في وجه من يعارضونه، وبالتالي؛ فتأثير هؤلاء – إن باللحاق أو بالقيادة – لا يمكن عزله عن نتائج حراك هذا الركب.

فلقد بدا في أغلب البلدان التي اجتاحتها الثورات العربية – بغض النظر عن نجاحها أو فشلها – أن الشرارة الأولى للثورة؛ لم تكن من فعل المعارضة (السياسية) وحدها، بل إن الشارع بجميع أطيافه، المُؤَطَّر منه وغير المُؤَطَّرْ، هبَّ في وجه ظلمٍ واستبدادٍ لم يفرق بين عامة الناس، فضلاً عمن ينضوون تحت مظلةٍ سياسيةٍ مُعَارِضة.

لقد أرعبت هذه السمة الشعبية قيادات الأنظمة المستبدة، كونها تدرك خطورتها، وبات همها الوحيد العمل على تمايز الثائرين، وحصر الثائرين في طيفٍ يسهل التعامل معه، واستبطنوا لذلك معالجات الماضي التي تفرد الحل الأمني والقمعي في تمثيلها.

2.5.5. أثر المعارضة العسكرية في الأزمة السورية

كغيره من بلدان الثورات العربية؛ هب الشعب السوري ينشد حريةً وكرامةً، تاق له ان يعيش في كنفها، في ظل تغييب قسري لمكونات المعارضة السياسية، وانعدام تام لأي مظاهر عسكرية، خاصة بعد مأساة حماه في ثمانينيات القرن الماضي.

فقد اندلعت الثورة السورية في منتصف آذار/ مارس2011، ثورة سلمية بامتياز، وكانت تنشد التغيير بواسطة حراك سلمي عام وشعبي، سلمي ليس رأفةً بأهل السلطة القائمة، وإنما لأنّ ذلك هو ما يسمح بالتبلور التدريجي والمتعاظم للبديل، وبالانتصار على منطق الحرب الأهلية، الذي بات أهل النظام القائم يغرفون منه، (تركماني، 2011) ويصدرون هذا المنطق داخل سوريا وخارجها.

هذا الحراك السلمي، شكّل للنظام السوري عبئاً وتحدياً حقيقياً، وارتعب من طبيعته وشموليته وعمقه الجغرافي والديموغرافي والسوسيولوجي، وأدرك أن استمرار الحراك السلمي الشعبي

سيلفت أنظار العالم المناهض والمناصر له على حد سواء، وسيجعلهم يطالبونه بالرضوخ لمطالب تلك الثورة المدنية بامتياز، والخضوع لتأثيرها، أدرك النظام هذا الخطر، وقرر أن يعمل جاهداً على تغيير طبيعة الثورة، بتحويلها إلى ما يستطيع أن يتعامل معه، وإلى ما يعتقد النظام موقناً أنه يستطيع التغلب عليه وتحطيمه. (عوض، 2012: 9)

من هنا – أي بعسكرة الثورة – بدأ السوريون في رسم وجهٍ آخر لثورتهم، غير الذي كان من المأمول أن يسيروا به حتى تحقيق مطالبهم، شأنهم شأن الشعبين التونسي والمصري، ومن هنا؛ بدأ تأثير المعارضة إنجازاً في غير وجهته، تبعاً للنتائج التالية:

1. لقد أدى جنوح المعارضة نحو عسكرة الثورة السورية – إن رغبةً أو بالاستدراج – إلى تحويل معظم الأراضي السورية إلى ساحات قتال، طالها قانون الحرب الذي لا تميز إجراءاته بين المدنيين العزل وأولئك المقاتلين، الأمر الذي نتج عنه آلاف القتلى في صفوف المدنيين، شكّل النساء والأطفال الأرقام العالية بينهم، وما كان هذا ليحدث لولا توفر طرفين مسلحين يقتتلان، مع التأكيد أن هذا الكم الهائل من الضحايا هو بفعل النظام السوري وليس المعارضة، التي فقدت العديد من عناصرها بين صفوف المدنيين.

2. إن الهجمات التي تشنها المعارضة على قوات النظام، سواء أوقعت خسائر في صفوفه أم لا؛ استثمرها النظام في سياق دعم ادعائه بوجود مؤامرة خارجية على النظام، وبوجود "جماعات إرهابية" يتطلب القضاء عليها حجم العنف الذي يمارسه النظام، الأمر الذي فاقم الأزمة السورية، وبالتحديد الشق الإنساني منها.

3. كما سمح التحول نحو العسكرة بإنشاء تشكيلات عسكرية عدة، تحمل رؤى متباينة وطرق عمل مختلفة، واستراتيجيات متفاوتة، وبرغم التفافها نحو هدفٍ واحد وهو إسقاط النظام؛ إلاّ أنها رهنت القرار السوري لجهات خارجية داعمة لكل من هذه التشكيلات، حتى أصبح قرار الشعب السوري بشأن ثورته موزعاً على عواصم إقليمية وأخرى دولية، وبات السوريون لا يملكون وِجهةً ولا حداً لثورتهم.

4. الصيرورة الثوريّة المدنيّة تعطي ثورة سلمية ديمقراطية، أما صيرورة النزاع المسلح فإنها تعطي حالة حرب، في الحالة الأولى الشرعية الدولية لحقوق الإنسان هي الأساس في

محاسبة أي انتهاك لحقوق الناس، لكن في أي نزاع مسلح تصبح قوانين الحرب هي المنظم الحقوقي والمحدد القانوني للمحاسبة، وللأسف سقطت عدة أطراف في فخ العنف كرد فعل على عنف السلطة، والنتيجة؛ دعم أطراف إقليمية ودولية التسلح وفساد المال السياسي، والنتيجة؛ أن من خاض في هاتين الآفتين فقد تماما استقلالية قراره السياسي. (قاسم، 2014)

5. كما أدت عسكرة الثورة السورية إلى دخول الحركات الجهادية على خط المعارك برؤىً متباينة، بالإضافة إلى باقي التشكيلات العسكرية الأخرى، الأمر الذي غيّب الحل السياسي من الأفق، وحجّم دور المعارضة السياسية، خاصةً بعد فشل المحادثات، بين النظام والمعارضة برعاية دولية. (مركز الجزيرة[11]، 2013)

6. تحولت المواقف الإقليمية والدولية بفعل عسكرة الثورة، إلى تسابق في الدعم لتيارات المعارضة العاملة على الأرض، كلٌ حسب رؤيته للصراع ووفق مصلحته، وخلف كل هذه المصالح، تأتي المصلحة السورية.

هذا هو تقريباً حال المعارضة السورية المسلحة وتأثيرها في الأزمة السورية، وانعكاسات نشاطها العسكري على الشارع السوري، ومآل ثورته.

3.5.5. أثر المعارضة السياسية في الأزمة السورية

أما على الجانب السياسي، فيمكن رصد تأثيره في الأزمة السورية من خلال المظاهر التالية:

1. أدت حالة العَطَالة السياسية الموروثة من عقود الاستبداد، وانتفاء السياسة ومصادرتها في سوريا، والتي طبعت العمل السياسي المعارض بطابع من الهامشية، وشوهت الفعل السياسي بوصفه ممارسة تهدف إلى تغيير الواقع، وليس موقفاً أخلاقياً أو مبدئياً فقط؛ إلى دفع بعض المعارضين وتركيزهم على المواقف المبدئية فقط، مع غياب الإستراتيجيات السياسية.

2. كما أفرز هذا الوضع السياسي غياباً لبرنامج تغيير واضح لدى معظم قوى وأحزاب المعارضة، وتركيزها على الإرث الشخصي لبعض رموزها التاريخيين، فبات النشاط السياسي منقطعاً عن التحولات الجارية، وصار مرتبطاً بإنجازات شخصية.

3. كما لجأت بعض الشخصيات المعارضة إلى معارضة المعارضة والمزايدات، وكلها تكتيكات لا تهدف إلى الحد من تغوّل السلطة، وإنما إلى مواصلة الصراعات الأيديولوجية والشخصية السابقة بين قوى بعيدة عن السلطة الفعلية.

4. هذه الصراعات جعلت تشكيلات المعارضة السورية عبئاً على الثورة بدلاً من أن تكون داعماً حقيقياً لها، فلم تتمكن من قيادتها ولا توسيع قدرتها على الحركة، بل اكتفت قيادات المعارضة بترديد مطالب المحتجين، الأمر الذي بيّن ضعف تحكمها في الثورة ومسارها وتحولاتها.

5. كما أن الناظر في تركيبة مختلف تشكيلات المعارضة، بما فيها المجلس الوطني السوري، وهيئة التنسيق الوطني، والمنبر الديمقراطي وسواها، يجد أنها لم تنبثق من قلب الحراك الاحتجاجي الثوري، لذلك لم تتمكن من تمثيله فعلياً، بل حاولت الالتصاق به والالتحاق بركبه، دون أن تتمكن من قيادته ومساعدته، وحتى القوى التي رفضت التدخل الخارجي، خاصة العسكري، لم تنأَ بنفسها عن التدخلات الدولية والإقليمية في شؤونها، وفشلت في توفير الدعم اللازم والضروري للثورة، بينما ذهب الدعم المالي القليل الذي حصلت عليه إلى مجموعات قريبة منها، وتعاملت معه وفق حساباتها المتمثلة في كسب الولاء، وليس العمل وفق مقتضيات الحراك الثوري. (مركز الجزيرة[10]، 2012).

4.5.5. خلاصة الفصل

وفق كل المعطيات السابقة، واستناداً إلى مجريات الأحداث، ومستوى وتيرة العنف المتصاعد، وغياب أفق الحلول السلمية؛ بالإضافة إلى الوضع الإقليمي الراهن، والوضع الدولي المأمول، يمكننا القول: إن المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي؛ لا تملك حتى الآن القدرة على دفع الأزمة السورية باتجاه رغبتها، وأن الدعم المقدَّم لها من مجموعة أصدقاء سوريا، لا يمكن أن يقود إلى تحقيق حسم عسكري وهو – في هذه المرحلة – غير ممكن، وأن أقصى ما يمكن أن يقود إليه هذا الدعم، هو نتائج لتحسين شروط الحلول السياسية وليس الحسم، لأن ما توافقت عليه مجموعة أصدقاء سوريا وحتى هذه اللحظة، هو منع النظام وحلفاؤه في إيران وروسيا وحزب الله من تغيير ميزان القوى على الأرض، ومساعدة الثوار للضغط على النظام عسكرياً، ولو قليلاً، لإقناعه وحلفائه بضرورة التوجه الجاد لمفاوضات سياسية، تؤدي إلى تغيير جوهري في نظام الحكم، وفي المقابل، لن يكون هناك في المدى المنظور تدخل عسكري مباشر، ولا حظر جوي.

بكلمة أخرى، هذا أقصى ما ستستطيع قوى الثورة الحصول عليه في هذه المرحلة؛ وهو ما يتطلب أن تقيِّم قيادة الثورة بكل أطيافها حساباتها على هذا الأساس.

6. الفصل السادس

مقارنة بين السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه الثورة السورية

1.6. توطئة

منذ تحولت الثورة السورية إلى العسكرة؛ انخرط كل من النظام والمعارضة في سياسات "كسر عظم"، لا تسمح بأي نوع من أنواع التسوية، لأن مواقف الطرفين راحت تتجه على نحو متزايد إلى إلغاء الآخر، ما جعل تخيل وجود حوار، أو حل وسط، أمراً صعباً.

لقد سعى الطرفان إلى أقلَمَة الأزمة وتدويلها، فقد اعتقد النظام أن هذه هي ساحة لعبه المفضلة، التي تمنحه نقاط قوته، أما المعارضة فقد سعت لنفس الهدف؛ لإدراكها أنها أضعف كثيراً من أن تستطيع إسقاط الأسد دون معونة خارجية، لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كل منهما مدفوع برؤيته الخاصة، وبالفعل؛ ونتيجة لهذا الجهد المشترك للنظام والمعارضة، أخذت الثورة السورية طابعاً إقليمياً ودولياً، وراح الاصطفاف يتضح على هذين المستويين. (قبلان، 2013)

وبذلك؛ شكّلت الأزمة السورية المستمرة منذ منتصف آذار/ مارس عام2011، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف إقليمية ودولية بعراك عضوي على الساحة السورية، (عبد الحي، 2012) هذا إلى جانب التوازن الحرج بين أطراف الأزمة داخل سوريا ذاتها، الذي يلعب البعد الخارجي دوراً مركزياً في توجيه مسارها، فالتاريخ والجغرافيا جعلا سوريا دوماً عند مسافة تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية، والخلافات ذات الأبعاد السياسية والدينية والعرقية، بين القوي الرئيسة في المنطقة، بل ويمتد تأثير سوريا إلي بعض دول المنطقة؛ بحكم طبيعة التركيبة الاجتماعية المكونة لأعراق وديانات ومذاهب شعبها، وامتداداتها في قلب هذه الدول.

وتبدو الأزمة السورية في جوانب منها أزمة بين تركيا وإيران، على أرضية التنافس الإقليمي والصراع التاريخي بينهما على المنطقة، لاسيما أن إيران وتركيا تشكلان أعمدة التوازن الإقليمي للأزمة السورية خصوصاً، والمشرق العربي عموماً، وعليه؛ فإن اختلاف مواقف الدولتين من

هذه الأزمة – وبغض النظر عن الدوافع والأسباب – جعلت منهما مُحَدِّدِيْن لها، سلباً أو إيجاباً، نظراً لأن الجيوسياسية السورية هي على تماس مباشر مع سياسة البلدين، وكذلك مع معظم الملفات الساخنة في المنطقة، من العراق إلى لبنان، مروراً بفلسطين، وصولاً إلى أفغانستان، وعليه؛ فإن من شأن بقاء النظام السوري أو رحيله؛ تحديد قواعد اللعبة في إدارة هذه الملفات إقليمياً، وسط تنافس إيراني تركي على رسم المشهد الإقليمي في المنطقة (دلي،2011)، نظراً للمعطيات الجغرافية، والتاريخية، والحضارية، والثقافية والديموغرافية، التي تتمتعان بها، إضافةً إلى الهويتين التركية والفارسية اللتين لهما حساباتهما الخاصة على الدوام بالنسبة إليهما، حتى وصِفت العلاقة بين الأتراك والإيرانيين بأنها كالعلاقة بين "الماء والزيت" لا يمتزجان أبداً. (باكير، 2013: 4)

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه لا يمكن اختزال السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه سوريا بمستجد الثورة الآني، هذا الإطار الضيق والمتغير، إذ من شأن هذا الإطار أن يحجب الرؤية عن الأبعاد الإستراتيجية لمواقف كلتا الدولتين من سوريا، فالثورة السورية بتبعاتها جزء من سياسات أبعد لكلا الدولتين، تأخذ في الاعتبار المعطيات الجيوسياسية والمدركات المشتركة للمعطيات الداخلية لكل من تركيا وإيران، وحتى سوريا ذاتها.

فلقد انخرطت الدولتان بشكل حثيث – نظرياً على الأقل – منذ عقدٍ من الزمن، في تنافس استقطابي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، وعلى الرغم من أن اللاعبين الثلاثة قد نجحوا حتى عام 2010 بتغليب المشترك واحتواء المختلف بينهم، فإن مدى تضخم التناقض الحاصل بينهم تمثل في اندلاع الثورة السورية في صدر عام 2011، التي شكلت باندلاعها مفترقاً حاسماً، أدى لانكشاف التناقضات في الرؤى والسياسات الخارجية من جهة؛ وترسيم الحدود الفاصلة بين المشروعين الإقليمين التركي والإيراني من جهةٍ أخرى، (باكير، 2013: 2)

لذلك تستدعي الموضوعية البحثية؛ أن نقرأ تأثير كل من تركيا وإيران في مجريات الأزمة السورية ومآلاتها؛ ليس فقط بحكم علاقة كل منهما مع الدولة السورية، وأهمية الأخيرة في حسابات كل منهما، ولكن أيضاً باستحضار أهم المؤثرات على السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران، النابعة من الأطراف الدولية الفاعلة؛ التي تؤثر بعلاقتها بقدر كبير على السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران، في كثير من المسائل، وبالذات في الأزمة السورية.

2.6. المبحث الأول: تأثير المواقف الدولية في الثورة السورية

1.2.6. توطئة

قبل الخوض في تفاصيل المواقف الدولية من الأزمة السورية، يجدر التأكيد على أن الأزمة السورية بالنسبة للقوى الرئيسة الكبرى في النظام الدولي؛ لا تشكّل حدثاً مهماً بحد ذاته، إلاّ من زاوية قدرتها على التأثير في موازين القوى الإقليمية، والتي تؤثر بدورها في مصالح هذه الدول على الساحة الدولية.

وعليه؛ فإن هذه القوى تطور مواقفها من الأزمة السورية من باب التحولات الإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ عن سقوط النظام أو بقائه، أما مطالب الحركة الاحتجاجية في الحرية والكرامة الإنسانية، أو مساعي النظام للبقاء بأي ثمن، فهي أمور لا تعنيها، إلاّ بمقدار ما يساعد ذلك على تحقيق مصالحها في التغيير أو منعه. (قبلان، 2013)

وفي هذا الصدد، يمكننا القول إن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا؛ هُمَا من أهم الدول التي لا تؤثر في مجريات الثورة السورية فحسب؛ بل وفي قرار كل من تركيا وإيران تجاه الأزمة السورية، وعليه لا يمكن عزل تأثيرهما في الأزمة السورية.

لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث لمدى تأثير هاتين القوتين العالميتين على موقف كل من تركيا وإيران تجاه الأزمة السورية، على اعتبار أن طبيعة العلاقات الخاصة بين كل من الولايات المتحدة وروسيا وبعض الأنظمة العربية والإقليمية؛ ربما تعتبر العامل الأهم والأكثر تأثيراً بين مختلف المتغيرات الخارجية، عند قراءة السياسة الخارجية لهذه الأنظمة بوجه عامّ، لذلك يصعب عزل تأثير الدور الأمريكي أو الروسي عن حقيقة السياسات الخارجية لبعض الدول تجاه الأوضاع الدولية، والأزمة السورية على وجه الخصوص.

2.2.6. الموقف الأمريكي من الثورة السورية

منذ اندلاع الثورة السورية، تولّت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة التحرك السياسي الغربي في التعاطي مع الثورة السورية، إلاّ أن ردودها – كما في كافة الثورات العربية – تميزت بالارتباك، خاصة في مراحل الانتفاضة الأولى، وكمثل باقي الأطراف؛ مثلت الثورة السورية مفاجأةً كبيرة للولايات المتحدة، في وقت كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلة تماماً بموضوع إتمام الانسحاب الأمريكي من العراق، والخروج من الأزمة المالية التي شلت الاقتصاد الأمريكي والغربي عموماً، لذلك عندما اندلعت الثورة السورية؛ لم تخفِ واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سوريا على وضع قواتها في العراق، لذلك كانت تفضل تحقيق أكبر قدر من الهدوء، حتى تتمكن من إنجاز سحب قواتها بهدوء، الأمر الذي يفسر تلكؤها في استغلال الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية، على الرغم من تعالي الدعوات للقيام بذلك في واشنطن والعالم العربي.

ولما كان الانسحاب من العراق يشكل الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة، فلم ترغب في القيام بمغامرات عسكرية جديدة، نتيجة للصعوبات الاقتصادية والتعقيدات الجيوسياسية للمشهد السوري؛ لذلك اتبعت منذ البداية سياسة التصعيد المضبوط، والنفس الطويل في موقفها من الثورة، رغبةً منها في استنزاف النظام اقتصادياً وسياسياً، وإنهاكه عسكرياً وأمنياً. (قبلان، 2013)

ومن يوم إلى آخر في مسيرة الثورة السورية الطويلة، وعندما أخذت وحشية النظام في التصاعد، وأعداد القتلى في الازدياد، توقع السوريون تدخلاً دولياً ما، يضع نهاية لاستباحة حياتهم ومعاشهم ومقدرات بلادهم، ولكن هذا التدخل لم يقع، وكان الواضح منذ البداية؛ أن التدخل الدولي في سوريا مشروط بالموقف الأميركي، وأن الولايات المتحدة لا تريد ولا ترغب ولا تخطط للتدخل في سوريا، لأسباب تتعلق بموازين القوى العالمية بصورة أساسية، وبالإخفاقات التي مُنِيَتْ بها إدارة بوش الابن، وحروبها في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين. (مركز الجزيرة[13]، 2013)

لذلك فقد اتخذت إدارة أوباما قبل أربعة أعوام قراراً بإعادة النظر في الإستراتيجية الأميركية العالمية (مركز الجزيرة[13]، 2013)، موجهةً الاهتمام نحو حوض الباسيفيك، مستهدفةً إحاطة الصين من البر والبحر.

لم يعنِ ذلك مطلقاً خروج الولايات المتحدة من منطقة المشرق العربي، إذ ليس بإمكان أي قوة عالمية أن تُقدِمَ على الخروج من المنطقة الأكثر أهمية جيوسياسية، ولكن حجم ما يمكن أن تخصصه واشنطن من الاهتمام، من الزمن، من الموارد، من الجهد، تراجع إلى حد كبير، الأمر الذي يؤكد عدم تجاهل الولايات المتحدة كليةً لما يحصل في سوريا.

أما خطوات الولايات المتحدة على المستوى الدولي؛ فقد كانت بطيئة وعلى مراحل، وكانت بمنزلة ردة الفعل على تطورات الوضع الأمني وتدهور الوضع الإنساني على الأرض، أكثر من كونها جزءاً من إستراتيجية واضحة ومتكاملة، وقد رأى بعض المحللين أن الموقف الأمريكي كان الغرض منه إعطاء الانطباع بأن واشنطن تتخذ خطوات لمعاقبة النظام، من أجل إسكات الأصوات المنتقدة داخل الولايات المتحدة وخارجها، بعد اتهامها علناً باتباع سياسة إخفاء الرأس في الرمال تجاه ما يحدث في سوريا.

وأما الحديث عن التحول في الموقف الأمريكي؛ فهو لم يتجاوز تصريحات فقدان الشرعية ووجوب التنحي، هذه التصريحات التي صدرت عن الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته السابقة هيلاري كلينتون خلال عامي 2011 و2012، لم تكن سوى محاولات للضغط المعنوي على الرئيس السوري وحلفائه، ولم يُقصد بها التمهيد للتدخل، لاعتبارات إستراتيجية دولية.

وبسبب حجم التراجع الأميركي لدى الرأي العام العربي والإسلامي خلال العقد الأول من هذا القرن، ولتعقيدات الوضع السوري نفسه، ولأن المسألة السورية فوق ذلك لا تشكّل تهديداً ملحاً للمصالح الأميركية، اختارت إدارة أوباما تجنب التدخل المباشر، وترك المسألة للحلفاء الإقليميين ورؤيتهم لمصالحهم وتقديرهم لدورهم. (مركز الجزيرة[12]، 2013)

وبعد ثلاث سنوات من اندلاع الأزمة، واستمرار الحراك الثوري الشعبي، بل وتحوله إلى حرب أهلية بمستويات متعددة، لم تتخذ واشنطن في أي من مراحل الأزمة، خطوات عملية من شأنها إسقاط النظام الحاكم في دمشق، أو حتى السماح للقوى المعارضة بإنجاز تلك المَهَمَّة، ومن ثم، يمكن القول؛ إن واشنطن لم تتبنَّ عملياً خيار الإطاحة بالنظام السوري بالقوة، خشية تعرض مصالحها وكذلك أمن (إسرائيل) للخطر، بفعل اتساع نطاق الأزمة، وتحولها إلى حرب داخلية إقليمية، ودخول عناصر وجماعات جهادية مسلحة على خط القتال ضد النظام.

بيد أن تطورات الأزمة على مدى ثلاث سنوات، أكدت وبدون شك، أن الأزمة السورية قد أصبحت بالفعل أزمة دولية بامتياز، بل لم يعد النطاق الداخلي فيها بشقيه السياسي والعسكري، سوى ساحة لتفاعلات وتضاغطات أطراف خارجية، لكل حساباتها ومصالحها وأدواتها في التأثير والتدخل، وهو ما تأكد بالفعل من تخلي واشنطن عن الاعتماد على الساحة الداخلية في توجيه مجريات الأزمة، ودفع بشار الأسد إلى الخروج من المعادلة، أو تقديم تنازلات جوهرية، لذلك يمكن بسهولة رصد ما يمكن وصفه بتجاهل أمريكي شبه كامل للتفاعلات الداخلية الخاصة بالأزمة سياسياً أو عسكرياً، ليس بمعنى تجاهل التأثر بها وأخذها في الحسبان، وإنما من مدخل الكف عن محاولة تغييرها أو إحداث نقلة بها. (العاص، 2013: 6)

خلاصة القول، حتى هذه اللحظة لا يبدو الموقف الأمريكي واضحاً تجاه حجم التغيير الذي ترغبه واشنطن في سوريا، لكنها وبكل تأكيد؛ لا تريد دفع ولو جزءاً بسيطاً من فاتورته، ما يفسر سياسة النفس الطويل التي تتبعها واشنطن، التي ترتكز على مقارعة النظام السوري بحجم الدماء التي يريقها يومياً، حتى تنضج الظروف لتسوية ما، أو يتوفر البديل الذي ترغبه واشنطن. (قبلان، 2013)

ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء الاحتجاجات، ما يزال الغموض يكتنف الإستراتيجية الأميركية تجاه سوريا، وفيما تظهر تصريحات مسئوليها دعماً للثورة على الأسد، فإن سلوكها على الأرض يقول إنها تفضل حالة الجمود، التي تعني أن يظل الصراع مفتوحاً لا غالب ولا مغلوب. (صحيفة العرب، 2014)

3.2.6. الموقف الروسي من الثورة السورية

على مدى العقد الماضي، عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن بأولويات لسياستها الخارجية؛ تختلف جذرياً عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحرراً من القيود الأيديولوجية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح لاسيما الاقتصادية.

فعلى مدى السنوات العشر الماضية، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية؛ التي تعتبر حلفاء تقليديين لها في المنطقة، وفى مقدمتهم مصر وليبيا وسوريا، وأصبح

لروسيا مصالح حقيقة في هذه الدول، ستتأثر حتماً ولو مرحلياً بعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تضار كلية بتغيير النُّظُم الحاكمة بها، وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة للثورات العربية على المصالح الروسية، أكدت موسكو على أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أية قلاقل في المنطقة، تضر إضراراً مباشراً بمصالح روسيا. (الشيخ، 2011)

لقد اتخذت موسكو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، موقفاً مبدئياً يعتبر موجهاً عاماً يحكم السياسة الخارجية الروسية، يقضي بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ الأمر الذي أبقى موسكو في مربع الحفاظ على مصالحها من خلال التعاون والشراكة، وبعيداً عن الهيمنة والتدخل المباشر، أو فرض الأيديولوجيا السياسية الروسية، وهي بهذا المنحى تختلف عن الولايات المتحدة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال الاحتلال والتدخل المباشر.

وعليه؛ فالموقف الروسي – من وجهة نظر أصحابه – يتأثر بمواقف القوى العربية والفاعلة إقليمياً، وردود أفعالها المتوقعة تجاه ما تنوى موسكو اتخاذه من خطوات، فعلى سبيل المثال، أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى أنه "بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، فإن موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات جديدة".

لكن هذا الموقف المبدئي، طغى عليه تحولٌ شبه جذري، تبعاً للتحول الكبير الذي طرأ على مسار الأزمة السورية، التي كانت ولا تزال سوريا تمثل نقطة تحوّل في سياسة موسكو الخارجية، فلم تعد روسيا ذلك المتفرّج السلبي الذي لا يفعل شيئاً سوى الغضب، فسوريا في الحسابات الروسية؛ بمثابة "حجر زاوية" في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها، ونشوب حرب أهلية، سيؤدي حتماً إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة خاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وإن تدخل القوى الخارجية في الشأن السوري؛ يمكن أن يشكّل تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي. (الشيخ، 2011)

وعليه؛ فقد ظهر جلياً أن روسيا تلعب دوراً رئيسياً في الأزمة السورية، نظراً لما لها من علاقات ثنائية قوية مع دمشق، ولتمتعها بحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، وقد لعبت موسكو حتى الآن، وعلى الرغم من كل تأكيداتها الخطابية؛ دور الحامي لبشار الأسد، والمُوَازِن لكفة ميزان الجهود الرامية إلى زيادة الضغط على دمشق في مجلس الأمن. (كلاين، 2012)

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا، في اجتماعه يوم 29 نيسان/ إبريل 2011، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه 26 دولة من أصل 47 دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات السورية بحق المتظاهرين، وحذرت موسكو من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلاّ للمزيد من العنف، وقد يشعل حرباً أهلية. (الشيخ، 2011)

هذا الموقف الروسي الداعم للنظام السوري، وسر بقائه حتى الآن؛ مثّل مركز التعقيد في الثورة السورية، وفاقم الأزمة في كافة جوانبها، ووضع بوناً شاسعاً بين أمل الثائرين في التغيير ومجريات الأزمة، وألبس مآلات الثورة السورية ثوب الغموض.

4.2.6. خلاصة الموقفين الروسي والأمريكي

أدى تحول طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة إلى لعبة غير صفرية (non-zero sum game) بين القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر، إلى وجود تفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية، ومصالح مشتركة من ناحية أخرى (عبد الحي، 2012)، ووفقاً لمقتضيات هذه اللعبة، فإن السياسة الأميركية بشكل خاص والغربية بشكل عام، تستهدف مواصلة السعي لتوسيع دائرة عمل الناتو بهدف الحيلولة دون تحقق روسيا الكامنة (potential) عبر إستراتيجية التطويق، الأمر الذي دفع روسيا إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة، من بينها غرب آسيا، التي تشكّل فيها كل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي، وما علاقات روسيا مع سوريا في قطاعات تجارية وعسكرية، إلا نتائج للتصور الإستراتيجي الروسي للوظيفة السورية في نطاق إفشال التطويق الأطلسي لروسيا الكامنة، في ظل إدراك أطلسي بأن روسيا قد تدفع المواجهة لحدها الأقصى، في حالة الإصرار على الاستمرار في إستراتيجية التطويق لها، أو ضرب قواعد ارتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا، وهو أمر دفع الدول الغربية للتراخي في الأزمة السورية.

لكن ذلك لا ينفي وجود تفاعل إيجابي بين روسيا وأطراف الأطلسي في ميادين أخرى، على أساس قواعد اللعبة غير الصفرية، مثل كبح تنامي الحركات الإسلامية بشكل عام، وما يشكله

من تهديد للجمهوريات في آسيا الوسطى؛ التي تعتبرها روسيا جوارها القريب، ولعل بروز الحركات الإسلامية كبؤرة "للربيع العربي" عزز هذه الهواجس لكل من روسيا والدول الغربية على حد سواء. (عبد الحي، 2012)

لكن يبدو أن نظرية التفاعل الإيجابي لا يمكن – وحسب النظرة الروسية – تطبيقها حرفياً في الحالة السورية، فلقد أيقنت روسيا من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبداً مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، وأيضاً النيل من صورة روسيا ومصداقيتها كحليف أو شريك يُعَوّل عليه، ولذا فإن احتمال تكرار القيادة الروسية لموقفها من ليبيا في الحالة السورية يبدو ضعيفاً، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى، وتستطيع مقاومة الضغوط الأمريكية ورفض الانصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بحسم في وجه المخططات الأمريكية. (الشيخ، 2011)

كما لم تقتنع موسكو بأن دوافع الولايات المتحدة تقودها الكارثة الإنسانية التي تسبب فيها الأسد فقط، بل يرى الكرملين أن الجغرافيا السياسية الشريرة مصدر أصيل في ذلك؛ حيث تسعى واشنطن إلى التخلص من حكومة طالما كانت سياستها الخارجية تعارض المصالح الأميركية، خاصة التحالف مع إيران، ولذا عندما صرح الرئيس أوباما في 18 آب/ أغسطس2011 بأن "الوقت قد حان كي يتخلى الرئيس الأسد عن السلطة"، كان تغيير النظام بالنسبة للولايات المتحدة أولوية أَغْلَقَتْ نافذة الأرضية المشتركة مع روسيا في الأمم المتحدة، والحقيقة هي أن نصوص الحلول المقترحة لم تعكس أي أولوية من هذا النوع، بالنظر إلى ما اعتبرته موسكو هدفاً معلناً بشكل صريح. (شارب، 2013)

والحاصل في الحالة السورية؛ أن كلاً من أمريكا وروسيا يريدان الحفاظ على بنية الدولة السورية، ولكن استراتيجياتهما مختلفة، فأمريكا لا تريد أن تنهزم المعارضة، لكنها لا تريد في نفس الوقت أن تنتصر بالحسم العسكري، لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة، وتفضل أن تبقى موازين القوى على الأرض متكافئة، حتى يضطر النظام إلى قبول الحل السياسي، أما روسيا فلا تمانع أن يَحْسِم

النظام – إن استطاع – الصراع عسكرياً، ليظل الوضع كما كان قبل اندلاع الثورة، لكنها توافق على الحل السياسي إن شعرت بأن المعارضة المسلحة قد تنجح في إسقاط النظام.

كما تتشارك واشنطن وموسكو بعض المخاوف والمصالح في سوريا، منها القلق من تنامي قوة الحركات الجهادية العابرة للحدود، وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وأمن (إسرائيل)، لذلك نجدهما تتفقان على ضرورة حلّ المسألة السورية بالطرق السلمية، وما مبادرة التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية في أيلول/ سبتمبر 2013، إلاّ دليل واضح على ذلك، غير أن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلت محل خلاف بين الدولتين، إذ ترى واشنطن أن بقاء الأسد يمثل عائقاً في وجه الحل، أما روسيا فتصر على أن بقاءه يفيد في محاربة "الإرهاب"، وأن مستقبله تقرره الانتخابات. (وحدة الدراسات، 2014)

وعليه، وتبعاً لموقف ومكانة كلٍ من روسيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالأزمة السورية، والدور الذي من الممكن أن يلعبه هذان الفاعلان في هذه الأزمة، يمكننا القول؛ إنه لا انتهاء لمعاناة الشعب السوري، ولا فكاك لأزمته المتفاقمة، إلاّ بتعميق موسكو وواشنطن تعاونهما لوقف المجازر، وإقامة سلطة انتقالية في دمشق، قادرة على تعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة الحياة إلى الدولة السورية، إذ يتّفق الكثير من المراقبين في الغرب في السرّ، على أن نصف الحل موجود لدى الروس، لذلك ينبغي على الولايات المتحدة تقديم النصف الآخر.

3.6. المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية والروسية بتركيا وإيران وأثرها على موقفهما من الثورة السورية

1.3.6. توطئة

تشكل الثورة السورية المستمرة منذ آذار/ مارس2011، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري إبان حكم الأسدين خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع (إسرائيل)، لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن منظومة إقليمية ودولية واسعة، وبذلك فإن هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا. (ياسين، 2012)

كما شكّلت الثورة السوريّة مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وهذه الأزمة التي بدأت داخليّة؛ سرعان ما تحوّلت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي، تغلب فيها الحسابات الجيوسياسيّة، ما يجعل إمكانية التوصّل إلى حل بشأنها؛ أمراً بعيد المنال. (قبلان، 2015)

هذا الصراع على المستويين الإقليمي والدولي؛ الذي يلتقي جميعه على الساحة السورية، يجعل من إمكانية تفرد أي طرف أو أي محور، سواءً على المستوى الإقليمي، أو الدولي بقراره تجاه الأحداث في سوريا أمراً شائكاً، الأمر الذي يدفع باتجاه تشابك المصالح وتضارب الأجندات، ما يعني حضور الحسابات المعقدة، ليس لأطراف أصحاب الأزمة السوريين أنفسهم، ولكن لكل الأطراف الإقليمية والدولية؛ التي تُعنى بالأزمة السورية لاعتبارات جيوسياسية أو جيواستراتيجية، أو لكلا الاعتبارين معاً.

2.3.6.أثر العلاقات الأمريكية التركية على الموقف التركي من الأزمة السورية

منذ بداية الثورة السورية، تصور أوباما، كما تصور أردوغان، أن لدى النظام السوري من عقلانية الدول ما سيجعله ينصت للغة الاحتجاج والتهديد، ولكن نظام الأسد لم يكن بصدد التراجع، ولذلك لم تعارض الإدارة الأميركية جهود الدول المؤيدة للشعب السوري لدعم الثوار السوريين، سواء الدعم المالي أو الدعم بالسلاح، وإن بصورة مشروطة.

لذلك كان الموقف الأميركي – من وجهة النظر التركية – هو العقدة باستمرار، ليس في تعطيل الخطوات البريطانية والفرنسية والقوى المؤيدة للتدخل وحسب، ولكن أيضاً في وضع سقف لنوعية السلاح المقدم للثوار من الدول المشاركة في تسليحهم، وظل الموقف الأمريكي على مدى ثلاث سنوات، متجاهلاً حجم الدماء والمجازر التي يرتكبها النظام، ومتجاهلاً في الوقت ذاته، المساعي والمطالب التركية بوجوب وضع حدٍ لانتهاكات النظام السوري، حتى حصل تغير طفيف على الموقف الأمريكي.

وقع هذا التغيير في الموقف الأميركي أثناء زيارة رئيس الحكومة التركية، الطيب رجب أردوغان لواشنطن، 16–17 أيار/ مايو 2013، ليس فقط نتيجة للضغوط التركية أثناء المباحثات الطويلة بين أردوغان وأوباما، ولكن أيضاً على خلفية ضغوط أميركية داخلية وغربية وعربية مشابهة، من جهة، وتحولات ملموسة في خارطة القوى على الساحة السورية نفسها، من جهة أخرى. (مركز الجزيرة[12]، 2013)

لكن هذا التغير في الموقف الأمريكي لم يكن جذرياً، وأقصى ما وصل إليه، أن أوباما دعا الرئيس السوري بشار الأسد مراراً للتنحي، لكن إدارته لم تتبع هذه الدعوى بسياسات ترغم الرئيس بشار للقبول بهذا الأمر، معنى ذلك؛ أن هذا الموقف الأمريكي لم يصل لمستوى الطموحات التركية في نظرتها للدور الذي يجب أن تلعبه واشنطن في الأزمة، إذ ترى تركيا أن أي إستراتيجية متعلقة بحل الأزمة السورية يجب أن تنطوي على رحيل الأسد، بينما واشنطن ترى أن رحيل الأسد أمراً خارج نطاق إستراتيجيتها الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط، ومن هنا برز التباين واضحاً بين أنقرة وواشنطن بشأن الأزمة السورية، على الرغم من محاولة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نفي وجود هذا التباين.

لكن نفي الوزير الأمريكي؛ سرعان ما بددته رياح الحرب؛ التي أعلنتها الولايات المتحدة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، في مدينة عين العرب "كوباني" ذات الأغلبية الكردية السورية، الواقعة شمالي سوريا على الحدود مع تركيا، إذ يرى الأمريكيون أن على تركيا دعم مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي كأولوية في حربهم ضد "داعش"؛ بينما يرى الأتراك أن مقاربة الأمريكيين للوضع السوري؛ هي من خلق الفراغ الذي ملأه "داعش"، إذ تعتبر واشنطن أن حربها ضد "داعش" في سوريا هي تكميلية وليست أصيلة، كما هو الحال في العراق، الأمر الذي يخالف رؤية

الأتراك الذين يعتبرون أن الصراع في سوريا ينبغي أن يكون أولوية، على اعتبار أنه الأكثر تأثيراً على أمنها القومي، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن تركيا تعتبر أن حزب الاتحاد هو حزب إرهابي، بسبب علاقته بحزب العمال الكردستاني؛ الذي خاض صراعاً ضدها لعقود طويلة بهدف الانفصال، وتصنفه واشنطن على أنه منظمة إرهابية.

كما أن تركيا ما فتأت تطالب بإقامة منطقة عازلة على حدودها مع سوريا، يحظر "الناتو" فيها الطيران، بالإضافة إلى إقامة مخيمات للاجئين السوريين، في سياق إستراتيجية أوسع لإسقاط نظام الأسد، وتحييد الهاجس الكردي السوري؛ الذي ربما يؤدي نجاحهم في السيطرة على كوباني عبر الدعم الأمريكي، إلى إحياء حلمهم بإقامة الدولة الكردية، ومع ذلك، فلا تزال واشنطن وحلف الناتو أيضاً يرفضان هذه المطالب التركية، بذريعة عدم وجود بديل عن نظام الأسد حتى الآن، فضلاً عن أن إنشاء منطقة حظر جوي، قد يعني حرباً مع نظام الأسد وأنظمة صواريخه المضادة للطائرات، الأمر الذي يبقي الفجوة واسعة بين رؤية الطرفين.

لكل الاعتبارات السابقة، فإن الموقف التركي من الأزمة السورية يبدو– وعلى الرغم من هذا التباين الحاصل بين الموقفين – مكبلاً بالضوء الأخضر الأمريكي وحلف الناتو، اللذين لن يشعلا هذا الضوء لأنقرة، ما لم يكن الخطر المحدق بالأتراك يهدد أمنهم القومي بشكل مباشر، فإن التحالف بينهم وعضوية كليهما في حلف الناتو؛ تفرض على الأمريكيين الوقوف بجانب الأتراك. (وحدة تحليل السياسات، 2014)

3.3.6. أثر العلاقات الأمريكية الإيرانية على الموقف الإيراني تجاه الثورة السورية

يعتقد البعض ولو من الناحية المثالية، أن الولايات المتحدة تستطيع إيجاد طريقة للضغط على طهران لتغيير موقفها حول سوريا، إلاّ إنه وفيما يتعلق بالحالة السورية؛ لا توجد طرق واضحة للقيام بذلك، ونظرياً؛ يجادل البعض بأنه من الممكن أن تستخدم واشنطن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على صادرات الأسلحة الإيرانية كعامل تأثير، حيث إن طهران تقدم دعماً عسكرياً مباشراً للأسد رغم إنكارها المتكرر، ومع ذلك، فإن تطبيق هذا الحظر سيتطلب تعاوناً فعالاً من العراق؛ التي تبدو غير راغبة في أن تضع هذا الأمر ضمن أولوياتها، وستحد المشاكل العملية

المشابهة من قدرة واشنطن على وقف الدعم المالي الإيراني، وشحنات النفط إلى النظام السوري. (خلجي، 2013)

ولذلك فقد ظلت الإدارة الأمريكية – لما يزيد عن عامين بعد بداية الأزمة – تتعامل مع الأدوار الخارجية الداعمة للنظام بانتقائية، فكانت ترفض التعاطي المباشر مع الدور الإيراني، وتكتفي بروسيا وتركيا في إدارة الأزمة، إلا أن عاملين مهمين غيرا وجهة التعاطي الأمريكي نحو الاعتراف بالدور الإيراني، بل وإشراكها بشكل مباشر في الاتصالات والمشاورات الخاصة بإدارة الأزمة ومساعي تسويتها.

هذان العاملان هما: تطورات الوضع على الأرض، واستعادة النظام السيطرة الميدانية على كثير من المناطق الإستراتيجية المهمة، بمساعدة إيرانية مباشرة وغير مباشرة (عبر حزب الله)، يضافُ إلى ذلك؛ المخاوف الأمريكية والغربية الناجمة عن سيطرة بعض الفصائل الجهادية الإسلامية المسلحة على مناطق أخرى، بما دفع واشنطن دفعاً إلى تعديل بوصلة انتقائيتها في التعامل مع الأدوار الخارجية، لتجنب ظهور كانتونات جهادية سنية مسلحة في الأراضي السورية. (راشد، 2013)

وبعد أن كانت إيران قوة دفع سلبية في التقييم الأمريكي لمجريات الأزمة؛ أصبح الدور الإيراني قابلاً للتحويل إلى فرصة، وعاملاً إيجابياً بالنسبة لواشنطن، في ضوء اقتراب الطرفين من تجاوز معضلة الملف النووي، وبالتالي ليس مستبعداً أن تشهد الأزمة السورية في المرحلة القريبة المقبلة تعاوناً إيرانياً ولو جزئياً مع واشنطن، ويبقى بين الطرفين التفاوض والتفاهم حول حدود وأسس التعاون المحتمل، بما لا يتعارض مع حسابات ومصالح الطرفين، وهو أمر ليس عسيراً في ظل وجود نقاط التقاء متعددة، أبرزها: الخشية من إسقاط النظام السوري الحالي، والرغبة في تجنب وقوع سوريا تحت سيطرة إسلاميين متشددين (سُنة)، وكذلك الحرص المشترك على عدم انفجار الأوضاع الإقليمية، والتورط في حرب إقليمية أو مواجهات مفتوحة عابرة للحدود، إذ ليس لدى واشنطن ولا طهران استعداد ولا قدرة على تحمل أعباء هكذا حرب، لا عسكرياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً.

وبعد أن كانت الأزمة السورية أحد مداخل التوافق الأمريكي الإيراني في الملف النووي، أصبح ذلك التوافق بدوره عامل تهيئة، وعاملاً مساعداً على تحويل العلاقة بينهما في الأزمة من

تناقض كامل في المصالح والمواقف، إلى تقاطع ولو جزئي في الأهداف، ومن ثم الوسائل والبدائل المحتملة للتسوية. (راشد، 2013)

وكان أوباما قد أثار غضباً لدى حلفائه في الشرق الأوسط، بعد أن فتح قنوات اتصال مع الإيرانيين، بعد مكالمة شهيرة أجراها مع الرئيس الإيراني حسن روحاني في مطلع عام 2104، حيث نجحت تلك المكالمة؛ ليس فقط في تهدئة الخطاب الإيراني تجاه الأميركيين؛ بل أمكن لأوباما أن يدفع الأسد إلى التنازل عن ترسانته الكيميائية دون حرب، وذلك بفعل ضغوط إيران، وهي الخطوة التي غيّرت الإستراتيجية الأميركية تجاه الأسد. (صحيفة العرب، 2014)

4.3.6.أثر العلاقات الروسية التركية على الموقف التركي من الثورة السورية

على الرغم من تكرار الزيارات المتبادلة بين القيادتين السياسيتين لكل من تركيا وروسيا؛ إلاّ أن ذلك لم يمنع وجود قضايا تتضارب بشأنها رؤى وسياسات البلدين، وتأتي في مقدمتها الأزمتين السورية والأكرانية.

فمنذ تفجرت الأزمة السورية في منتصف مارس 2011، كان الموقف الروسي واضحاً في دعم النظام، وأصرت موسكو على موقفها الرافض بشدة لإسقاط نظام بشار الأسد، مُعَلِّلةً ذلك أنه صاحب السيادة والشرعية، ووقفت سنداً دولياً له، ومنعت تبني أي قرار ضده في مجلس الأمن، وعارضت أي تدخل عسكري لإزاحته بالقوة، كما حذرت تركيا باستمرار من دعمها للمعارضة السورية المسلحة.

وعلى نقيض الموقف الروسي، طالبت تركيا الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي، ودعمت المعارضة السورية، وذلك بعد فشل الجهود الدبلوماسية والتحذيرات التركية، التي هدفت إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية، وإفراط النظام في قتل المدنيين وتعذيبهم.

كما أدى اشتداد المعارك بين النظام السوري والمعارضة، واقترابه من الحدود التركية، إلى تطور الموقف التركي، بدعوته حلف الناتو نشر منظومة صواريخ باتريوت كإجراء دفاعي احتياطي، وهي الخطوة التي انتقدتها موسكو ورفضتها بشدة، ورأت أنه لا ضرورة لها، لكن أنقرة ردت بأن نشر

هذه المنظومة أمر لا يعني روسيا، لأن الهدف منها الدفاع عن أمن تركيا، ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي.

هذا التناقض الواضح بين أنقرة وموسكو على المستوى السياسي تجاه أزمة السوريين؛ لم يكن كافياً لإغلاق قنوات الحوار التي لم تخلُ من شوائب التناقض، فلقد حرِص الطرفان على استمرار الحوار بينهما على كافة المستويات، على الرغم من تأكيد روسيا مراراً على أن تحقيق السلام في سوريا يجب أن يتم وفق بنود اتفاق جنيف الصادر بشأن الأزمة السورية في 30 حزيران/ يونيو 2012، بينما يصر الأتراك على أن يقوم الأسد بتسليم السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

لقد بدا الخلاف بين أنقرة وموسكو واضحاً بعدما حمَّل أردوغان الأسد المسؤولية الكاملة عما يجري في سوريا، ومقتل 300 ألف سوري، وقال بصراحة: "إن هناك اختلافًا مع روسيا فيما يتعلق بحل الأزمة السورية"، فيما كانت لهجة بوتين أكثر هدوءاً، حيث أوضح أن روسيا أوضحت للقيادة السورية ضرورة وقف سفك الدماء، فيما دعا بوتين تركيا لحلول مقبولة لدى جميع فئات الشعب السوري.

ويبدو أن كلاً من روسيا وتركيا تحاولان فرض رؤيتهما، ويبدو أن السجال بينهما بشأن الأزمة السورية سيستمر، فالروس لا يُبدُونَ أدنى تراجع، أو ربما أدنى إعادة نظر في سياستهم حيال دعم الأسد وبكافة الوسائل، ولن يسمحوا بأي حال من الأحوال تكرار ما حصل في الملف الليبي.

وعلى الكفة الأخرى من لعبة التوازنات الدولية للقوى الصينية، والروسية، والإيرانية، فإن المثلث الأخير تتعارض مصلحته مع المصالح التركية –الخليجية –الأمريكية، ذلك لأن القوى الصينية والروسية والإيرانية تخشى هيمنة الولايات المتحدة، وانفرادها بالشأن العام، كما أن المصالح الروسية تتمحور حول الحفاظ على حليفها العربي الوحيد "سوريا"، لأن المعارضة حليفة واشنطن، وسقوط الأسد يعني فقدان هذا الحليف. (الجهيني، دعاء)

خلاصة القول في هذا الإطار: إن تركيا ليس بمقدورها القيام بعمل ضد النظام السوري؛ طالما الضوء الأحمر الروسي تجاه هذا العمل مشتعلاً، لكن مسألةً تتعلق بالأمن القومي التركي –

وفي حال تعرضها للخطر– فلن ينتظر الأتراك ضوءً روسياً أخضر، الأمر مرهون بمجريات الأحداث على الأرض.

5.3.6. أثر العلاقات الروسية الإيرانية على الموقف الإيراني من الثورة السورية

تحاكي الأزمة السورية المستنقع الأفغاني من حيث سقوط الروس في وحله، فالروس والإيرانيون على حد سواء، لديهم ذات الدوافع التي تجعل موقفهما مما يحصل في سوريا مدفوعاً بالخوف من غياب الحليف السوري، الذي يشكل لروسيا آخر موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، كما يشكل لإيران ذراعها الطولى في مشروعها التوسعي عبر العراق، فسوريا، فلبنان، وصولاً للمياه الدافئة في المتوسط، حيث العداء المستحكم مع (إسرائيل) والولايات المتحدة.

فالإيرانيون والروس يحملون المخاوف ذاتها، ولديهم الطموحات نفسها، لذلك هم يقفون خلف النظام السوري ويقاتلان في سبيل بقائه حتى الرمق الأخير، فقد قدمت إيران للنظام السوري دعماً سياسياً واقتصادياً غير محدود، ولم يكن الموقف الروسي مختلفاً في جوهره عن الموقف الإيراني من حيث الدعم والمساندة، وإن كانت هناك بعض الفروق؛ فإنها لم تتعدَّ الجوهر، واقتصرت على بعض التفاصيل الناجمة عن خصوصيات ودور كل منهما.

غير أن هذه الفروق لا يمكن لها بحال أن تدفع أياً من الطرفين من المُضيّ في سياسة جديدة تجاه الأزمة السورية، من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على مصالح الطرف الآخر، وخاصة الجانب الإيراني.

لذلك يبدو الموقف الإيراني من الأزمة السورية – في كثير من جوانبه – مرهون بالموقف الروسي، فكما تُقدِّم إيران دعماً ميدانياً بكافة جوانبه للنظام السوري؛ فإن روسيا أخذت على عاتقها دعم النظام على المستوى الدولي، من خلال منعها صدور أية قرارات عن مجلس الأمن، تدين النظام السوري، أو تؤسس لعمل محتمل ضده على المستوى الدولي.

6.3.6. تركيا وإيران في الحسابات السورية

تعامل النظام السوري بذكاء من خلال احتواء الاختلاف بين المشروعين التركي والإيراني على المستوى الإقليمي، واستغلال المساحة المشتركة، واستطاع إدارة مرحلتي الصعود والهبوط الجيوبوليتيكي لكل من تركيا وإيران بكفاءة عالية، غير أن مكاسب النظام السوري كانت أعظم في تقاربه مع تركيا في مرحلة الهبوط الإيراني، هذا التقارب مع تركيا الصاعدة جاء في توقيت مناسب جداً بالنسبة للنظام السوري، إذ وجد فيه منفذاً لفك الحصار الدولي المفروض عليه بعد تراكم الضغوط الدولية منذ احتلال العراق 2003، مروراً باغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري 2005، وصولاً إلى عدوان تموز/ يوليو على لبنان 2006، ثم العدوان على غزة عام 2008، (باكير، 2013: 31). كما حاول النظام السوري استثمار علاقته مع تركيا الصاعدة بفتح جسر من خلالها على المجتمع الدولي، ونجح النظام كذلك في نفي الصبغة الطائفية عن الأقلية العلوية الحاكمة؛ في وقت كانت تتهم فيه بالتحالف مع إيران الشيعية؛ التي كانت تتعرض لضغوط دولية بسبب برنامجها النووي.

وإزاء ذلك؛ استشعرت إيران الخطر الذي يتهدد علاقتها بسوريا، بسبب الإصرار التركي على تعميق العلاقة مع سوريا، في وقت كان الدور الإيراني يشهد انحساراً في سياسته الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد النفوذ الإيراني، مؤثراً بالسلب على مشروعه الإقليمي.

وأمام هذا التطور الكبير في العلاقة التركية – السورية؛ حاولت إيران توسيع محورها (إيران – حزب الله) واحتواء هذه العلاقة من خلال الحديث عن محور ممانعة جديد (إيران – تركيا – قطر – حزب الله – حماس)، في وقت توافر عدد من المؤشرات يمكن استغلالها في هذا الإطار، غير أن المتابع للتطورات ولِمَاهيّة الاختلاف بين المشروعين الإيراني والتركي، وللدور المفترض لسوريا في كلا المشروعين، يدرك أنه لا يمكن احتواء مثل هذا التناقض لفترة طويلة، كما أن استفادة دمشق من المشروعين، لا يمكن أن يستمر في آن معاً، وأنه لابد لهذا التناقض من أن ينفجر مرة واحدة، وأن يصل إلى مفترق طرق يحتم على سوريا سلوك أحدهما، وهو ما حصل فعلاً مع اندلاع الثورة السورية. (باكير، 2013: 33)

4.6. المبحث الثالث: مقارنة بين السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران وتأثيرهما على الثورة السورية

1.4.6. توطئة

شكلت الأزمة السورية مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، بعدما بدأت داخلية وتحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي، تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل يضع نهايةً لهذه الأزمة أمراً بعيد المنال، وقد حول هذا المنحى مطالبات السوريين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقان الإقليمي والدولي.

كما جاءت الثورة السورية في سياق الربيع العربي أكثر تعقيداً من مثيلاتها العربيات، ونظراً لموقع سوريا الجيوسياسي المهم؛ ولحجم المصالح والرهانات الكبرى، وشدة الاستقطاب والتنافس الإقليمي؛ وبروز قوتين مهمتين – تركيا وإيران – فقد تحولت أزمتها الداخلية بين مجتمع منتفض ضد سياسات اقتصادية واجتماعية لنظام فاسد ومستبد؛ إلى حالة اصطفاف إقليمي ودولي غير مسبوقةٍ منذ نهاية الحرب الباردة، حالة الاصطفاف هذه؛ بدأت من داخل سوريا، حتى وصلت إلى عواصم القوى الكبرى في النظام الدولي، مروراً بالطبع بالعواصم الإقليمية البارزة.

لقد كشفت الثورة السورية عن مشهدٍ عالميٍ قائم على محورين؛ يتألف كل واحد منهما من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاث مستويات رئيسة: محلية وإقليمية ودولية، المحور الأول: هو محور التغيير، يسعى إلى الإطاحة بالنظام السوري، ويشمل المنتفضين على نظام الاستبداد، ويدعمهم إقليمياً كل من تركيا ودول الخليج، ومن ورائهم جميعاً يقف الغرب بجناحيه الأوروبي والأمريكي، بينما يسعى المحور الثاني إلى الحفاظ على الوضع القائم، ويشمل النظام السوري؛ الذي يدعمه إقليمياً كل من إيران وحلفائها في العراق ولبنان، ويقف من وراء هذه القوى دولياً كل من روسيا والصين، وفيما يشبه الحرب بالوكالة، راح كل محور يدعم وكيله المحلي بكل وسائل الصراع؛ الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية، في اشتباك بدا أقرب ما يكون مستنداً إلى المنازعة الصفرية.

إن حالة الاصطفاف هذه لا تعني بالضرورة تطابق مصالح أطراف كل محور، فأهداف المنتفضين على سبيل المثال في تغيير الوضع القائم؛ ليست هي بالضرورة أهداف تركيا ودول

الخليج ومن ورائهم القوى الدولية؛ بقدر ما يعني هؤلاء الخشية من تغيير سياسة سوريا الخارجية، فلو ضمن هؤلاء ثبات السياسة الخارجية السورية، ما ضرهم إحداث تغيير في النظام القائم، والحال كذلك ينطبق على من يقف خلف النظام.

معنى ذلك أن أطراف النزاع المحلية تركز على قضايا داخلية بحتة، بينما يركز الحلفاء على الجانبين؛ على البعدين الإقليمي والدولي للصراع، وهذا يُظهر اختلاف في الرؤى والمصالح بين أطراف المحورين، في ظل اجتماع مصالحهما، إما على التغيير أو عدمه، أو على منزلة بينهما، وذلك لغياب الرغبة في التوصل إلى تسوية، أو القدرة عليها في ظل معطيات الصراع الراهنة، ونتيجة لذلك، وإذا ما حقق كل طرفٍ داخل كل محور أهدافه، فقد تختفي الاصطفافات القائمة، وتظهر أخرى جديدة.

2.4.6. مساحة التناقض بين الموقفين التركي والإيراني تجاه سوريا

أوشك الموقف الإيراني من الثورة السورية على أن يعصف بالعلاقات التركية الإيرانية، والتي طالما عُدت مثالاً على قدرة البلدين على تجاوز خلافاتهما والعمل معاً، ولعل الوساطة التركية بشأن الملف النووي الإيراني؛ ما هو إلاّ دليل على الأهمية التي توليها إيران لعلاقاتها مع تركيا.

فمنذ اندلاع الأزمة السورية، لوحظت انقسامات عميقة بين السياسة التركية وبين السياسة الإيرانية، حيث واصلت إيران موقفها المؤيد للنظام في سوريا، والمغاير تماماً لموقفها من الثورات العربية الأخرى، إذ أعلنت إيران بكل وضوح عن علاقتها الإستراتيجية مع النظام السوري، ناهيك عن عدم معارضتها للمظالم التي يتعرض لها الشعب السوري، مستمرة في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لدعم حليفتها، الحكومة السورية.

وعلى وجه الخصوص، وبعد لقاء وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بالرئيس بشار الأسد، الذي استمر ست ساعات ونصف، وعقْدِهِ محادثات مع عدد من المسئولين السوريين، فإن عدم تغيير سوريا سياستها الدموية لقمع المتظاهرين – على الرغم من الوعود التي قطعتها الحكومة السورية لداود أوغلو– فقد اعتبرت تركيا أن ذلك الموقف دلالة على أنه لم يتبق ما يمكن قوله بين البلدين، إذ إن تركيا وبعد أن وجدت أنه لا جدوى من الحديث مع الحكومة السورية، بدأت في تغيير

موقفها من النظام، وفي ذات الوقت زيادة دعمها لتنظيمات المعارضة السورية، والسماح لها بعقد لقاءات في تركيا، من أجل عملية التغيير الديمقراطي. (أوغلو، 2012)

وبرغم الأهمية التي تحظى بها سوريا لكل من تركيا وإيران، إلاّ أن سياستهما الخارجية حيال الملف السوري تنطوي على نقاط تناقض ونقاط التقاء، ولا غرابة في ذلك، فليس في السياسة ثابت، والثابت في السياسة هو المتحرك، ويمكن رصد أهم جوانب التناقض بين المشروعين التركي والإيراني حيال سوريا في النقاط التالية:

1. لقد اختلف البلدان في تقييم الأزمة السورية، وفي مقاربتها من مصالح كليهما، فمن الناحية الأمنية – الإستراتيجية، تفوق مكانة سوريا وأهميتها في إيران مكانتها في تركيا، فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني، وتساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية الإيرانية، وامتصاص تهديدات الدول الخارجية – الولايات المتحدة (وإسرائيل) على وجه التحديد – لذلك وقفت إيران بحزم إلى جانب سوريا لإنهاء أزمتها.

2. أما بالنسبة إلى تركيا، فلا تشكل سوريا مصدر تهديد خارجي أو درع رادع لأي تهديدات إقليمية، غير أن الأزمة السورية في تركيا، ترتبط بأمنها الداخلي (مشكلة اللاجئين السوريين والقضية الكردية)، فأهمية سوريا في حسابات إيران تختلف اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا، وعليه؛ تتباين رغبة تركيا في تغيير النظام السياسي في سوريا عن إستراتيجية إيران. (صدقيان، 2013)

3. تقوم سياسة تركيا الخارجية على تحقيق الاستقرار والأمن للجميع، بينما تقوم سياسة إيران الخارجية على التوتير المضبوط في بعض الملفات والمناطق في الشرق الأوسط، وتجيير ذلك لصالحها، سواء لصالحها بالتفاوض مع الغرب، أم بشرعنة نفوذها في هذه المناطق.

4. إن تحقيق أي سلام عربي مع (إسرائيل) يضم سوريا، يعتبر هدف استراتيجي في مشروع تركيا الإقليمي، بينما تحقيق السلام مع (إسرائيل) يتعارض مع المشروع الإيراني، الذي يقضي على الإبقاء على الصراع بهدف استغلاله، وهو من المنظور الإيراني ضربة إستراتيجية لموقع طهران، فضلاً عن أنه يعزلها إقليمياً.

5. تعتبر إيران أن العلاقات التركية – السورية المستجدة، أمر يخرج سوريا من دائرة الاحتكار الإيراني، كما أن تصنيف مجلس التعاون الخليجي لتركيا بالشريك الإستراتيجي، من شأنه أن يعزل إيران إقليمياً حسب الرؤية الإيرانية.

6. تعتبر تركيا أن صعودها الإقليمي على ذات المنطقة التي يتنافس عليها الطرفان ليس موجهاً ضد أحد، غير أن إيران تفهمه وتعتبره توسعاً على حساب نفوذها.

7. كما تعتبر تركيا أن تقاربها مع كافة المكونات الإقليمية – دول وجماعات – لا ينطلق من بُعدٍ مذهبي، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعطيها مصداقية أكبر، إلاّ أن هذه السياسة تتناقض مع سياسة إيران الخارجية. (باكير، 2013: 30)

8. وتأتي ذروة التناقض بين السياستين في الموقف الذي عبرت عنه إيران بشكل حازم وقاطع، بأن النظام السوري خط أحمر، إذ لا يمكنها ترك حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة، وإن تطلب ذلك اشتباكاً مع أنقرة، لدرجة أن الناطق باسم الخارجية الإيرانية مهمان برست أعلن صراحةً "لو خيرنا بين تركيا وسوريا فإننا سنختار سوريا بلا شك"، وهو ما أكده أيضاً الحرس الثوري، الذي أشار إلى أن إيران ستختار سوريا، إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، وإن على تركيا أن تعي أنه ليس باستطاعتها أن تحقق أية طموحات في المنطقة؛ إلاّ من خلال التحالف مع إيران وسوريا. (باكير، 2013: 35)

وقد حاول الطرفان التخفيف من حدة الاختلافات عبر تغيير مسارات النقاش، فإيران ترى أن تركيا تريد التخلص من النظام السوري، ودعم الإسلاميين الليبراليين لتسلم السلطة، وأن ذلك هو جزء من أجندة أمريكية في المنطقة، تحاول واشنطن من خلالها إعادة تعريف مصالحها عبر التيار الإسلامي المعتدل، الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة، في المقابل ترى تركيا أن ما يحدث في سوريا – وبسبب الحدود المشتركة – يفرض عليها التدخل، بفعل السوريين الفارين من جحيم النظام، الذين ذهبوا إلى تركيا.

لا شك أن إيران تراقب بدقة تطورات الأوضاع المتعلقة بسوريا، وهي بالتأكيد غير راغبة في إبداء أي نوع من التراجع في موقفها الداعم لدمشق، لاسيما في ظل مطالبات دولية متزايدة تدعو

إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد؛ لأن هذا سيعزز من القناعة الدولية بأن ما يجري في المدن السورية غير مقبول، فأي انتقاد إيراني سيكون له تبعاته على النظام السوري. (الزويري، 2011)

وللوقوف على مدى تأثير التناقض الحاصل بين السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه الأزمة في سوريا، سوف نرتكز على الإجراءات التي مثَّلت موقف كل منهما.

3.4.6. أولاً: الإجراءات التركية تجاه الثورة السورية

لقد بدا واضحاً ومنذ بزوغ فجر الاحتجاجات الشعبية السورية؛ الوقوف التركي المباشر خلف مطالب الشعب السوري، ولم يكن الموقف التركي تجاه ثورة السوريين خروجاً عن المألوف في المواقف التركية تجاه مطالب الثائرين في البلدان العربية، إذ تبنى الأتراك سياسة خارجية قائمة على دعم الشعوب المطالبة بالحرية والكرامة وتحقيق الديمقراطية، انطلاقاً من يقين الأتراك أن الشعوب تتقدم على أنظمتها في نظرتها الإيجابية للتجربة التركية في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك لم يأبه الأتراك كثيراً، ولم يتوجسوا خوفاً من عمليات التغيير في بلدان الثورات العربية، على اعتبار أن نتائج التغيير في أيٍ من هذه البلدان سوف يصب في الصالح التركي، الذي ألهم تلك الشعوب بتجربته الديمقراطية الناجحة، وسط منطقة تموج بالاستئثار والتوريث لأنظمة الحكم الديكتاتورية.

وانطلاقاً من هذه النظرة التركية لموجة الثورات العربية؛ فقد تبنت أنقرة سياسة خارجية مختلفة تماماً عن تلك التي تبنتها طهران حيال ثورة السوريين.

4.4.6. ثانياً: الإجراءات الإيرانية تجاه الثورة السورية

اتضح من خلال استعراض كافة ردود الأفعال الإيرانية منذ تباشير الاحتجاجات الشعبية وتصاعدها، وتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية عارمة، تعدت بزخمها قدرة النظام على احتمال مطالبها، التي باتت لا تهدد النظام السوري فحسب؛ بل ومن خلفه النظام الإيراني أيضاً، انحيازاً إيرانياً كاملاً للنظام السوري.

لم يقف هذا الانحياز خلف الحدود مستخدماً الإعلام والمناشدات والمطالبات؛ بل تعدى الحدود الإيرانية على شكل أفعال في العمق السوري، متحكماً بالمجريات اليومية لأعمال الثورة، ومتخطياً كافة الأعراف والقوانين، غير آبه بدماء الشعب السوري التي تسيل طلباً للحرية والكرامة،

لقد نتج عن هذا الانحياز موقف إيراني داعم للنظام السوري في كافة مراحل الثورة، وبكافة الأشكال، وبما ينسجم مع إستراتيجية النظام السوري التي ارتكزت على موقفين، ضمّا أشكال الدعم الإعلامي والسياسي والعسكري والاقتصادي.

1.4.4.6. الموقف الأول: الوقوف المباشر خلف النظام السوري

وذلك من خلال إقامة **تحالف إستراتيجي**، إذ لم تقف حدود العلاقات التي تربط النظام السوري بدمشق مع نظام الجمهورية الإسلامية في طهران عند حدود التميز فحسب؛ بل امتدت لتصبح استثناءً من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين، فهو الحلف الأطول مدة، والأكثر ثباتاً في الشرق الأوسط على مدى أكثر من ثلاثة عقود، في منطقةٍ شهدت تقلب التحالفات وتغير العلاقات، وعدم استقرارها بين الدول طوال تلك الفترة.

لقد عززت هذه العلاقات من أواصر التحالف بين البلدين، بل ازدادت علاقتهما وثوقاً مع الوقت، ولا سيما في ظل سعي إيران لتوسيع نفوذها في الساحة العربية، لينتقل من مرتبة الحلف الإستراتيجي إلى مرتبة المصير الواحد، لذلك كان من الطبيعي أن تقف طهران في هذا الظرف إلى جانب حليفتها، وأن تمده بجميع أسباب البقاء، في أول امتحان حقيقي له، وأن تدعمه حتى النهاية. (باكير[1]، 2012)

2.4.4.6. الموقف الثاني: منع التدخل الدولي بأي شكل في الأزمة السورية

وقد استندت في تحقيق هذا الموقف بشكل كبير على الحليفين الروسي والصيني، حيث ترى إيران أن احتمالات قيام تدخل غربي في سوريا سوف تغير قواعد اللعبة، حيث إنها ستجعل التهديد العسكري ضد برنامجها النووي أكثر واقعية، ويقدر المسئولون الإيرانيون بأن السماح بسقوط الأسد من شأنه أن يشجع واشنطن أو (إسرائيل) على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. (خلجي، 2013)

ولهذا السبب يرى القادة الإيرانيون أن لديهم مصلحة حيوية في هزيمة المعارضة السورية، ويرى النظام الإيراني بأنه في حال تعثر الثوار السوريين؛ فإنه سيكسب نفوذاً مرة أخرى في

مفاوضاته النووية مع الغرب، ويساعد ذلك على تفسير ما قاله وزير الخارجية ظريف لنظيره التركي: أن الثوار هم من كانوا وراء الهجمات الكيماوية التي وقعت الأسبوع الماضي في دمشق، من أجل التغطية على إخفاقاتهم الأخيرة في المعارك الميدانية وإعطاء المبرر للتدخل الأجنبي. (خلجي، 2013)

وفي ذات السياق، فقد تَعْمَد إيران في الموضوع السوري إلى تكرار محاولتها لإفشال أي نوع من التحالف الدولي ضدها في موضوع الملف النووي؛ إذ هي تدفع بروسيا والصين للعب دور في مجلس الأمن، كما أنها ستسعى إلى محاولة التشكيك في أدوار اللاعبين الإقليميين، مع التركيز على الأطماع الأجنبية لاسيما الأميركية، الأمر الذي قد يُرجئ بعض التوافقات حول طريقة التعامل مع النظام السياسي في سوريا. (الزويري، 2011)

5.4.6. أشكال الدعم الإيراني للنظام السوري

1.5.4.6. على المستوى السياسي

هذا المستوى كان ذو طابع دبلوماسي، تمثلت إحدى حلقاته في تحرك الدبلوماسية الإيرانية باتجاهين، بَدَيَا وكأنهما متعارضين شكلاً؛ لكنهما جاءا متكاملين من حيث المضمون، تمثل الأول في الجولة التي قادت الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، إلى العواصم المنخرطة ضمن المحور التابع لبلاده (بيروت – دمشق – بغداد)، في مسعى لتصليب الحلف وحشد قواه، والثاني في استضافة الاجتماع التشاوري حول سوريا على الأراضي الإيرانية، بمشاركة وفود 30 دولة من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (أهمها روسيا والصين والهند والعراق وسلطنة عمان والأردن)، بهدف معلن هو الدفع وراء الحل السياسي للأزمة في سوريا. (مركز الشام، 2012)

كما استثمرت إيران علاقاتها مع حلفائها في الإقليم والعالم بغرض فرض رؤيتها للصراع في سوريا على روايتهم، من أجل خلق بيئة سياسية مقابلة للرواية الأخرى، وتشكيل تكتل سياسي على المستوى الإقليمي والدولي، لمواجهة التكتل السياسي الذي تقوده الولايات المتحدة وتركيا وبعض الدول الأوروبية، وتوفير دعم أوسع للنظام السوري، وتقليص نفوذ المعارضة السورية على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد كانت الإجراءات الإيرانية على الصعيد السياسي حلقة من سلسلة الإجراءات التي هدفت إيران من خلالها إلى دعم النظام السوري، تحت دافع واحد يجمع باقي الدوافع، وهو حماية الأمن القومي الإيراني؛ التي تشكل سوريا الخاصرة الرخوة فيه.

2.5.4.6. على المستوى الإعلامي

مع اندلاع الثورة السورية؛ تفادت وسائل الإعلام الإيرانية التعليق على الحدث، تبع هذا الموقف تجاهلٌ رسمي على كافة المستويات، استمر حتى بداية نيسان/ أبريل 2011، ليقطع هذا الموقف سفير إيران في دمشق أحمد الموسوي، الذي بدا مدفوعاً بتطور مستوى الاحتجاجات وانتشار رقعتها، وارتفاع حصيلة القتلى المدنيين، ليعلن بشكل رسمي "أن هناك مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية، التي وقعت عقب الانتخابات الإيرانية عام 2009، وأن المتظاهرين عملاء يتلقون أوامرهم من الخارج للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم، تنفيذاً لمخططات صهيونية وأمريكية"، وفي رسالةٍ موجهةٍ للداخل السوري أضاف الموسوي: "هذا الأمر يوجب على الشعب السوري الحفاظ على النظام، وعدم المشاركة في المؤامرة المحاكة ضده"، وأضاف "إن طهران تثق بأن النظام السوري قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة".

أكد هذا الموقف الإيراني الرسمي المتحدث باسم الحكومة الإيرانية رامين مهمانبارست، خلال مؤتمر رسمي بأن "التظاهرات الشعبية السورية مخطط عربي، وعمل مدفوع من الخارج، خصوصاً من الأمريكيين والصهاينة" وأضاف، "أن هناك وسائل إعلام مغرضة تحاول خلق تظاهرات وهمية وتضخيم مطالب فئة صغيرة ومحدودة، وتصويرها على أنها مطالب شعبية، ولا يجب على أحد أن ينخدع بهذه اللعبة الأمريكية".

تبع هذا الإعلان تصريح لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي قال فيه "إن الخارج يسعى لخلق بلبلة داخل سوريا لزعزعة البلاد".

الحملة الإعلامية الإيرانية التي عكست الموقف الإيراني الرسمي تجاه ما يدور في سوريا، صبت تركيزها على ثلاث روايات أساسية تؤيد الرواية الرسمية السورية، وهي:

1. أن ما يحدث في سوريا هو مخطط أمريكي – صهيوني.

2. أن دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية وقطر، وباستخدام قناة الجزيرة، تهدف إلى نشر الفتنة في سوريا.

3. أن جماعات سنية وأحزاباً إقليمية، وخاصة لبنانية (تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري) تقوم بدعم حالة عدم الاستقرار في سوريا.

هذه الحملة الإعلامية الإيرانية على المستوى الرسمي، ظلت ومنذ فجر الثورة الشعبية السورية، تسعى من خلال هذه الرواية لتحقيق هدفين، الأول: التشكيك في مصداقية الثائرين وحرف بوصلتهم، والثاني: دعم النظام السوري للتغطية على جرائمه بحق المتظاهرين السلميين، الأمر الذي خلط المفاهيم لدى جمهور عريض حول طبيعة الثورة السورية، خاصة لدى الداخل الإيراني، وحلفاء إيران في المنطقة العربية.

3.5.4.6. على المستوى الاقتصادي

لا يقل الجانب الاقتصادي أهميةً عن الجوانب الأخرى (السياسية والعسكرية والإعلامية) التي حاولت إيران تعزيزها لدى النظام السوري لمده بأسباب البقاء، فلقد شكل استهداف المتظاهرين بشكل مباشر أو غير مباشر للجانب الاقتصادي، ضربة مؤلمة للنظام السوري، من خلال الإضرابات والإغلاقات وتوقف الكثير من مرافق العمل، وتعطل حركة الاستيراد والتصدير بفعل تردي الوضع العام للدولة، إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي، بسبب أعمال القتل للمدنين التي يقوم بها النظام ضد شعبه، هذه الأسباب مجتمعة أو جزء منها؛ كفيل بأن يؤدي إلى انهيار النظام السوري، أو يدفع باتجاه إرغامه على قبول شروط المعارضة على أقل تقدير، بسبب حاجة النظام الملحة للأموال، لتمويل الحملة العسكرية التي تتم ضد الأهالي والمدن السورية.

وأمام هذه المخاوف، ونظراً لأهمية النظام السوري في الحسابات الإيرانية؛ وقفت إيران بكل قوة خلف النظام لدعمه اقتصادياً، وقد كانت توجيهات المرشد العام علي خامنئي بصرف ثلاثة مليارات دولار؛ أولى بوادر هذا الدعم الاقتصادي للرئيس بشار، قبل أن يتم تخصيص تسعة مليارات دولار في بداية عام 2012، لدعم النظام السوري دون قيد أو شرط في مواجهة ثورة الشعب السوري، بالتزامن مع منح النظام ما يقرب من 300 ألف برميل نفط يومياً.

كما امتد الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد عبر العراق بدفع من إيران؛ التي ضغطت على حكومة المالكي بدفع ما يقرب من عشرة مليارات دولار على شكل اتفاقات اقتصادية، في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى عشرة مليارات أخرى، من خلال توقيع اتفاقية للغاز بين كل من سوريا وإيران والعراق، في منتصف عام 2011، لمواجهة العقوبات المفروضة على النظام السوري. (باكير[1]، 2012)

4.5.4.6. على المستوى العسكري

في شهر مارس من عام 2011، وهو الشهر الذي اندلعت فيه الثورة السورية؛ أوقفت الحكومة التركية شحنةً من الأسلحة كانت متجهة من إيران إلى سوريا، هذه الحالة أوردها تقريراً للأمم المتحدة أشار إلى تكرار إرسال مثل هذه الشحنات من إيران إلى سوريا، في معرِضِ ذكرها للخروقات الإيرانية للحظر المفروض عليها.

لم تكن هذه المحاولة الأولى ولا الأخيرة بالطبع، فقد استمرت إيران في مسعاها لتعزيز النظام السوري عسكرياً، فقد تحدثت تقارير عديدة، محلية وإقليمية ودولية، عن تلقي النظام السوري معدات عسكرية وأسلحة متنوعة الأغراض، قتالية وتجسسية، وعتاد مراقبة إلكترونية على الهواتف الثابتة والمحمولة، وعلى الشبكات الإلكترونية أيضاً، هذا التنوع في الدعم العسكري، يأتي من الخبرة الإيرانية في مواجهة الاحتجاج الشعبي التي خاضتها مع المعارضة في الداخل الإيراني عام 2009.

كما ضم الدعم العسكري إمداد النظام السوري بالكادر العسكري البشري، من الخبراء والمستشارين العسكريين والأمنيين، المتخصصين في مواجهة الاحتجاجات والثورات الشعبية، وفي هذا الصدد؛ أوردت تقارير عدة، أن طهران أرسلت فريقاً من الحرس الثوري مؤلفاً من 65 شخصاً، وأربع طائرات تجسس، ضمن عملية يقودها رئيس وحدة "ولي الأمر" اللواء إبراهيم جباري، هدفها دعم النظام السوري استخبارياً.

وفي ذات السياق؛ وافق الإيرانيون على تمويل بناء قاعدة عسكرية على الساحل السوري، بالإضافة إلى تطوير مجمع عسكري بمطار اللاذقية، وذلك بهدف تأمين خط إمداد عسكري مباشر وآمن للنظام السوري، دون الحاجة للمرور من طرف ثالث.

ولم يقف الدعم العسكري الإيراني عند هذا الحد؛ بل زجت إيران بوحدات من مقاتلي حزب الله؛ لمساندة الجيش السوري، في حرب المدن التي يخوضها مع عناصر المعارضة المسلحة داخل المدن السورية، إذ إن لحزب الله مصلحة مشتركة مع إيران بعدم إسقاط النظام السوري، وهي ضمان وجود خط إمداد له من إيران عبر سوريا.

6.4.6. دوافع الدعم الإيراني للنظام السوري

لقد وقف خلف هذا الدعم الإيراني اللامحدود للنظام السوري دافعان اثنان، تمثلا في:

1.6.4.6. الأول: عدم انتقال العدوى الثورية

إن من أحد الأسباب الهامة التي دفعت الإيرانيين للوقوف خلف النظام السوري ودعمه بكل أسباب والصمود والبقاء؛ هو الخشية الإيرانية من العدوى الثورية، إذ يعتقد الإيرانيون أن تحركات كلٍ من انتفاضة المعارضة السورية، ورد فعل النظام في قمعها، تشبه بدرجة كبيرة ما حدث في إيران إبان الثورة، ومبعث التخوف الإيراني هنا، هو أن يُحَفِّز ذلك الحركة الخضراء في إيران لمواجهة النظام القائم في إيران، في ظل حالة الترقب التي تسود المعارضة الإيرانية منذ اندلاع الثورة في سوريا.

2.6.4.6. الثاني: الخشية من سقوط النظام السوري

إن العقود الثلاثة التي استغرقها قيام هذا التحالف الإستراتيجي مع النظام السوري، والجهد المبذول محلياً وإقليمياً ودولياً في هذا الصدد، هو أكثر ما يقلق الإيرانيون، فلا يعني سقوط النظام السوري كسر هذا التحالف فحسب؛ بل إن غياب النظام السوري من المشهد الجيوسياسي والجيواستراتيجي، هو تهديد مباشر ليس للأمن القومي الإيراني فحسب؛ بل أيضاً لمستقبل المشروع الإيراني في المنطقة، وليس من المبالغة القول: إن ذلك يعني تهديداً للوجود الإيراني برمته، إذا ما تم استحضار الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لسوريا في حسابات طهران.

فمن ناحية، فإن سقوط النظام السوري، ووصول قوى أخرى بديلة إلى السلطة؛ سوف ينتج عنه حتماً تغييرات رئيسة في سياسة سوريا الخارجية، ليس فقط باتجاه تقليص العلاقات مع إيران، وإنما تجاه التسوية السلمية والعلاقات مع (إسرائيل)، وهو احتمال سوف يوجه ضربات قوية

لطموحات إيران الإقليمية، لأنه سوف يسحب ذريعة "مقاومة إسرائيل" التي كانت تستثمرها كإطار لدعم تمددها في الإقليم، لا سيما في القضية الفلسطينية التي تحظى بمكانة خاصة لدى الرأي العام العربي والإسلامي. (ناجي، 2012)

ومن ناحية أخرى، سيعني سقوط نظام الأسد، انتهاء العلاقة مع سوريا كما استقرت طوال العقود الماضية؛ إذ ستواجه معضلة في علاقتها مع "بدائل الأسد" نتيجة الدعم القوي الذي تقدمه للنظام السوري، والذي أدى إلى حدوث توتر شديد في علاقاتها مع قوى المعارضة السورية، التي سوف تكون رقماً مهمّاً في المشهد السياسي السوري خلال مرحلة ما بعد الأسد.

ورغم حدوث تغير ملحوظ في موقف إيران تجاه قوى المعارضة السورية؛ إلا إن ذلك لم يُحدث تغييراً حقيقيّاً في علاقتها مع المعارضة، وذلك لسببين: يتعلق السبب الأول، بأن هذه المبادرات بدت متأخرة أو تجاوزتها التطورات المتسارعة التي يشهدها الصراع في سوريا؛ ولأن قوى المعارضة تعتقد أن الهدف منها، هو الحفاظ على النظام السوري بهيكله الحالي، وربما بقاء الرئيس بشار الأسد نفسه في موقعه، وهو ما ترفضه بشدة.

ويتعلق السبب الثاني، بأن قوى المعارضة السورية؛ لم تبدِ اهتماماً ملحوظاً بالمبادرات الإيرانية لحل الأزمة، ليس فقط بسبب استيائها من الدعم الإيراني للنظام السوري؛ بل ولإدراكها أن إيران تبتغي من وراء ذلك، الحيلولة دون إسقاط النظام السوري، وضمان مصالحها في سوريا. (ناجي، 2012)

وقد جاء تعبير الإيرانيين عن هذه الخشية، ليس فقط من خلال الدفاع المستميت عن النظام السوري في كافة المحافل في داخل سوريا وخارجها؛ بل أيضاً من خلال تخوين الانتفاضة السورية والثوار، ووصفهم بالعملاء والخونة والعصابات والتكفيريين، (باكير[1]، 2012) هذه الدوافع، وتلك الأشكال من الدعم، ربما هي من أكثر الأسباب أهمية في تفسير المنحى الذي اتخذته إيران في سياستها الخارجية تجاه الحليف السوري.

5.6. خلاصة الفصل

تزداد الأزمة السورية التي دخلت عامها الرابع منذ اندلاعها في مارس 2011، توتراً وتعقيداً نتيجة لعدم قدرة أي من طرفي الأزمة، النظام والمعارضة، حسم الصراع بينهما، ونتيجة كذلك لتعدد القوى الإقليمية والدولية "المؤثرة" في الصراع، دون أن يكون لهذا التأثير دور قاطع في "فرض" حل يرضى المصالح الإستراتيجية لكل طرف من هذه الأطراف، ويتوافق مع مشروعاتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وهي بالتحديد إيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة.

أما بالنسبة لروسيا التي راهنت على بقاء النظام السوري، آخر معاقل قوتها الإستراتيجية الإقليمية في الشرق الأوسط، وسوق سلاحها العسكري الأول في المنطقة؛ فقد باتت "رهينة" لحسابات بنت عليها تحركاتها في الأزمة، وفقاً لما تبديه كل من إيران والنظام السوري، من تعاطيات مع الثورة السورية، وهى تحركات ثبت فشلها في إخماد تلك الثورة، ما يعنى أن روسيا باتت مدركة تماماً، أن النظام لن يستطيع هزيمة المعارضة أو حسم الصراع لصالحه، لا عبر الإصلاحات التي كثيراً ما روجت لها روسيا ودعمت النظام على خلفيتها، باعتبارها وسيلة لاستيعاب مطالب الحراك الثوري المتزايد، ولا عبر العنف الذي كانت تضع عليه آمالاً كبيرة في إنهاء الأزمة لصالح النظام، باعتباره مسلكاً موازياً في حالة فشل خيار الإصلاح في احتواء الأزمة.

وأمام هذه المعطيات سعت موسكو إلى استخدام سياسة خارجية تؤمِّن شبكة حماية دولية للنظام السوري، ولم ترتكز هذه السياسة على بقاء أشخاص النظام، بقدر ما يعنيها بقاء توجهات النظام الخارجية على حالها، على اعتبار أن أي تغيير في سياسة سوريا الخارجية؛ سوف يضعف حليفتها إيران؛ التي تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية موسكو في مواجهة المشروع الأمريكي، والدور التركي الصاعد، لذلك سعت موسكو إلى التركيز على المؤسسة العسكرية السورية، والتي كانت على الدوام تَعُدها بحكم تدريبها وتسليحها، الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سوريا، وبانتظار نضج الموقف الأمريكي باتجاه إبرام صفقة مع موسكو، في عموم الصراع الدائر بينهما على امتداد ساحات عديدة؛ فإن روسيا ستبقى على الأرجح متمسكةً بموقفها. (قبلان، 2015: 16)

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد اتبعت منذ البداية سياسة النفس الطويل، والتصعيد المضبوط، بهدف استنزاف النظام عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على المستوى المحلي، وأما على

المستوى الدولي؛ فقد اكتفت بسعيها إلى عزل النظام ونزع شرعيته، ومحاصرته بقرارات أممية، وتوثيق انتهاكاته لحقوق الإنسان، وهي إجراءات يبرز مفعولها على المدى البعيد، من خلال استخدامها كأداة ضغطٍ إضافيةٍ على النظام، والتلويح بتحويل ذلك إلى محكمة الجنايات الدولية.

ويبقى الهدف الأبرز لواشنطن في مقاربتها للأزمة السورية؛ هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ تنظر واشنطن إلى الصراع في سوريا باعتباره جزءاً من حالة المواجهة مع إيران، وهي عندما تُسهِم في إضعاف النظام السوري؛ إنما تقوّي مواقفها التفاوضية تجاه إيران في المحادثات النووية من جهة، ومن جهةٍ أخرى؛ تحاول كسر قوس النفوذ الإيراني الممتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، وما يشكله هذا القوس من تداعيات دولية في حال نشوء تحالف إيراني – روسي – صيني، وهو الاحتمال الأسوأ بالنسبة للولايات المتحدة.

وأما الأتراك فينطلقون من موقفهم تجاه الأزمة السورية، من إيمانهم بأحقية الشعوب في تحقيق أهدافها؛ طالما هي مشروعة، وكذلك الحال بالنسبة لأدوات التغيير، ويرون أن الأزمة السورية لا يمكن أن تنتهي إلاّ بإسقاط نظام الأسد، وخروجه من المشهد السياسي السوري، فلا مستقبل لبشار الأسد، بعد كل هذه الأعداد الكبيرة من القتلى والدمار الذي أحدثه في سوريا، ويرى الأتراك أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم من خلال إستراتيجية واضحة، تأخذ بالحسبان الاعتبارات التركية لحل هذه الأزمة، لكن الخطوات التركية الفعلية في تحقيق مقاربتها تبقى محدودة، بسبب عدم حصولها على دعم من المجتمع الدولي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة السورية.

وأما الإيرانيون؛ فإنهم يعملون وبكل الوسائل للحفاظ على بقاء النظام السوري، أو على أقل تقدير إعادة إنتاجه، في حالة "اضطرارها" التخلي عنه تحت مظلة تسويات محددة بشأن برنامجها النووي مع القوى الغربية والولايات المتحدة؛ وهى لا تتوانى في الوقت نفسه عن تقديم الدعم المادي والعسكري للنظام الذي يعتبر نقطة ارتكاز مشروعها الإقليمي ببعديه الديني والسياسي، بل وتدفع لتوسيع دائرة الصراع الإقليمي في سوريا، عبر الزج بلبنان من خلال ميليشيات حزب الله في القتال الدائر بين النظام والمعارضة، وما ينتج عن ذلك من تداعيات جمَّة على الوضع الداخلي في لبنان وخصوصيته الطائفية.

6.6. خلاصة الدراسة

حظيت سوريا وعلى مر العصور، بموقع جيوستراتيجي بمنطقة الهلال الخصيب، وكان لموقعها هذا أهميةً كبرى واستثنائية لكل من تركيا وإيران، فقلّما تحظى دولة بموقع يتمتع بأبواب جغرافية مفتوحة على أبعاد جيوستراتيجية متباعدة، لكنها في ذات الوقت متفاعلة، أو تحظى أي دولةٍ بموقع يشكل عقدة مواصلات وتقاطع نفوذ في كافة الاتجاهات في المنطقة ذاتها، فضلاً عن موقعها كجبهةٍ متقدمةٍ مع (إسرائيل)، الأمر الذي زادها أهمية في موقعها.

وتبعاً لموقع سوريا من الوطن العربي؛ فإن كلاً من تركيا وإيران تعتبران من أهم الدول المجاورة للعالم العربي، نظراً للمعطيات الجغرافية والتاريخية والحضارية والثقافية والديموغرافية التي تتمتعان بها، إضافةً إلى الهويتين التركية والفارسية؛ اللتين لهما حساباتهما الخاصة على الدوام بالنسبة إليهما، حتى وصِفت العلاقة بين الأتراك والإيرانيين بأنها كالعلاقة بين "الماء والزيت" لا يمتزجان أبداً. (باكير، 2013: 4)

ونتيجةً لذلك؛ انخرطت الدولتان بشكل حثيث – نظرياً على الأقل – منذ عقدٍ من الزمن في تنافس استقطابي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، وعلى الرغم من أن اللاعبين الثلاثة قد نجحوا حتى عام 2010 بتغليب المشترك، واحتواء المختلف بينهم، فإن مدى تضخم التناقض الحاصل بينهم تمثل في اندلاع الثورة السورية في صدر عام 2011، التي شكلت باندلاعها مفترقاً حاسماً، أدى لانكشاف التناقضات في الرؤى والسياسات الخارجية من جهة؛ وترسيم الحدود الفاصلة بين المشروعين الإقليمين التركي والإيراني من جهةٍ أخرى.

لقد وضعت الثورة السورية كلاً من إيران وتركيا في مفترق طرق، كاشفةً تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين، مؤكدةً ما كان يروج له البعض، بأن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا وحزب الله في جبهةٍ واحدة؛ ما هو إلاّ محاولة لاحتواء الصعود التركي آنذاك، ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية، ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني، أو الاستعلاء (الإسرائيلي) (باكير[1]، 2012) ، وبات الانقسام بين الموقفين التركي والإيراني واضحاً، بل وعلى طرفي نقيض، منذ تَحَوُّل الاحتجاجات الشعبية إلى ثورةٍ حقيقيةٍ بات مطلبها الوحيد إسقاط النظام السوري، هذا المسار الحرج؛ كاد أن يدفع باتجاه إمكانية الصدام بين القوتين الإقليميتين، استناداً إلى

ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سوريا، وما يُحتمل أن يكون عليه مصير النظام السوري، الأمر الذي قد يكون على حساب أحد الطرفين في حال انهيار النظام أو بقائه.

فقد دفعت الثورة بالموقف التركي خلف الشعب السوري الثائر، بينما دفعت بالموقف الإيراني خلف النظام سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

كما وضع تجاهل بشار الأسد لكافة النصائح والضغوط (السياسية) التركية، بعلاقات البلدين وبكل الاستثمارات التركية (السياسية والاقتصادية والإستراتيجية) خلال العقد الأخير في مهب عواصف الانحياز الإيراني الكامل للنظام، الذي فضل السير حسب الوصفة الإيرانية في معالجة الأزمة التي أَلَمّت به، وبدأت حدة الانقسام في المشروعين التركي والإيراني تعمق أخاديد العلاقة بين دمشق وأنقرة، كلما ازداد الزخم الثوري، وازداد معه الانحياز الإيراني ووحشية النظام.

7.6. نتائج الدراسة

بعد تَتبّع السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه الأزمة السورية؛ ورصدها من خلال ستة فصول رئيسة، ضمتها هذه الدراسة، وبعد مقارنة السياستين حيال الأزمة السورية؛ ونتيجة لتضارب الموقفين التركي والإيراني تجاه هذه الأزمة المعقدة؛ يمكن لنا رصدُ جملة من النتائج، بعد أن نبين المساحات التي انبنى عليها هذا التناقض، والتي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

أولاً: بات الانقسام بين الموقفين التركي والإيراني واضحاً، بل وعلى طرفي نقيض؛ منذ تحول الاحتجاجات الشعبية إلى ثورةٍ حقيقية، بات مطلبها الوحيد إسقاط النظام السوري، هذا المسار الحرج؛ كاد أن يدفع باتجاه إمكانية الصدام بين القوتين الإقليميتين، استناداً إلى ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سوريا، وما يُحتمل أن يكون عليه مصير النظام السوري.

ثانياً: لقد اختلف البلدان في تقييم الأزمة السورية وفي مقاربتها من مصالح كليهما، ومن الناحية الأمنية – الإستراتيجية، تفوق مكانة سوريا وأهميتها في إيران؛ مكانتها في تركيا، فهي حلقة الردع الأولى للأمن القومي الإيراني، وتساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية الإيرانية، وامتصاص تهديدات الدول الخارجية، الولايات المتحدة (وإسرائيل) على وجه التحديد.

ثالثاً: بالنسبة إلى تركيا، فلا تشكل سوريا مصدرَ تهديدٍ خارجي، أو درع رادع لأي تهديدات إقليمية، غير أن ارتدادات الأزمة السورية في تركيا، ترتبط بأمنها الداخلي (مشكلة اللاجئين السوريين والقضية الكردية).

رابعاً: أهمية سوريا في حسابات إيران؛ تختلف اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا، وعليه؛ تتباين رغبة تركيا في تغيير النظام السياسي في سوريا، عن إستراتيجية إيران.

خامساً: بعد بلوغ الأزمة السورية هذه المحطة؛ فإن القوتان الرئيسيتان السوريتان المتصارعتان، وهما النظام والمعارضة، ليستا قادرتين بمفردهما على حسم الصراع عسكرياً، ولا التوافق سياسياً، وبالتالي؛ سوف يتعلق مصيرهما بحسابات القوى الإقليمية والدولية المتحكمة بهما.

وعليه، يمكن لنا رصد إفرازات تضارب الموقفين في النتائج التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية

لقد بدت تركيا في موقفها تجاه أزمة السوريين مُكَبّلة باعتبارات عديدة، وهي:

1. اعتبارات داخلية متعلقة بملف الأكراد الشائك وتعقيداته السياسية والاجتماعية، وبموقف المعارضة التركية، وموقف الجيش.

2. شكّل عضوية الأتراك في حلف الناتو، أحد المعوقات التي كانت تأمل تركيا أن تستند إليه في تحقيق رؤيتها لحل الأزمة السورية، إذ لا يمكنها القيام بعمل بمعزلٍ عن توافق الحِلف.

3. وَقَفَ التحالف الأمريكي – التركي عائقاً أمام قيام تركيا بخطوات انفرادية، من شأنها التأثير أو المساس بإستراتيجية واشنطن الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط، وفي ذات الوقت، عدم توفر الرغبة لدى الأمريكان بالتدخل في الوحل السوري.

4. أدى غياب الإجماع العربي – شبه المستحيل – تجاه الأزمة السورية، إلى الحد من الدور التركي في الأزمة، بسبب علاقات الدولة التركية الوثيقة مع العديد من الأنظمة العربية، سواء الداعمة للنظام السوري، أو تلك التي تختلف معه، أو تدعم المعارضة.

5. لم يقتصر الصراع السوري على طرفيه (النظام والمعارضة)؛ بل تعدى المستوى المحلي، ليتطور إلى صراع على المستويين الإقليمي والدولي، تَغْلِبُ فيه المصالح الإستراتيجية للأطراف الإقليمية والدولية؛ مصالحَ السوريين أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى انتزاع الثورة من أيدي أصحابها الحقيقيين، ولم تعد "ثورة سوريا"، بل ولم تعد "حرب سوريا"، بل "حرب ساحتها سوريا"، الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبات حقيقية ومشروعة، أمام سياسة الأتراك تجاه ثورة الجار السوري.

6. الخشية التركية المشروعة من السقوط في الوحل السوري بشكل منفرد، بعيداً عن وجود تحالف يضم الفاعلين الدوليين والإقليميين، بعدما اتضح لأنقرة، سعي بعض الأطراف الدولية والإقليمية إلى الزج بتركيا منفردة، وبالتالي استنزافها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، في معركةٍ لا تبدو لها نهاية، ولا خصم واضح، ولا ساحةً بعينها.

هذه الاعتبارات هي من أهم ما حدَّ بشكل كبير من الدور التركي، الذي طالما بنى عليه الشعب السوري آمالاً كبيرة، في مساندته للتخلص من نظام الأسد، الأمر الذي أدى إلى النتائج التالية:

1. إدراك النظام السوري لجملة الاعتبارات هذه، التي تقف في وجه الأتراك، وتَحُولُ دون قيامهم بالدور الذي يليق بدولةٍ تحمل ثقلاً إقليمياً ودولياً بهذا الحجم، جعل مخاوف النظام السوري من الضغوط التركية تتلاشى، وبالتالي الإمعان في استخدام الخيار الأمني في معالجة أزمته، هذا الخيار الذي عمّق أخاديد الفتنة السورية، وشكل خيبة أملٍ للثائرين، وفاقم من معاناتهم.

2. كما أدى ضعف الموقف التركي – بسبب جملة الاعتبارات السابقة – من الأزمة السورية، إلى إفساح المجال لقوى خارجية أخرى لملء الفراغ الذي خلّفه الموقف التركي، وبالتالي انتقاص مساحة الدعم للثائرين، في مقابل زيادتها تجاه دعم النظام، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني في سوريا، بين النزوح والتشريد والاعتقال والتعذيب والقتل، والإبادة الجماعية، ومحو قرىً سوريةً بأكملها عن الخارطة السورية.

3. كما أدى عدم اضطلاع الأتراك بالدور المأمول وخاصة على المستوى الدولي؛ إلى زعزعة الموقف الدولي، وانقسام الفاعلين الدوليين في رؤيتهم للصراع الدائر في سوريا، الأمر الذي أبعد حُلم الثائرين السوريين في التدخل الدولي لوضع حد لمعاناتهم.

4. كما وضع الموقف التركي سياسة تركيا الخارجية القائمة على أساس العمق الإستراتيجي، وسياسة تصفير المشكلات؛ في مهب عواصف التغيير – السلبي – حسب الرؤية التركية، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الإستراتيجية التركية؛ وفق المتغيرات التي تجتاح المنطقة.

5. انحصر تأثير الموقف التركي بسبب حساباته الإقليمية والدولية المعقدة، في الضغوط السياسية والدبلوماسية، وبعض الأعمال العسكرية المتفرقة التي جاءت في معرِض الرد على الخروقات السورية، أما الموقف الواضح؛ فهو الارتباك وعدم تمكّن الأتراك من القيام بالدور الذي يليق بحجم تركيا، وثقلها على المستوى الإقليمي والدولي.

6. إن المساحة التي خلّفها الموقف التركي، استثمرها الإيرانيون في دعم النظام السوري، وبالتالي تقليص هامش الدعم للمعارضة، في مقابل دعم النظام ومده بأسباب البقاء، كما سنرى في الموقف الإيراني.

ثانياً: فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية

على العكس مما كان عليه الموقف التركي؛ جاء الموقف الإيراني أكثر وضوحاً في دعم النظام السوري، وبدا أكثر تحرراً من تلك الاعتبارات التي كبّلت الموقف التركي.

وقد نتج عن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية، جملةً من التداعيات، يمكن حصرها في النتائج التالية:

1. إذا كان ضعف الموقف التركي قد ساهم في تعقيد الأزمة السورية؛ فإن مساهمة الإيرانيين في إيصال الثورة إلى هذا المآل؛ كانت بسبب قوة الموقف، ففي الحالة التركية، بدا الأتراك مكبلين – ولاعتبارات منطقية – عن القيام بما هو مأمول، لكن الإيرانيين الذين بدوا أكثر تحرراً، تسببوا في تعميق الأزمة بقصد التعقيد، وليس نتيجةً لضعف موقفهم.

2. لقد عملت إيران على حماية النظام السوري داخلياً وخارجياً، داخلياً؛ من خلال دعمه بكافة أسباب الصمود والبقاء، وخارجياً؛ من خلال الاستناد إلى الموقفين الروسي والصيني، في تعطيل كافة الجهود الدولية؛ التي هدفت إلى وضع حد لمعاناة السوريين.

3. من الناحية الإستراتيجية فإن الموقف الإيراني – في شِقِّه السياسي وحسب النظرة الإيرانية – قد يبدو مُبرراً، إذا ما تم استحضار المخاطر المُحدِقة بمستقبل المشروع الإيراني في ظل غياب الحليف الإستراتيجي السوري، لكن ما هو غير مُبرّر في ذات السياق، هو الشق الإنساني، بأن تُسهم إيران بموقفها هذا – وبعلم وقصد – في تغيير الواقع الديموغرافي السوري، وإعادة سوريا بكافة مقدراتها في عمق الزمن عقوداً طويلة.

4. لقد أسهمت إيران بموقفها هذا وبشكل كبير؛ في تعقيد الأزمة السورية، وسحب مصيرها من أيدي أطرافها (سواء النظام أو الثوار)، ووضعت الأزمة السورية في نفق يصعب التكهن بما يدور داخله، فضلاً عن معرفة ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سوريا، وأسهمت بشكل كبير في صبغ الصراع الدائر على الأرض السورية بصبغة الطائفية، وعمقت أخاديد الفتنة

الطائفية والعرقية بالمنطقة، وأفسحت المجال لتعدد الرؤى والتوجهات لطبيعة الصراع القائم، وبالتالي اختلاف الأساليب والأدوات، وأبقت طرفي النزاع الأصليين (النظام والثوار) في جزء من مشهد الصراع، الذي بات يشكله ويتحكم في رسمه أطرافاً خارجية وغير سوريّة، بات همها الوحيد، تشكيل المشهد السوري وفق مصالحها، لا وفق ما يريده أهل الثورة، السوريون أنفسهم، الذين دفعوا دمائهم وأرواحهم ثمناً لسعيهم نحو تحقيق الحرية والكرامة.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة، يمكن لنا استخلاص جملة من التوصيات، نوصي بها في ثلاثة اتجاهات، الأول: وضعها بين يدي صناع القرار، علّها تشكل ومضات على طريق التحرير، يمكن الاستنارة بها لتحقيق المردود الإيجابي لقضيتنا العادلة في تحقيق مصالح شعبنا الفلسطيني.

ومن جهةٍ أخرى فإن جملةً أخرى من التوصيات؛ يمكن توجيهها لصناع القرار لدى الأطراف الخارجية، لوضع حد لهذه الأزمة الممتدة منذ أكثر من خمسة أعوام.

وأما ثالث هذه الاتجاهات؛ فإنها لأصحاب الثورة، السوريون أنفسهم، وفي هذا الصدد؛ يمكن تسجيل بعض التوصيات التي من الممكن أن تسهم في وضع حد لهذه الأزمة التي ألمّت بالقطر السوري الشقيق.

أولاً: التوصيات المحلية المتعلقة بالجانب الفلسطيني

1. على صناع القرار قراءة ومتابعة الأحداث والتحولات الكبرى الحاصلة في المنطقة بشكل دقيق، ووضع القدم الفلسطينية في المواضع التي تخدم قضيتنا العادلة، وعدم الانجرار خلف أطراف الأزمات الحاصلة في الأقطار العربية، ودعم المطالب العادلة والمشروعة للشعوب.

2. استثمار كافة القنوات الشعبية والحزبية والرسمية الناتجة عن التجاذبات والصراعات، في الدفع باتجاه تحشيد التأييد لقضيتنا العادلة، على كافة المستويات السابقة.

3. على الجاليات الفلسطينية التي تقيم على أراض عربية شقيقة مبتلية بالصراعات، الحرص على عدم الانزلاق في آتون هذه الصراعات، والنأي بأنفسها بعيداً، وفتح كافة القنوات لتوضيح حساسية وخصوصية الموقف الفلسطيني.

4. الحفاظ على استثمار واستمرار العلاقات مع القوى الداعمة للقضية الفلسطينية، في ظل شبكة العلاقات الشائكة التي تعم منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالأطراف الخارجية

1. على الدول العربية والإسلامية إدراك خطورة المرحلة وإدراك حجم التحولات الجارية، والتطلع بشكل أكبر لتحقيق طموح الشعوب في العيش بشكل كريم، والحصول على كافة الحقوق ومنها: الحياتية، والممارسة السياسية الديمقراطية على وجه التحديد.

2. على صناع القرار في الدول العربية والإسلامية، السعي بشكل جاد وسريع لحل كافة القضايا والخلافات التي تحول دون إقامة وحدة عربية، تضع حداً لحقبة التبعية والارتهان للقوى الأجنبية، ومصادرة القرار العربي.

3. على صناع القرار في الدول العربية والإسلامية إدراك حجم المقدرات والإمكانات التي تحوزها أمتنا، واستثمارها في النهوض بالأمة في كافة جوانبها.

4. يجب على القوى العالمية الكبرى؛ التي تتنازع الأزمة السورية على الموائد العالمية – ومنها مجلس الأمن – العمل على صوغ مقاربة سياسية وأمنية، تضمن الحد الأدنى لمصالح هذه الأطراف، وفي نفس الوقت تضمن حق الشعب السوري في تحقيق مطالبه المشروعة.

5. يجب على تركيا صياغة مقاربة جديدة من خلال إعادة صياغة نظرية (ZPP)، بعدما عملت عواصف التغيير التي تجتاح المنطقة العربية؛ على الحد بشكل كبير من ملاءمتها لإفرازات الربيع العربي، والثورات العالقة.

6. كما يجب على تركيا العمل بثقل أكبر على ترتيب الأوراق الداخلية، لتنسجم مع سياستها الخارجية الطموح، بعدما عملت التناقضات الداخلية على الحد من قدرة تركيا على فرض مقاربتها لحل الأزمة السورية.

7. وفي المقابل؛ يجب على الإيرانيين وفي ظل حرصهم على حماية مصالحهم الإستراتيجية وأمنهم القومي (حسب رؤيتهم)، عدم الزج بالمدنيين والتضحية بهم وتدمير البيوت والمدن من أجل تحقيق هذا الهدف.

8.كما يجب على الإيرانيين العمل الجاد من خلال استثمار مساحات المصالح المشتركة مع دول المنطقة والقوى الفاعلة فيها، من أجل صوغ مقاربات سياسية، تُفضي إلى تحقيق قدر معين من طموحاتها، بعيداً عن العمل العسكري المباشر، أو دعم الوكلاء، أو إشعال الفتن الطائفية في المنطقة.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بأطراف الأزمة السورية

1.على أطراف الأزمة السورية الحرص على إعلاء المصالح العليا للدولة السورية وللشعب السوري، وإدراك مدى خطورة وصول الأوضاع إلى ما آلت إليه.

2.على أطراف الأزمة السورية الوقف الفوري للعنف من كلا الجانبين، والاحتكام لمنطق الحوار، لوضع حد لمعاناة السوريين التي لا تبدو لها في الأفق نهاية.

3.على أطراف الأزمة السورية عدم الارتهان والارتماء في أحضان القوى الخارجية؛ التي لا همّ لها سوى تحقيق مصالحها، ولو على حساب دماء وتشريد الشعب السوري.

4.على النظام السوري ضرورة الإصغاء لمطالب الشعب السوري، والجلوس بشكل مباشر مع قواه السياسية والاجتماعية المختلفة، وتغليب مصلحة الشعب، للوصول لحلول توافقية تضع حداً لنزف المعاناة والتشريد.

5.على المعارضة السورية بكافة أطيافها العمل الدؤوب وغير المنقطع، من أجل تحقيق الوحدة، لوضع حد لمصادرة القرار والإرادة السوريين، وسحبها من الأيدي الأجنبية، وإبقاءها في أيدي السوريين أنفسهم.

6.وأخيراً أوصي الدارسين بضرورة البناء على هذه الدراسة من أجل استجلاء الجوانب التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة، وكذلك استشراف مستقبل الثورة السورية، التي توقف قطار الثورات عندها مطولاً.

استشراف مستقبل الثورة السورية، والسيناريوهات المتوقعة

يرى الباحث أن هناك عدداً من السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية في إطار الرؤية الاستشرافية، يمكن أن يتحقق أيٍ منها، بما يحظى من مؤشرات؛ تشي بإمكانية تحققه على أرض الواقع.

السيناريو الأول: استمرار الأزمة السورية للمدى المنظور، في ظل عدم قدرة أيٍ من أطرافها على حسم المعركة لصالحه، وذلك انطلاقاً من حالة الجمود القائمة، واستمرار وتيرة التصعيد والتعقيد.

السيناريو الثاني: رحيل نظام الرئيس بشار الأسد، وتكرار النموذج اليمني، أو القضاء على النظام وإحلاله، أو القضاء على المعارضة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة، وذلك من خلال تحول إرادة وقناعة اللاعبين الإقليميين والدوليين، باتجاه تغييب أحد أطراف الأزمة السورية، وبما ينسجم مع مصالحها.

السيناريو الثالث: تكرار النموذج الليبي، من خلال التدخل العسكري من قبل حلف الناتو، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ الذي يُلزم مجلس الأمن الدولي بالتدخل لوضع حد للأزمة السورية، التي باتت حدثاً يهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال وصول الأزمة السورية مرحلةً من التعقيد، تبدو معها مصالح الأطراف الإقليمية والدولية مهددة بشكل مباشر، أو وصول الأزمة السورية لمستوى ينبئ عن اشتعال حرب عالمية ثالثة.

السيناريو الرابع: قد تدفع الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين السوريين إلى أوروبا؛ الدول العربية والأمم المتحدة، للتدخل العسكري الإنساني من خلال حلف الناتو، لوضع حد لتدفق المهاجرين الذي بات يرهق القارة الأوروبية، إلى جانب الأتراك، هذا التدخل ربما يسفر عنه إقامة منطقة عازلة بإشراف دولي.

السيناريو الخامس: تقسيم سوريا إلى دويلات طائفية في أسوأ الظروف، في ظل إصرار كل طرف على حسم المعركة لصالحه، واستمرار الدعم الخارجي لكافة أطراف الأزمة، وذلك من خلال إعادة ترتيب المشهد السوري وفق تصنيفات طائفية أو مذهبية.

السيناريو السادس: الوصول إلى حل توافقي بين أطراف الأزمة السورية، الداخلية والإقليمية والدولية، يرضي جميع هذه الأطراف، وذلك من خلال المحاصصة.

السيناريو السابع: تصاعد الأزمة السورية بما يهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة، في ظل إصرار كل طرف ومن يقف خلفه على تحقيق مصالحه فقط، دون الالتفات لأدنى حقوق الأطراف الأخرى.

السيناريو الثامن: القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وإعادة الوحدة للقطر السوري، بعد أن عملت "داعش" على إزالة الحدود بين سوريا والعراق، كرسم جديد لمعالم دولتها، وهذا السيناريو يبدو الأقل حظاً، في ظل حرص الغرب على وجود عدو افتراضي دائم، يضمن قدماً له في منطقة الشرق الأوسط، من أجل ترسيخ الدولة القطرية، وخلق صراعات بأبعاد مختلفة، تضمن انكفاءاً عربياً وإسلامياً، يمنع التفكير خارج حدود القطر.

واستناداً إلى ما سبق؛ قد يبدو أن الموقفين التركي والإيراني، يتحملان نفس الوزر في تعميق الأزمة السورية وتعقيدها، لكن هذا استنتاجاً في غير محلّه، ولا يَمُتُّ للواقع بِصِلة، إذ لا يتساوى في الوزر من أُكرِهَ على الكفر– إن كفر– وهو مطمئنٌ بالإيمان، ومن اعتنق الكفرَ واستحسنه رغبةً ورضىً، وترجم كفره قولاً وعملاً.

قصارى القول، إن القضية السورية باتت أكثر تعقيداً، حتى أنه أصبح من الصعب توقع أي السيناريوهات أوفر حظاً بالتحقق، فلم يعد يُعرف ما إذا كان سيحدث انتقال سلمى للسلطة على غرار النموذج "اليمني"، أم أنه ستحدث إعادة حسابات لواشنطن، فتتجه إلى إستراتيجية التدخل العسكري بنفسها، أو بزج غيرها في الوحل السوري، على غرار النموذج "الليبي"، أم أن الحرب الأهلية هي القدر المكتوب، وبهذا؛ تتجه سوريا إلى "الصوملة"، وتصبح على الطراز الصومالي في تفاقم الاقتتال الأهلي، والحروب الداخلية، كل هذه الأسئلة لا تزال مُعَلّقة ومفتوحة، دون إجابة شافية، أو تفسيرات واضحة، ولا تزال هناك حاجة ملحة للوصول إلى نتيجة نهائية، تحدد لنا ملامح العالم القادم، المرهون بنتيجة هذه المباراة المتشابكة.

لقد كان اندلاع الثورات العربية بداية من تونس في نهايات العام 2010 ، حدثًا يحض على التفاؤل بلا شك، تفاؤل سوَّغ للجميع أن ينعته باحتفاء بـ"الربيع العربي"، ولكن بعد مرور ما يربو على خمس سنوات بعد هذا التاريخ، لم يعد أحد قادراً على الاحتفاظ بتفاؤله، الجميع بدا مدفوعاً برغبةٍ صامتةٍ في تقديم رثاءٍ مناسب، ضمن عملية تأبين واسعة، لما كان ربيعاً عربيّاً يوماً ما، فلقد سارت الأحداث في اتجاهٍ ما كان يؤمَّل لها أن تسير فيه، فباستثناء تونس التي تكافح لإبقاء ثورتها على المسار الصحيح؛ فإن أحوال باقي الثورات ليست على ما يرام، ففي مصر؛ انتصرت الثورة

المضادة بفضل الانقلاب العسكري؛ الذي أطاح في تموز/ يوليو2014 ، بأول رئيس منتخب في تاريخ مصر الحديث برمته، ومن ثم؛ صارت ثورة 25 كانون الثاني/ يناير مجرد ذكرى سعيدة من الماضي، أما ليبيا؛ فقد غرقت من بعد مقتل القذافي في تطاحن سياسي وعسكري مرير، لا تلوح في الأفق أية بشائر على قرب نهايته، وفي اليمن لا تقل الأمور تعقيداً، فلقد سقطت العاصمة صنعاء في أيدي الحوثيين بسهولة مذهلة، قبل أن يتدخل التحالف لإنقاذ الموقف، ومن حين لآخر ينشط الحراك الجنوبي داعياً للانفصال، لقد ضاعت الثورة اليمنية وسط هذه الأجواء المعتمة.

أما الثورة السورية، فقد اندثرت تماماً تحت غبار حالة حرب متعددة الجبهات، تلك الحرب التي بزغ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من قلبها، كقوة سياسية وعسكرية فظيعة، ومثيرة للارتباك، وباتت أزمة السوريين تحمل اسمهم فقط، وأما مآلاتها، فإنها وبدون شك؛ لا ولن تُكتب بأيدي السوريين أنفسهم.

لقد أثارت حالة الحسابات المعقدة والمتعارضة؛ الغبار على طريق المبادرات وآفاق الحل السياسي، لهذه القضية المفتوحة والممتدة حتى الآن، فأدت إلى ظهور علاقة طردية، بين زيادة تعقد الحلول، وزيادة غموض الوصول إلى توقعات حول السيناريوهات المحتملة للملف السوري، وهذه هي المعضلة الحقيقية؛ التي يقف عندها المحللون السياسيون، ويوقعهم في مجال الاحتمالات المتعددة، كما أفسح هذا الحال أفاقاً للباحثين للعمل في ميدان مآلات هذه الثورة، التي توقف قطار الثورات عندها مطولاً.

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب

- الأخرس، محمد صفوح. (1984). "**المنهجية وطرائق البحث في علم الاجتماع**". دمشق المطبعة الجديدة. (ص17).
- أنس، وآخرون. "**المعجم الوسيط**". (ط 2). الجزء الأول. دار المعارف. القاهرة.
- أوغلو، أحمد داوود. (2010). "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**". ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر.
- أوغلو، أحمد داوود. (أبريل، 2011). "**النظريات التفسيرية للسياسة التركية الجديدة يتجاه سوريا والشرق الأوسط**". المركز العربي للدراسات المستقبلية.
- حبيب، مجدي عبد الكريم. (1997) "**سيكولوجية صنع القرار**".(ط1). القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. (ص20)
- الحملاوي، محمد رشاد. "**إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**". كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- خضر، أحمد. (2008). "**المنهج المقارن**". جامعة دمشق.
- الخضيري، محسن أحمد. "**إدارة الأزمات**". مجموعة النيل العربية. (د.ت)
- ربحي، مصطفى عليان، وعثمان، محمد غنيم. (2004). "**أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**". عمان – الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع. (ط 1).
- سليم، محمد السيد. (1998). "**تحليل السياسة الخارجية**". مكتبة النهضة المصرية – القاهرة. (ط 2).
- السماك، محمد أزهر. (1988م). "**الجغرافيا السياسية**". جامعة الموصل.
- شعبان، حمدي محمد. "**الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث**". القاهرة. مطابع الشرطة.

❖ الشعلان، فهد أحمد. "**إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**". (ط 2). الرياض. جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية.

❖ شلبي، محمد. (1997). "**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**". الجزائر. دار الكتاب.

❖ الشهراني، سعد بن علي. "**إدارة عمليات الأزمة الأمنية**". الرياض. جامعة نايف للعلوم الأمنية.

❖ صليبا، جميل. (1987). "**أساليب البحث العلمي**". منشورات عويدات. بيروت – لبنان. (ط 2). (497).

❖ عبد الله، أمين محمود. (1984). "**أصول الجغرافيا السياسية**". القاهرة. النهضة المصرية. (ط1).

❖ عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، عثمان محمد. (2004). "**أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**". دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان–الأردن (الطبعة 1)

❖ المصري، علي. "**إدارة الأزمات الأمنية في ضوء المتغيرات المعاصرة**". جامعة صنعاء.

❖ ملحم، سامي محمد. (2002). "**مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس**". عمان – الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. (ط 2).

❖ هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين. (2000). "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**". بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. (ص148).

❖ الهيتي، صبري، وعبد المنعم، عبد الوهاب. (1989). "**الجغرافيا السياسية**". جامعة بغداد.

❖ يشيلطاش، مراد، وتيلچي، إسماعيل نعمان (ديسمبر، 2013). "**السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية**". ترجمة: عاطف معتمد. وعزت زيان.

ثانياً: الدوريات

- البطنيجي، عيّاد. (يوليو/تموز، 2011). "**السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**". مركز الدراسات الإستراتيجية. مجلة شئون الأوسط.

- تسيبنار، عمير. "**من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا**. مجلة كوارترلي. فرع السياسة الدولية. ترجمة إيمان أحمد عبد الحليم. موقع الأهرام. http/www.siassa.org.eg/NewsQ/2700.aspx

- الزيداني، صلاح الدين أبو بكر. (10 مارس،2013). "**الموقع الجيواستراتيجي**". مجلة المُسَلَّحْ.

- شارب، صمويل. (يناير، 2013). "**لماذا الجمود الروسي تجاه سوريا؟**". واشنطن. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. العدد 455.

- قبلان، مروان. (مايو، 2013). "**المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مجلة سياسات عربية. العدد الثاني. الدوحة. قطر.

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. (أكتوبر،2011). "**سياسة تركيا الجديدة نحو سوريا**". المعهد. مجلة المرصد السياسي. العدد 1856.

- مقلَّد، إسماعيل صبري. (1994). "**الخليج العربي والنظام العالمي الجديد**". القاهرة. مجلة شؤون اجتماعية. العدد 43. السنة الحادية عشرة.

- ملحم، منيف. (يناير، 2014). "**حول تعقيدات السيرورة الثورية السورية الراهنة**". مجلة الثورة الدائمة. العدد الرابع.

- ناصوري، أحمد. (2005). "**دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد21 ، العدد الأول.

ثالثاً: الصحف

- أبو القاسم، محمود حمدي. (نوفمبر، 2012). "**قراءة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية**". الأهرام اليومي.
- غليون، برهان. (أكتوبر، 2009). "**العلاقات السورية التركية ودرس الديمقراطية**". الحوار المتمدن. العدد: 2792.
- تركماني، عبد الله. (أكتوبر، 2011). "**خطورة الانجرار إلى "فخ" عسكرة الثورة السورية**". الحوار المتمدن. العدد: 3507.
- الجابر، خالد. (30 مارس، 2013). "**عسكرة الثورة السورية**". صحيفة بوابة الشرق.
- الخطيب، عبد الرحمن. (مارس، 2012). "**عسكرة الثورة السورية**". صحيفة دار الحياة الدولية.http://international.daralhayat.com/ksaarticle/371280
- دلي، خورشيد. (ديسمبر، 2011). "**الصدام التركي الإيراني على سوريا إلى أين؟**". صحيفة إيلاف.
- راشد، سامح. (فبراير،2013). "تحولات السياسة الأمريكية تجاه أزمة سوريا". صحيفة شئون عربية. العدد 156. http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.asp
- السمان، محمد حيان. (يونيو، 2012). "**العَسْكرُ في الشّام: ملامح من خطة حكّام دمشق لعَسْكرة الثورة السورية**". الحوار المتمدن. العدد: 3747.
- صحيفة العرب. "**السوريون يدفعون ثمن سباق المصالح بين واشنطن وطهران وأنقرة**". (6 ديسمبر، 2014). الصحيفة. العدد: 9760.
- علوان، محمد حمزة. (2014). "**الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك**". صحيفة النبأ.
- عوض، نجيب جورج. (18 نوفمبر، 2012). "**مَنْ حوَّل الثورة السورية إلى ساحة معركة ولماذا؟** ". صحيفة المستقبل، العدد: 4522

❖ قاسم، روعة. (مارس، 2014). "**أسباب عسكرة الثورة**". صحيفة المغرب.

http://www.lemaghreb.tn

❖ اللباد، مصطفى. (مارس، 2007). "**التحالف الإيراني – السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي**". جريدة الحياة اللندنية.

❖ كلاين، مارجريت. (11 ابريل، 2012). "**السياسة الروسية تجاه سوريا .. سبل الخروج من العزلة**". صحيفة الثورة.

❖ محمود، لورا. (نوفمبر، 2014). "**مفهوم الجيوبوليتيك**". جريدة البناء.

رابعاً: الدراسات

- أبو هلال، فراس. (يوليو، 2011). "**إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.
- أوغلو، برهان كور. (إبريل، 2011). "**موقف تركيا تجاه ثورات الشعوب العربية**". المركز الأفرو– شرق أوسطي.
- أوغلو، برهان كور. (2012). "**العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.
- أونيس، ضياء. (2012). "**تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية**". ترجمة هاجر أبو زيد. مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام.
- باكير، علي حسين. (نوفمبر،2011). "**قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**". المركز العربي للأبحاث والدراسات. الدوحة. قطر.
- باكير، علي حسين. (يناير، 2012). "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المستقبلية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.
- باكير، علي حسين. (يوليو، 2012). "**تركيا والثورة السورية.. الأطر الحاكمة**". معهد العربية للدراسات والتدريب.
- باكير، علي حسين. (أكتوبر، 2012). "**الموقف التركي بعد تغيير قواعد الاشتباك مع النظام السوري**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة –قطر.
- باكير، علي حسين. (مارس، 2013). "**الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين التركية والإيرانية تجاه سوريا**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ خلجي، مهدي. (مايو، 2011). "**إيران وسوريا: علاقة إستراتيجية على محك الانتفاضة الشعبية**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ خلجي، مهدي. (أغسطس، 2013). "**سوريا الخاصرة الرخوة في السياسة الخارجية الإيرانية**". مركز واشنطن للدراسات. واشنطن.

❖ خليل، محمد عبد القادر. (نوفمبر، 2013). "**تركيا وأطراف الأزمة السورية.. إعادة تدوير الاتجاهات**". مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.

❖ الدويري، فايز. (أغسطس، 2013). "**خيارات العمل العسكري ضد سوريا**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ دياث، نعومي راميريث. (يناير، 2014). "**مستقبل السلفية المقاتلة بسوريا**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ الزويري، محجوب. (مايو، 2012). "**إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ الشيخ، نورهان. (مايو، 2011). "**الموقف الروسي من الثورات العربية**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ صالحة، سمير. (مايو، 2011). "**الموقف التركي من الأزمة السورية: التداعيات والتوقعات**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ صدقيان، محمد صالح. (ديسمبر، 2013). "**العلاقات الإيرانية التركية والأزمة السورية**". مركز الدراسات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

❖ الصمادي، فاطمة. (أغسطس، 2013). "**في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع؟**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ عبد الحي، وليد. (أبريل، 2012). "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ عبد الصبور، سماح. (يونيو، 2013). "**السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني**". المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية. القاهرة.

❖ العبد الله، علي. (فبراير، 2013). "**وحدة المعارضة السورية أو الثقب الأسود**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ قبلان، مروان. (مارس، 2015). "**المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ قدورة، عماد. (أكتوبر، 2014). "**تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ كوش، عمر. "**أحزاب وتكوينات المعارضة السورية**". مركز القدس للدراسات السياسية.

❖ الكيلاني، شمس الدين. (يناير، 2014). "**عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ مجموعة الأزمات الدولية. (أكتوبر، 2012)، "**هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سوريا**". سلسلة تقارير الشرق الأوسط. رقم (131، 12).

❖ مجموعة باحثين. (نوفمبر، 2014). "**تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة – قطر.

❖ محفوض، عقيل. (يناير، 2012). "**سوريا وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية. (ديسمبر، 2012). "**أبعاد التحول في السياسة الخارجية التركية بعد الثورات العربية**". المركز. القاهرة.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[1]. (مايو، 2011). "**سوريا: الحوار والدبابة**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[2]. (أغسطس، 2011). "**أربعة شهور على الثورة ... سوريا على مفترق طرق**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[3]. (أغسطس، 2011). "**الموقف التركي من سوريا: دقت ساعة الحقيقة**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[4]. (سبتمبر، 2011). "**الأزمة السورية تقترب من منعطف التدخل الخارجي**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[5]. (سبتمبر، 2011). "**المعارضة السورية: سجن الماضي وأفق الثورة**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[6]. (أكتوبر، 2011). "**تصاعد مطرد للصراع الإقليمي على سوريا**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[7]. (أكتوبر، 2011). "**ثلاثة تطورات بارزة في الأزمة السورية**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[8]. (مايو، 2012). "**النظام السوري: نزيف الموارد واهتلاك القدرات**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[9]. (يوليو، 2012). "**نحو حرب استنزاف طويلة في سوريا**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[10]. (نوفمبر، 2012). "**الائتلاف الوطني: الإمساك بزمام سوريا من الداخل**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[11]. (يونيو، 2013). "**جنيف 2: منع انهيار الدولة السورية وضبط التصعيد**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[12]. (يوليو، 2013). "**تسليح الثوار: ترجيح كفة التسوية بسوريا**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ مركز الجزيرة للدراسات[13]. (سبتمبر، 2013)، "**أسباب وأبعاد الضربة الأمريكية المحتملة لسوريا**"، المركز، الدوحة – قطر.

❖ مركز الشام للبحوث والدراسات. (سبتمبر، 2012). "**تحولات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا**". المركز.

❖ مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. (يناير، 2013). "**حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا**". المركز. لندن.

❖ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات[1]. (أبريل، 2011). "**الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات[2]. (أغسطس، 2011). "**سوريا بين خيارات ومصالح القوى السياسية الاجتماعية واحتمالات التغيير**". المركز. الدوحة – قطر.

❖ المركز العربي للدراسات المستقبلية. (مارس، 2012). "**الجيوبوليتيكا والجيوسياسة**". المركز.

❖ مسعد، نيفين عبد المنعم. (مارس، 2013). "**تطورات السياسة التركية تجاه الأزمة السورية**". مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات.

❖ المصطفى، حمزة مصطفى. (نوفمبر، 2013). "**جبهة النصرة لأهل الشام، من التأسيس إلى الانقسام**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ معوض، علي جلال. (أكتوبر، 2009). "**العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط**". سلسلة قضايا. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة.

❖ ناجي، محمد عباس. (ديسمبر، 2012). "**دور إيران في المنطقة العربية بعد انهيار النظام السوري**". المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية. القاهرة.

❖ وحدة الدراسات السورية. (فبراير، 2014). "**مؤتمر السلام السوري "جنيف 2" وتحديات البيئة الإقليمية والدولية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ وحدة تحليل السياسات. (نوفمبر، 2012). "**الائتلاف الوطني السوري .. دوافع النشأة ومقومات النجاح**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ وحدة تحليل السياسات. (نوفمبر، 2014). "**خلفيات التباين الأمريكي – التركي في سوريا**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

❖ ياسين، أمل محمد. (مايو، 2012). "**المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**". مركز الرأي للدراسات. http://www.alraicenter.com/index.php?option=com

خامساً: المواقع الإلكترونية

- بارقشبَّر. (11 يوليو،2011). "**اللعبة الصفرية**". شبكة الاقتصاديين العراقيين. http://iraqieconomists.net/ar/2011/07/11
- البربري، أميرة. "**عسكرة الثورات: "ندوة" دور الجيش في مراحل تطور الأزمة السورية**".موقع السياسة الدولية. http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2953
- بشارة، عزمي. (يونيو، 2011). "**أفكار حول الثورة السورية تحديداً**". الجزيرة نت.
- الحاج علي، محمد حسين. (19 أغسطس، 2012). "مقابلة في قناة العربية".
- الدويري، فايز. (فبراير، 2014). "**الوضع الراهن والآفاق المستقبلية للثورة السورية**". الجزيرة نت.
- الزهيري، شريف عبد العزيز. (سبتمبر، 2011). "**عسكرة الثورة هي الحل**". موقع مفكرة الإسلام.
- الزويري، محجوب. (أغسطس، 2011). "**العلاقات الإيرانية– السورية والحراك السوري الشعبي**". موقع الجزيرة نت.
- قاياتي، محمد. "**العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر**". موقع تلفزيون (إ . أن . أن). http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48228
- كيالي، ماجد. (مايو، 2013). "**الثورة السورية وإشكاليات التحول نحو العسكرة**". الجزيرة نت.
- "**كيف تحولت الثورة السورية إلى السلاح؟**". (ديسمبر، 2013). الجزيرة نت.
- المرهون، عبد الجليل زيد. (أغسطس، 2013). "**قصة العلاقات السورية الإيرانية**". الجزيرة نت.

❖ مستو، محمد زيد. (فبراير، 2012). "**جدل في سوريا حول عسكرة الثورة**". العربية نت.
http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/13/194482.html

❖ معوض، علي جلال. "**الارتبـاك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**". موقع السياسة الدولية.

❖ موقع نون بوست. (23 يوليو، 2015). http://www.noonpost.net

❖ نور الدين، محمد. (فبراير،2011). "**أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟**". موقع السفير.

سادساً: المراجع الأجنبية

❖ Ahmed Davutoglu (2008), "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, pp. 77-96.

❖ Ziya Onis (2012), "Turkey and Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", Insight Turkey, Vol. 14, No. 3, pp. 45-63.